آراء حول الخليج

العـــدد 128
فـبـرايـر 2018

تداعيات الفوضى وتحديات صناعة القرار في مؤتمر فكر ١٦

روسيا: الشراكة لإيران والتعاون الاقتصادي لدول الخليج

ملف العدد:

العلاقات الخليجية مع دول شبه القارة الهندية: شراكة المنافع والتحديات

- الهند شريك عسكري مع الخليج مقبول دوليًا وإقليميًا. والتواجد التركي مقلق
- استثمار العلاقات الخليجية الإقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي محفوف بالمخاطر
- خاب ظن دول الخليج في المظلة النووية الباكستانية ورفض الانضمام للتحالف
- عقبات الهند: إيران وإسرائيل وباكستان وعدم قدرة نيودلهي مزاحمة واشنطن
- العلاقات الخليجية ـ التركية: لم تتضح معالمها و٤ عوامل للتقارب و٤ للافتراق
- التدرج والمحلية والقطاع الخاص والاعتماد على الذات أسس نجاح تجربة الهند
- دول الخليج مطالبة بمراجعة توجهاتها الاقتصادية واستكشاف التكامل الإقليمي
- عودة الثقة البينية الخليجية تعيد الاستقرار للعلاقات الإقليمية والمعادلة القديمة
- تجربة الهند في التعليم والصناعات الصغيرة والمتوسطة .. فرص لتعظيم المنافع

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد 4

الخليج وشبه القارة الهندية: المنافع والتحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية 6

توجهات روسيا في وثيقة السياسة الخارجية: شراكة مع إيران وتوجه اقتصادي لدول الخليج
د. صالح بن محمد الخثلان

متابعات عربية 10

تحوّلات المنطقة العربية يُناقشها مؤتمر "فكر ١٦" في دبي
آراء حول الخليج: بيروت

قضية العدد 13

التعاون العسكري الخليجي مع القوى الإقليمية: الهند الشريك المقبول دوليًا وإقليميًا
لواء اح د. محمد عبد الخالق قشقوش

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

دراسة العدد

الإسلام دخل تاميلنادو في حياة الرسول و ٨ ملايين هندي بالخليج 20
تحويلاتهم ٣٠ مليارًا
تلميذ أحمد

ملف العدد

د. ظافر محمد العجمي 26
د. علىّ الدين هلال 30
د يحيى مفرح الزهراني 34
د. نادر مصطفى 40
د. عبد الله بن علي آل خليفة 44
د. محمد البنا 49
د. احمد سليم البرصان 54
د. معتز سلامة 58
د. نهلة صدرالدين سمرقندي 62
آيات الشيخ 68
د. عبد الله باحجاج 73
د. نورهان الشيخ 77
د. أشرف محمد كشك 81
د. محمد زاهد جول 87
محمد عباس ناجي 92
د. خضر عباس عطوان 97
د. كريستيان كوخ 102
د. أحمد قنديل 107

إصدارات

"التحرير الصحفي" أصوله ـ انماطه ـ صياغته 111
آراء حول الخليج ـ القاهرة

وقفة

التعاون الإقليمي: الشراكات والمأسسة 112
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيدكم يحمل الرقم ١٢٨ من سلسلة إصدار مجلة (آراء حول الخليج) التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث في جدة بالمملكة العربية السعودية، ويتناول العدد في الملف الرئيسي (علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع دول شبه القارة الهندية)، وتركز دراسات ومقالات الملف على تاريخ هذه العلاقات وواقعها والرؤية المستقبلية لها، وكيفية تطويرها إلى شراكة استراتيجية في كافة المجالات تخدم كافة الدول المشاركة فيها من الجانبين الخليجي والآسيوي في شبه القارة الهندية.

وتناول الملف حجم التبادل التجاري بين الجانبين حاليًا، ومكوناته، وأهميته، وكيفية تفعيله، ومن ثم الانتقال من مرحلة البيع والشراء أي التاجر والمستهلك، إلى شراكة حقيقة لتعميق هذا التعاون وتعظيم فوائده للجانبين وما يتبع ذلك من استثمارات مشتركة، تشمل صناعات رقمية وتكنولوجية، وتوطين اقتصادات المعرفة، والبرمجيات، والصناعات العسكرية ،خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها توجهات ومساعي دخلت طور التنفيذ، لتنويع الشراكات مع مختلف دول العالم خاصة التوجه شرقا في ظل استراتيجياتها نحو توسيع قاعدتها الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، ورسم خريطة اقتصادية جديدة تناسب احتياجات المرحلة المستقبلية على ضوء تقلب أسعار الطاقة ووجود بدائل الطاقة النظيفة والمتجددة.

وركزت الدراسات على رغبة دول مجلس التعاون في الاستفادة من التعامل مع التكتلات الكبرى التي تشترك فيها دول شبه القارة الهندية، إضافة إلى الرغبة الخليجية في توطين صناعة الأسلحة والذخيرة وبقية الصناعات، وأيضًا أهمية التعاون في المجال العسكري والاستخباراتي لملء الفراغ الاستراتيجي الذي تشهده بعض المناطق حاليًا على إثر المتغيرات الدولية والإقليمية وتراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وحضور الدور الروسي الواضح سواء في جنوب شرق آسيا أو في سوريا أو في منطقة البحر الأحمر وإفريقيا، خاصة في ظل التقارب الكبير، بل التوافق أحيانًا في المصالح بين روسيا وإيران، ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي عن ترشيد هذه العلاقة ، أو على الأقل لا تكون على حسابها.

وركزت بعض وجهات النظر على أهمية مشاركة دول شبه القارة الهندية في محاربة الإرهاب في إطار تعاون دولي تقوده المملكة العربية السعودية، على أن يكون هناك حالة من الوفاق أو التوافق بين دول شبه القارة الهندية نفسها خاصة بين الهند وباكستان، حتى تحقق الدولية على الإرهاب جدواها.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيس للعدد المقبل من إصدارات مجلة (آراء حول الخليج) قضية "العلاقات الخليجية مع المنظمات الدولية والإقليمية" أي يركز على العلاقة المتبادلة بين دول الخليج وهذه المنظمات المتمثلة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية المنبثقة عنها، إضافة إلى المنظمات الإقليمية الأخرى، وماذا حقق هذا التعاون وما هي ثماره، وكيفية تفعيل هذه العلاقات سواء تجاه المنظمات التي سيرد ذكرها على سبيل المثال وبقية المنظمات: =

- الأمم المتحدة وقضايا دول مجلس التعاون الخليجي: تجربة دول الخليج.
- مجلس الأمن الدولي بتركيبته الخالية: الإيجابيات والمعوقات.
- منظمة حقوق الإنسان: في خدمة العالم أم سيف مسلط عليها؟
- منظمة الصحة العالمية: خدمة الشعوب الفقيرة.
- اليونسكو منظمة دولية مستقلة أم موجهة: التجارب والنتائج.
- "أوبك" دور دول الخليج ودور المنظمة ومستقبل صناعة النفط.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التصحر والجفاف أين موقعه عالميًا؟
- "الأنروا" خدمات غوث وتشغيل اللاجئين .. أين دورها العربي؟
- "الناتو" لدعم السلم والأمن الدوليين.. أم ذراع الغرب القوي؟
- الجامعة العربية: ما لها وما عليها بعد أكثر من ٧٠ عامًا.
- منظمة التعاون الإسلامي: هل حققت أهدافها؟
- اتحاد المغرب العربي : أين دوره في الواقع؟

الخليج وشبه القارة الهندية: المنافع والتحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

بحكم تأثير العامل الجغرافي، العلاقات الخليجية مع دول شبه القارة الهندية قديمة وتاريخية قادتها التجارة ثم انتشار الدين الإسلامي في أزمنة غابرة، وتطورت في عصر ما بعد اكتشاف النفط، والتحاق دولة كالهند بقطار النمو والتطور، حيث قطعت شوطًا طويلًا في خوض غمار صناعة التقنيات واقتصادات المعرفة، ما أدى إلى زيادة اعتمادها على النفط الخليجي الذي يعد الوقود الحيوي لنهضتها الحالية والتي يجد نتاجها الطريق إلى الأسواق الخليجية الرحبة.

والعلاقات الخليجية مع دول شبه القارة الهندية، إضافة إلى كونها مهمة اقتصاديًا وتاريخيًا وثقافيًا، لها أهميتها الاستراتيجية لأسباب كثيرة منها زيادة حجم التبادل التجاري ونموه، والقرب الجغرافي، والإشراف على الممرات المائية التي تهم الجانبين، وكذلك توجه دول مجلس التعاون شرقًا في ظل تبنيها نهج تعدد الشراكات، في وقت دخلت فيه الهند على خط المنافسة العالمية باقتصاد طموح يخطط لأن يتبوأ المركز الثاني عالميًا، إضافة إلى دور الهند السياسي الذي يرتبط حتمًا بقوتها الاقتصادية والعسكرية وعدد سكانها، وتنامي نفوذها، وتشابك علاقتها، ومشاركتها في التكتل الكبير الذي هيأت له روسيا مع دول جنوب شرق آسيا في إطار محاولات ظهور عالم متعدد القطبية لمنافسة أمريكا في العالم الجديد الذي تتشكل ملامحه حاليًا مع تنامي دور روسيا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية مقابل تراجع الدور الأمريكي حتى وإن كان هذا التراجع بطيء لكنه سيحدث بصورة أكبر مع مقبل السنوات على ضوء المعطيات الحالية.

الهند، تحتل المرتبة السادسة بين الدول الأغنى في العالم، وتساهم في واردات العالم بنسبة ٢,٤٪ عام ٢٠١٥م، كما تساهم بنسبة ١,٦٪ من صادراته بقيمة ٢٦٤,٤ مليار دولار، وتحتل المرتبة التاسع عشرة في الترتيب العالمي لمؤشر الصادرات السلعية، والترتيب الثالث عشر في مؤشر الواردات السلعية، وبإجمالي ناتج محلي قيمته ٢,٠٤٩ تريليون دولار، ونسبة نمو

تبلغ على مدار سنوات حوالي ٧,٣٪. وهي الدولة التي يسكنها ١,٢٥٩ مليار نسمة.

وفي مجال الطاقة تستورد الهند نحو ٥٨ ٪ من النفط، و٨٨ ٪ من الغاز الطبيعي المسال من دول الخليج العربي، إضافة إلى الاستثمارات المشتركة في مشروعات في دول الخليج.

وعلى صعيد العمالة، فإن للهند أكثر من ٢٢ مليون عامل خارج حدودها بينهم أكثر من ٨ ملايين عامل في دول مجلس التعاون، بلغت قيمة تحويلاتهم المالية ما نسبته ٣٧٪ من قيم التحويلات المالية للهند التي تفوق في مجموعها ٧٠ مليار دولار.

إذً العلاقات الخليجية ـ الهندية مهمة في شقها الاقتصادي والتجاري والتاريخي ولا يمكن لأي من الطرفين أن يستغني عن الآخر، وكذلك على الصعيد السياسي، فقد ساندت الهند القضايا العربية الكبرى خاصة في فترة وجود الهند كدولة رائدة من مجموعة عدم الانحياز. وإذا كان ذلك يتعلق بالعلاقات في حقب ماضية، فيجب تفعيل هذه العلاقات حاليًا على أسس أكثر رسوخًا، وديمومة، أي تستند إلى الشراكة القائمة على المصالح والمنافع المتبادلة، بما يتمشى مع منطق العلاقات الدولية الحديثة حيث يتم تعظيم الجوانب الإيجابية بين الدول، وتجنيب الجوانب الخلافية أو التي تتعلق بمصالح وعلاقات كل دولة على حدة.

ولقد رسمت المملكة العربية السعودية ملامح تعاونها المستقبلي مع الهند منذ الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ إلى الهند في يناير ٢٠٠٦م، وتم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات مهمة، ثم توالت زيارات المسؤولين بين البلدين، وكان أخرها زيارة كبار المسؤولين في الهند للمملكة بمناسبة اختيار الهند ضيف شرف مهرجان الجنادرية الأخير.

وفي إطار الجهود التي تقودها المملكة ضد الإرهاب، فإن الرياض تعمل على إيجاد جبهة عالمية موحدة، وهذا يتطلب التقريب بين دول شبه القارة الهندية خاصة بين الهند وباكستان لإقامة علاقات مستقرة بين الجارتين النوويتين الكبيرتين، علمًا أن هذه الدول تعاني مجتمعة من الإرهاب وتعمل على مواجهته أيًا كان فكر الجماعات المتطرفة، ومعتقداتها، ومصادر تمويلها وتسليحها. لذلك من الضروري أن تتحول العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند من مجرد علاقات اقتصادية أي علاقة المستهلك بالمشتري، إلى علاقة شراكة استراتيجية وتعاون أمني وعسكري استراتيجي لإيجاد جهد إقليمي مشترك لمواجهة الفراغ الاستراتيجي، والخلل في التوازن العسكري الذي بدأت تتضح ملامحه حاليًا، وعلى ضوء ظهور تكتلات آسيوية ضخمة اقتصاديًا وعسكريًا تقودها روسيا والصين والهند سوف يؤثر على موازين القوى العالمية والإقليمية، خاصة أن إيران تسوق نفسها على إنها الأقرب إلى هذه التكتلات ومن ثم تحاول الانضمام إليها لترتدي عباءتها وتكون تحت مظلتها، بعد أن تدثرت بشعار العداء لأمريكا والغرب، ما يمنحها عضوية هذه التكتلات.

والخلاصة، مطلوب من الهند ودول شبه القارة الهندية قراءة خريطة الجغرافية السياسية بوضوح والمشاركة مع دول مجلس التعاون لتثبيت الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وتعي أن الشراكة مع دول مستقرة سياسيًا وقوية اقتصاديًا وليس لها أجندات خفية أو أطماع خارجية كالأجندة الإيرانية التي تريد الهيمنة والتوسع ونشر المذهب الشيعي الاثنى عشري وولاية الفقيه، ومن ثم تغذية إرهاب الدولة بالميليشيات المسلحة.

كما يجب على دول مجلس التعاون وضع استراتيجية جماعية أو شبه جماعية تجاه دول شبه القارة الهندية ترتكز على أسس واضحة تتمثل في الشراكة الاقتصادية بمعناها الواسع والاستفادة من الأسواق الكبرى سواء في التصدير أو الاستيراد، وتوطين التكنولوجيا الرقمية واقتصادات المعرفة، والاستفادة من تجارب التعليم التقني المتطور الناجحة خاصة كتجربة الهند، وكذلك توطين الصناعات العسكرية التي توجهت نحوها دول المجلس مؤخرًا، وإبرام اتفاقيات عسكرية لتأمين الممرات المائية في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، هذه الممرات التي تعد أهم الممرات التجارية في العالم، والحيوية للجانبين.

وبدون تحقيق هذه الشراكة متعددة الأوجه ستظل العلاقات حبيسة قواعد البيع والشراء، وترك الساحة لإيران للتمدد والانتشار والاستفادة من كل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

موسكو لا تمانع من دور لإيران .. ودول الخليج تطلب ضبط سلوك طهران

توجهات روسيا في وثيقة السياسة الخارجية: شراكة مع إيران وتوجه اقتصادي لدول الخليج

بالرغم مما يظهر للوهلة الأولى من فتور في العلاقات بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية بسبب خلافات حول قضايا المنطقة وتحديدًا الموقف من الصراع في سوريا، إلا أن الواقع يظهر اتجاهًا تصاعديًا في هذه العلاقات ولعل أبرز دليل على ذلك هو تكرار زيارة قادة دول المجلس لروسيا خلال السنتين الأخيرتين. فباستثناء السلطان قابوس استقبلت موسكو وسوتشي منذ ٢٠١٤م، جميع زعماء الخليج في زيارات بلغت ١٢ زيارة ما يعكس تحولاً في رؤية دول الخليج للدور الروسي المتنامي في المنطقة؛ خاصة بعد إرسالها لقواتها العسكرية في سبتمبر ٢٠١٥م، لتقديم الدعم لنظام الأسد الذي واجه آنذاك خطر الانهيار.

د. صالح بن محمد الخثلان

والملاحظ أن الموقف الروسي من الصراع في سوريا رغم تصاعد العلاقات مع دول المجلس استمر على صلابته في الدفاع عن نظام الأسد عسكريًا ودبلوماسيًا فقد استخدمت موسكو حق النقض في مجلس الأمن ثمان مرات لمنع صدور قرارات دولية كان يمكن أن تغير مسار الصراع، ما يعني أن النمو في العلاقات الخليجية الروسية لم يكن له أثر على السياسة الروسية تجاه أهم قضية تمر بها المنطقة حاليًا رغم أن ملف هذه القضية وحسب البيانات الصادرة عقب كل زيارة كان على طاولة المفاوضات. نمو العلاقات بين دول المجلس وروسيا رغم صلابة موقف موسكو تجاه هذه القضية والذي يصطدم بشكل مباشر بموقف بعض دول المجلس وتحديدًا المملكة وقطر له عدة دلالات من بينها:

١- إن دول المجلس وصلت لقناعة بأن محاولة التأثير على الموقف الروسي تجاه الصراع في سوريا ورغم أهميته يجب ألا تؤثر على تطوير العلاقات الثنائية. وتظهر مسيرة العلاقات الثنائية بين روسيا ودول المجلس أن أربعًا من دول الخليج (عمان والإمارات والكويت والبحرين) وصلت مبكرًا لهذه القناعة في حين أن المملكة وقطر احتاجت وقتًا لتغيير قناعاتها؛

٢- إن السياسة الروسية تجاه الصراع السوري تحركها دوافع أكثر أهمية من بناء شراكات تجارية واقتصادية مع دول المجلس رغم أهمية هذه الشراكات في ضوء العقوبات الغربية المفروضة على روسيا والفرص البديلة التي توفرها منطقة الخليج.

السؤال المطروح اليوم هو عن إمكانية المحافظة على هذا التحسن في العلاقات والارتقاء به إلى مستوى الشراكة حسب رغبة المسؤولين في روسيا ودول المجلس. الإجابة على هذا السؤال تقتضي معرفة توجهات السياسات الخارجية لروسيا ودول المجلس وكذلك أولوياتها. ولغرض النقاش سنفترض هنا أن دول المجلس تشترك في موقف واحد وتحمل رؤية واحدة للعلاقة مع روسيا الاتحادية وتتمثل في محاولة كسبها أو على أقل تقدير تحييدها في علاقتهم المتوترة مع إيران. بالطبع هذا افتراض بحاجة للمناقشة في ضوء الواقع الراهن للعلاقات بين دول المجلس. يبقى السؤال إذًا عن توجهات وأولويات السياسة الخارجية الروسية التي يمكن أن تؤثر على مستقبل علاقاتها بدول المجلس.

روسيا اليوم لم تعد كما وصفها ونستون تشرتشل قبل ٧٠ عام بأنها "لغز يلفه الغموض داخل أحجية" "Russia is a riddle wrapped in a mystery inside an enigma". إلا أن هناك صعوبة في فهم وتفسير تحركاتها الخارجية. فعلى سبيل المثال يؤكد المسؤولون الروس دائمًا أن السياسة الخارجية الروسية تتصف بالبراغماتية ما يعني أنها تعطي أولوية لتحقيق مكاسب عملية محسوبة على أي اعتبارات أخرى الأمر الذي يعيق فهم التدخل الروسي العسكري المكلف في سوريا وكذلك التصلب في موقفها من الصراع إضافة إلى إصرار موسكو على علاقة مع طهران وتضييع فرص كبيرة لتحقيق مكاسب اقتصادية هي

أربع دول من مجلس التعاون مقتنعة أن التأثير على الموقف الروسي تجاه الصراع في سوريا يجب ألا تؤثر على تطوير العلاقات الثنائية

في حاجة ماسة لها بالنظر إلى الآثار السلبية التي تعرض لها اقتصادها بسبب العقوبات الغربية وانهيار أسعار النفط.

هذا المثال يكشف ما يبدو أنه اتجاهات متناقضة تحكم السياسة الخارجية الروسية النشطة منذ استقرار أوضاعها الداخلية قبل ١٥ عامًا. ومن ثم تتبين الحاجة إلى فهم هذه السياسة والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال مراجعة الوثائق الحاكمة لها وتحديدًا وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية. أصدرت وزارة الخارجية الروسية هذه الوثيقة لأول مرة في ١٩٩٣م، وعملت على تحديثها باستمرار لتعكس التحولات الداخلية والخارجية وقد اعتمد الرئيس فلاديمير بوتين في نوفمبر ٢٠١٦م، أخر تحديث للوثيقة.

وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية

الوثيقة وحسب ما تضمنته المقدمة تقدم رؤية منهجية للمبادئ الأساسية والقضايا الأولية والأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية. وإضافة إلى الأهداف التي تشترك فيها روسيا مع بقية الدول في حماية الأمن والاستقلال ووحدة الأراضي والتنمية الاقتصادية تضع الوثيقة هدفًا رئيسًا للسياسة الخارجية الروسية يتمثل في "تأمين مكانة عالية لروسيا في المجتمع الدولي باعتبارها أحد الأقطاب المؤثرة في العالم اليوم.

وحسب الوثيقة فإن هذا الهدف وبقية الأهداف تتحقق من خلال مساهمة روسيا في قيام شبكات تحالفات إقليمية والمشاركة الفاعلة فيها. وهنا يتبادر إلى الذهن حديث وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال اجتماع الحوار الاستراتيجي الأول المنعقد في أبو ظبي في شهر نوفمبر ٢٠١١م، حيث ذكر ضرورة ترقية الشراكة بين روسيا ومجلس التعاون إلى مستويات متقدمة تستجيب الواقع الراهن في العلاقات الدولية الذي يقتضي تعميق التعاون الإقليمي من جهة ويتطلب تطور نوعي في التعاون بين مراكز القوى المتعددة والمؤسسات التكاملية integration associations بهدف وضع أساس صلب للنظام العالمي الجديد.

هدف تأمين أو استعادة مكانة روسيا في النظام الدولي هو نتيجة لتشخيص مفصل لواقع العلاقات الدولية تضمنته الوثيقة. فالعالم يمر بتحولات رئيسة مرتبطة بظهور نظام دولي متعدد يعكس مراكز القوى الاقتصادية والسياسية الجديدة مقابل تآكل في قدرات القوى الغربية التي تحاول المحافظة على هيمنتها على النظام الدولي ما تسبب في حالة من الاضطراب يعيشها العالم اليوم. هذا الواقع هو ما يجعل روسيا التي تعد من أقطاب النظام الدولي الجديد في مواجهة مع الغرب الذي يعمل على إعاقة عودتها ومشاركتها على قدم المساواة في إدارة الشؤون الدولية وهو.

علاقة روسيا التصارعية مع الغرب تجعل دول الخليج في موقف سلبي لقناعة موسكو بشراكة دول التعاون في المنظومة الغربية

فالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها تتجاوز وفقًا للرؤية الروسية قضية أوكرانيا أو ضم القرم إلى إجهاض مساعي روسيا للوصول إلى مكانتها الدولية المستحقة. نظرة المواجهة مع الغرب تحكم السياسة الروسية تجاه جوارها الجغرافي حيث بقية الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي الذي تبذل القوى الغربية قصارى جهدها لجعله منطقة مضطربة لتهديد مصالح روسيا وخنقها من خلال توظيف استراتيجيات متعددة منها توسيع حلف الناتو، ونشر الأسلحة النووية وإعاقة الاندماج بين دولها وكذلك تغيير أنظمتها بحجة نشر الديمقراطية.

وتمتد نظرة الشك هذه لتشمل الشرق الأوسط القريب من الحدود الجنوبية لروسيا حيث تبنَت روسيا موقفًا ثابتًا بأن ثورات الربيع العربي جزء من مؤامرة غربية لخلق حالة فوضى في المنطقة تمكِن الغرب من المحافظة على هيمنته التقليدية وتحول دون عودة روسيا للمنطقة التي تمتعت بعلاقات جيدة مع عدد من دولها المهمة خلال الحرب الباردة. وتتهم روسيا الغرب باستغلال الاحتجاجات لتمكين الحركات الإسلامية التي سيطال ضررها الأمن القومي الروسي بالنظر إلى تعاطف قادة هذه الحركات مع "الجهاديين" في القوقاز ووسط آسيا. هذا الموقف العدائي من الغرب يقتضي من روسيا العمل على بناء نظام دولي متعدد قادر على مواجهة الهيمنة الغربية كون روسيا غير قادرة لوحدها على هذه المواجهة.

ويرى المفكرون الروس أن الأحادية القطبية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كانت لحظة تاريخية تلاشت بسرعة نتيجة تشكل نظام ثنائي يتطور إلى أن يصبح نظامًا متعددًا. فمقابل الولايات المتحدة وحلفائها تسعى الصين وروسيا والهند وإيران إلى بناء قوة موازية ستكون منظمة شنغهاي محورها وعلى العكس من المعسكر الغربي حيث تتمتع الولايات المتحدة بهيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية فإن الصين لن تتمكن من الهيمنة على شركائها رغم تفوقها الاقتصادي الهائل حيث ستحرص روسيا والهند وإيران على إبقاء درجة من التوان داخل هذا التكتل.

وحسب الوثيقة فإن دور روسيا في النظام الجديد لا يقتصر على المشاركة في إدارة قضاياه الرئيسة بل تتعدى ذلك إلى وضع قواعد وقيم النظام والتصدي لتوظيفه لنشر قيم غربية تهدد الاستقلال والتعددية الثقافية والحضارية. فالصراع اليوم في العالم-حسب الرؤية الروسية-يشمل أبعادًا حضارية حيث يسعى الغرب لفرض قيمه وجعلها قيمًا إنسانية مشتركة دون اعتبار للنظم القيمية الأخرى التي تعبر عنها مختلف حضارات العالم. وهنا نشير إلى أن وثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسية الصادرة في ٢٠١٥م، جعلت من أهدافها الرئيسة حماية ما وصفته بـ "السيادة الثقافية" من خلال التصدي للأيدلوجيات الأجنبية وحماية القيم الروحية التقليدية للمجتمع الروسي.

موقع الخليج العربي في وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية

في حين تفرد الوثيقة إيران في فقرة مستقلة حيث تذكر أن روسيا تلتزم بتنمية شاملة للتعاون مع جمهورية إيران الإسلامية وتسعى إلى ضمان التنفيذ للاتفاق النووي، جاء موضوع تطوير الحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون ضمن فقرة أوسع تحدثت عن سعي روسيا إلى توسيع علاقاتها الثنائية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتوظيف منتدى التعاون العربي - الروسي والحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية.

وحين نرى موقع الخليج العربي بطرفيه، إيران ودول المجلس، في السياسة الخارجية الروسية من خلال المبادئ والتوجهات العامة التي تحدثت عنها الوثيقة سنجد ما يلي: -

- أن النظرة التصارعية للعلاقة مع الغرب تجعل إيران شريكًا لروسيا.
- أن سعي روسيا لتسريع تشكُيل نظام دولي متعدد سيجعل إيران أيضًا شريكًا لروسيا كونها تتمتع بموقع ضمن أحد أقطاب النظام وهو ما يمكن أن يطلق عليه القطب "الأوراسي" (روسيا والصين والهند)
- أن سعي روسيا للمحافظة على مصالحها التاريخية والاستراتيجية في جوارها الجغرافي (دول الكومنولث) يجعل إيران أيضاً شريكًا حيث أنها تعد أحد مراكز القوى الإقليمية الفاعلة في قضايا وسط آسيا والقوقاز وتشترك روسيا وإيران في هاجس التدخلات الغربية في هذه المنطقة تحت غطاء الاستثمارات الاقتصادية ومساعدة دولها في تطوير أنظمة حكمها.
- أخيرًا وبالنظر إلى تاريخ وتشعب العلاقات بين روسيا وإيران ودون الدخول في تفاصيلها نستطيع القول بأن هذه العلاقات أعمق بكثير من علاقات روسيا مع دول المجلس رغم التباينات التي قد تطرأ في مواقف موسكو وطهران خاصة تجاه كيفية إنهاء الصراع في سوريا.

في المقابل، يمكن قراءة موقع دول المجلس في السياسة الخارجية الروسية من خلال الوثيقة على النحو التالي:

● النظر إلى دول المجلس من زاوية الفرص الاقتصادية الكبيرة التي تخدم هدف تحديث الاقتصاد الروسي ورفع قدرته التنافسية عالميًا. وتتأكد هذه النظرة في حديث لافروف المشار إليه أعلاه بأن تطوير العلاقات مع دول المجلس من أهم أولويات السياسة الروسية في الشرق الوسط والعالم الإسلامي وتركيزه على الجوانب الاقتصادية في العلاقة ومن ذلك مشاركة روسيا دول الخليج في برامج الطاقة النووية والفضاء وكذلك مشاركة دول الخليج في مشاريع تحديث الاقتصاد الروسي خاصة القطاع الصحي وتقنية المعلومات والاتصالات وهو ما يتسق مع الأهداف الاقتصادية الفرعية التي تحدثت عنها الوثيقة. وهنا نشير إلى أن النفط والغاز سيشكلان ركيزة أساسية في العلاقات بين روسيا ودول المجلس في معادلة تتأرجح بين التعاون والتنافس.

● أن علاقة روسيا التصارعية مع الغرب تجعل دول المجلس في موقف سلبي بالنظر إلى قناعة روسيا بأنها شريكة في المنظومة الغربية وهو ما يظهر في دورها في الصراع في سوريا وليبيا. ورغم ما تراه موسكو من "توجه جديد" لسياسة خارجية حازمة خاصة في المملكة فإن هذا لا يخرجها عن نظرة التبعية الموروثة من الحرب الباردة. لذلك فإن مساحة وعمق التعاون بين روسيا ودول المجلس ستظل مقيدة بعلاقة الأخيرة بالولايات المتحدة.

● أن التوجس الروسي من الثورات واحتجاجات الربيع العربي والدور الغربي يجعل دول المجلس شريكًا في التصدي لهذه الثورات كونها تشترك في ذات الموقف.

● أن البعد الحضاري في السياسة الخارجية الروسية القائم على حماية المجتمع الروسي من انتشار القيم الغربية المادية يتيح فرصة للشراكة بينها وبين دول المجلس. إلا أن هذه فرصة لا تقتصر على دول المجلس بل تشترك فيها إيران التي تتخذ موقفًا أكثر تصلبًا وأكثر قربًا لموسكو تجاه محاولات الغرب نشر قيمه الثقافية.

أولويات السياسة الخارجية الروسية ومستقبل العلاقات بين روسيا ودول المجلس

نحن إذًا أمام إطار عام للسياسة الخارجية الروسية تجاه الخليج يضع حدودًا للعلاقة المستقبلية بين روسيا ودول المجلس. ومن ثم يبقى السؤال حول كيفية الاستفادة من أولويات السياسة الخارجية الروسية التي تكشفها الوثيقة لتمتين وترقية العلاقات بين روسيا ودول المجلس إلى مستوى الشراكة والتعاطي مع إيران التي يعد التباين في الموقف تجاهها الإشكالية الرئيسة في العلاقات بين روسيا ودول المجلس.

● تشترك روسيا مع دول المجلس في هدف استعادة الاستقرار للمنطقة كون استمرار حالة الاضطراب الأمني والسياسي سيمكن التنظيمات الإرهابية من استعادة حيويتها ونشاطها بعد جهد دولي كبير نجح في تحجيمها. هذا المطلب الاستراتيجي يقتضي التعاطي مع الميليشيات التي ظهرت نتيجة الفراغ الأمني في عدد من دول المنطقة. جميع هذه الميليشيات في العراق وسوريا واليمن مرتبطة بإيران التي تستخدمها أداة للنفوذ، لذلك على دول المجلس التركيز في حوارها مع روسيا على أن استعادة الاستقرار للمنطقة لن يتحقق دون التصدي لهذه الميليشيات.

روسيا لا تمانع من مشاركة إيران في ملفات المنطقة ودول الخليج مع طهران المنضبطة

● تؤكد وثيقة السياسة الخارجية الروسية أن روسيا تقف ضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعده سببًا لعدم الاستقرار خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وروسيا وإن كانت تقصر حديثها في هذا السياق على السياسات الغربية، إلا أن دول المجلس يمكن أن توسع دائرة رفض التدخل في حوارها مع روسيا لتشمل إيران وتجعله بندًا دائمًا وتبحث في آليات مشتركة لمواجهته.

● روسيا لا ترى مشكلة في مشاركة إيران في إدارة ملفات المنطقة حيث لا يمكن حصر أي دولة ضمن حدودها كما عبر وزير الخارجية خلال لقاء في جامعة موسكو الحكومية لذلك فإن مساعي دول المجلس يجب أن تقتصر على إقناع روسيا بضرورة ضبط سلوك إيران من منطلق الرغبة المشتركة في استعادة الاستقرار للمنطقة الذي لن يتحقق دون تغير في السلوك الإيراني.

● وضعت روسيا ضمن اهتماماتها في مجال الأمن الدولي دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الشرق الأوسط ولذلك على دول المجلس جعل مسألة خلو الخليج العربي من هذه الأسلحة بندًا ثابتًا في الحوار الاستراتيجي مع روسيا.

أخيرًا ومن أجل نجاح دول المجلس في الحوار مع روسيا أو غيرها من القوى الكبرى فعليها أولاً تحديد أولوياتها والاتفاق على موقف مشترك والالتزام به.

* أستاذ العلوم السياسية ـ المملكة العربية السعودية

تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار

تحوّلات المنطقة العربية يُناقشها مؤتمر "فكر ١٦" في دبي

تحت رعاية صاحب السموّ الشيخ محمّد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتّحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، تعقد مؤسّسة الفكر العربي مؤتمرها السنوي السادس عشر "فكر١٦"، تحت عنوان "تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار"، وذلك في الفترة بين ١٠ و ١٢ أبريل ٢٠١٨م، بفندق غراند حياة، في دبي دولة الإمارات العربية المتّحدة، وتهدف مؤسّسة الفكر العربي من خلال هذا المؤتمر إلى توفير فرصة استراتيجيّة أمام المشاركين، من أجل التحاور والتبادل الرصين والعميق للأفكار والخبرات، في محاولة للتصدّي للتحدّيات الراهنة التي تواجه الوطن العربي، وكذلك لبحث السياسات البنّاءة اللازمة لإيجاد الحلول ورسم خطّة عمل مستقبليّة، تُسهم في بناء الاستقرار في دُوله ومجتمعاته.

آراء حول الخليج: بيروت

ويشكّل المؤتمر منصّة تجمع مسؤولين رفيعي المستوى، وقادة فاعلين من القطاعين العامّ والخاصّ، ومفكّرين، وصنّاع قرار، واستراتيجيّين، وممثّلين عن منظّمات المجتمع المدنيّ، ونخبة من كبار رجال الثقافة والفكر والإعلام والخبراء والشباب. وتنعقدُ خلال المؤتمر جلسات عامّة وجلسات متخصّصة متزامنة. وسيتمّ تكريم الفائزين بـ"جائزة الإبداع العربيّ" و"جائزة مسيرة عطاء" خلال حفل عشاء خاصّ في اليوم الثاني من أعمال المؤتمر.

والجدير بالذكر يشترك في مؤتمرات مؤسسة الفكر العربي " مؤتمر سنوي كل عام" ــ نخبة من المتحدثين ومقدمي الأوراق البحثية في مختلف محاور المؤتمر من شتى أقطار الوطن العربي ومن ذوي الكفاءات المعروفة والمشهود لهم، ويسبق المؤتمر العديد من ورش العمل واللقاءات والعصف الذهني بين نخب عربية مرموقة حتى تختمر فكرة ومحاور وأهداف المؤتمر، ثم تأتي جلسات المؤتمر وما يتمخض عنه من نتائج وأوراق هامة، كما أنه يصدر عن المؤتمر بشكل دوري التقرير العربي للتنمية الثقافية وهو بمثابة توثيق كامل عن أعمال المؤتمر.

ومن المقرّر أن تُعقد أربع جلسات عامّة حول "دور القوى الدوليّة"، و"دور المنظّمات الإقليمية والدولية"، و" سُبُل صناعة الاستقرار"، و"أنشطة البحث العلميّ والتطوير التكنولوجيّ والابتكار في الدول العربيّة، وإسهامها في التنمية الشاملة والمستدامة وصناعة الاستقرار". كما ستُعقد سبع جلسات متخصّصة متزامنة تتعلّق بـ"الفقر والتفاوت والبطالة"، و "اختلال آليّات العمل السياسيّ"، و"التدخّلات الخارجيّة"، و"التطرّف والإرهاب"، و"الإعلام"، و"الميديا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعيّ"، و"التربية والتعليم والثقافة". ويُختتم المؤتمر بجلسة حول "الإنسان العربيّ الجديد شرطٌ وضمانةٌ للاستقرار المُستدام".

وتُطلق مؤسّسة الفكر العربي عشيّة انعقاد مؤتمر "فكر١٦" التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يصدر هذه السنة تحت عنوان "البحث العلميّ والتطوير التكنولوجيّ والابتكار في الدول العربيّة، وإسهامها في التنمية الشاملة والمستدامة"، وذلك في حفل خاص يُقام يوم الإثنين عند الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.

نبذة عن مؤتمر "فكر١٦"

تتداخل الأزمات والأحداث المفاجئة وغير المتوقّعة، وتطرح تأثيراتها على مناطق العالَم المختلفة. يحدث هذا التغيّر تحت وطأة التقدّم المتسارع في الإنجازات العلميّة والتكنولوجيّة، وتبلور اقتصاد المعرفة ومجتمعها، وما يسمّى بـ"الثورة الصناعيّة الرابعة" التي تغيّر من نوعيّة الحياة على نحو جذري. وفي أتون هذا التحوّل الكبير، يشهد العالَم أنماطًا متداخلة من التعاون والصراع والمنافسة بين الدول، والتقلّبات في المواقف

والسياسات، والتحالفات المرنة والمتغيّرة، والتدافع بين القوى التي تسعى للمحافظة على الوضع العالمي القائم والقوى العاملة على تغييره. وتناولت الأدبيّات العلميّة هذه الحالة بمصطلحات مثل "الفوضى" و"الاضطراب" و"اللّانظام".

لقد ترتّبت عن هذه الحالة تغيّرات مهمّة في مصادر القوّة وأشكالها، والتباين في الهيكل العالمي لتوزيع القوّة، بين القوّة العسكريّة والقوّة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة، وشيوع حالة من السيولة وازدياد مساحة عدم اليقين.

في هذا الإطار، يهدف مؤتمر "فكر١٦" إلى فحص عناصر هذه الحالة وتحليلها على المستوى الكونيّ، وبحث تأثيراتها وتداعياتها على الدول العربية، واقتراح سبل التعامل معها وصناعة الاستقرار. مع التأكيد على أنّ تعبير الاستقرار في هذا الشأن، لا يعني الجمود أو الحفاظ على الأوضاع القائمة، وإنما اتّباع السياسات وبناء المؤسّسات التي تحقّق التطوّر المنظّم، وتستجيب للمطالب بما يضمن تحقّق السلم المجتمعيّ.

نبذة عامّة عن مؤتمر "فكر"

انطلقت أعمال مؤتمر "فكر" السنوي سنة ٢٠٠٢، وشكّل علامة فارقة في سجلّ المؤتمرات الثقافية العربية، ومنصّة تفاعليّة للتبادل الهادف للأفكار والخبرات والتجارب العربيّة الرائدة، وذلك من خلال مناقشة إحدى القضايا الملحّة في المجتمع العربيّ بأساليب حضارية ومسؤولة.

يشارك في المؤتمر أكثر من ٦٠٠ شخصيّة بارزة من رؤساء الدول، ونخبة من صنّاع القرار والمسؤولين والمفكّرين والمثقّفين والباحثين والخبراء، والمندوبون عن هيآت القطاعين الخاص والعام، ومنظّمات واتّحادات ومجالس وزاريّة، ومنظّمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأبحاث والهيآت الإعلامية والشباب العربي، فضلاً عن ممثّلين عن الاتّحادات والمنظّمات الدولية ذات الصلة.

ويسعى المؤتمر إلى استقطاب الدعم اللّازم من مختلف الجهات المعنيّة في الوطن العربي والعالم، لتحقيق الأهداف الاستراتيجيّة لمؤسّسة الفكر العربي، والتي ترمي إلى إحداث نقلة نوعيّة في الفكر الثقافي والاجتماعي العربي، وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على قواعد راسخة من القيم الإنسانية الراقية.

مؤسّسة الفكر العربيّ: هي مؤسّسة أهليّة دوليّة مستقلّة، ليس لها ارتباط بالأنظمة ولا بالانتماءات السياسيّة أو الحزبيّة أو الطائفيّة. التزمت المؤسّسة منذ إنشائها في العام ٢٠٠٠ بتنمية الاعتزاز بثوابت الأمّة ومبادئها وقيمها، وبتعزيز التضامن العربيّ والهويّة العربيّة الجامعة، المُحتضنة لغنى التنوّع والتعدّد، وذلك بنهج الحريّة المسؤولة.

ويرأس مؤسسة الفكر العربي، ويرأس مجلس أمنائها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، مستشار خادم الحرمين الشريفين وأمير منطقة مكة المكرمة، ويتولى صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر وسموه مؤسس مشارك في تأسيسها.

الاختتام بجلسة الإنسان العربيّ الجديد ضمانةٌ للاستقرار.. وإطلاق تقرير "البحث العلميّ والتطوير التكنولوجيّ والابتكار في الدول العربيّة"

وقد تبنّت المؤسّسة، في إطار مساهمتها في الجهود الفكرية والثقافية، نهج الشراكة والتعاون والتكامل مع المنظّمات والمؤسّسات ومراكز الأبحاث والدراسات المعنية، وأطلقت مجموعة من البرامج والمشاريع الرائدة الهادفة إلى تمكين الشباب، وتحديث أساليب تعلّم اللغة العربية وتعليمها، والإعلاء من شأن قيم الحوار والانفتاح على لغات العالم وثقافاته.وسعت المؤسّسة، من خلال التقارير والكتب والترجمات التي تصدرها، والمؤتمرات والملتقيات والندوات التي تعقدها، والجوائز التي تمنحها، إلى نشر المعرفة، والتحفيز على الإبداع والابتكار، وتطوير البنى والعقليّات، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.وفازت المؤسّسة بعدد من الجوائز العربية والعالمية تقديرًا للجهود التي تبذلها في مجالات الفكر والثقافة والتنمية وتعزيز ثقافة الحوار، أبرزها "جائزة محمد بن راشد للغة العربية ٢٠١٧" ضمن فئة التكريم الخاصّ عن مجمل مبادراتها ومشروعاتها وبرامجها الرائدة في خدمة اللغة العربية، و"جائزة المعرفة لعام ٢٠١٦" التي تمنحها قمّة المعرفة في دبي، وجائزة "غوسي العالمية للسلام ٢٠١٣"، وجائزة "جبران خليل جبران للروح الإنسانية ٢٠١٢" من المعهد العربي الأميركي في واشنطن. كما كرّم الملتقى الإعلامي العربي صاحب السموّ الملكيّ الأمير خالد الفيصل، رئيس المؤسّسة، عام ٢٠١٢ في الكويت، وكرّمت مجلّة "العربي" المؤسّسة عام ٢٠١٤ على هامش ملتقاها السنوي. وقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل على خطورة المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية وذلك أمام مؤتمر فكر ١٤ بالقاهرة، وقال سموه: لم يعد خافيًا على أحد، أن المشهد العربي الراهن، والمتمادي بمضاعفاته الخطيرة، إن لجهة انقلاب موازين الحياة العربية رأسًا على عقب، في السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والمجتمع ...إلخ، أو لجهة فقدان البوصلة المؤدية إلى الحلول العاجلة المطلوبة، بخاصة في الدول التي عصفت فيها الانتفاضات ، بل الحروب الأهلية الدامية والتي باتت لا تهدد هذه الدول المنكوبة وحدها فقط، وإنما كيان الأمة بأسره، كان لزامًا على "مؤسسة الفكر العربي" معاينة هذه الجائحات الخطيرة، ودراستها في العمق وتحليل دواعيها وأبعادها ونتائجها، تمهيدًا للإسهام مع المسهمين في رسم الحلول الناجعة، والحض على تفعيل العمل العربي المشترك من خلال المؤسسات القائمة وعلى رأسها جامعة الدول العربية.

واستطرد سموه: بوجيز العبارة، إننا مدعوون كعرب جميعًا، مهما اختلفت آراؤنا ووجهات نظرنا، إلى أن نكون على وعي نافذ لما يدبر لنا كأمة عريقة، أعطت للبشرية الكثير والكثير قبل أن تصاب بما هي مصابة به اليوم من ترهل وتشرذم .

الشراكة الخليجية مع دول شبهة القارة الهندية: احتياجات ومصالح متبادلة

التعاون العسكري الخليجي مع القوى الإقليمية: الهند الشريك المقبول دوليًا وإقليميًا

ارتبط التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي مع كل من القوى الدولية والإقليمية ارتباطًا وثيقًا للموقف الجيوستراتيجي في الإقليم سواء من داخله أو من رد فعل القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها من خارجه ..... حيث اشتمل على مرحلتين رئيسيتين **الأولى**: نتيجة الصراع العسكري العراقي الإيراني في أعقاب الثورة الإيرانية (١٩٧٩م) والذي انتهي بلا غالب ولا مغلوب ولكنه أسفر عن توجه الآلة العسكرية العراقية لاحقًا إلى احتلال الكويت وتهديد الأراضي السعودية والانكشاف العسكري لدول الخليج العربي وتهديد أكبر مصادر الطاقة في العالم مما استلزم عقد تحالفات استراتيجية عسكرية لأمن الخليج مع الولايات المتحدة وبعض حلفائها ضد التهديد العراقي وقتها ثم التهديد الإيراني لاحقًا وحتى الآن.

لواء ا ح د. محمد عبد الخالق قشقوش

أما المرحلة الثانية: فارتبطت بسياسة الولايات المتحدة ذاتها في عهد الرئيس أوباما والذي اهتم بالداخل الأمريكي وخاصة الاقتصادي والاجتماعي، مما استتبعه تخفيف وسحب القوات الأمريكية لتقليل النفقات والخسائر البشرية كما تم في أفغانستان والعراق عامي)٢٠١١-٢٠١٤م) على التوالي وإرضاءً للرأي العام الأمريكي طالما أن الأمن القومي الأمريكي ذاته غير مهدد.

خشيت الولايات المتحدة أن يملأ هذا الفراغ مستقبلا بواسطة التمدد الروسي (المتعافى) في الإقليم بالتعاون مع إيران، فعملت وتعمل على أن يملأ هذا الفراغ كلاً من القوى الغربية خاصة (بريطانيا - فرنسا - حلف الناتو) كمرحلة أولى فرعية على أن تستتبعها مرحلة ثانية يتم فيها الاعتماد على القوى الإقليمية الحليفة أو الصديقة غير العربية، حيث يكون مرشحًا لذلك كل من الهند وباكستان رغم الخلافات فيما بينهما وكذلك تركيا عضو (الناتو) وبمحاذير خليجية.... في إطار إقليمي متشابك بين التوازن والتنافس، أو فيما بينها بين الدول الكبرى بالإضافة إلى كل من الموقف الإيراني و الإسرائيلي ... وهو ما يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية تعامل جديدة للحصول على أفضل وضعية للتعاون الاستراتيجي العسكري لحماية أمنها القومي بين كل من تلك القوى الإقليمية على حده، دون تأثير سلبي على الخليج نتيجة التنافس أو الصراع بين بعض تلك القوى فيما بينها وهو ما سنتناوله في هذا المقال.

المحتويات :

خلفية تاريخية مع شبه القارة الهندية وتركيا - المقومات والإمكانات العسكرية للقوى الإقليمية المستهدفة - محفزات ومعوقات التعاون الخليجي مع القوى الإقليمية - أطر تحقيق التعاون العسكري الخليجي في ضوء مواقف الدول الكبرى - خاتمة.

أولاً الخلفية التاريخية للعلاقات الخليجية مع كل من باكستان والهند وتركيا

١- شبه القارة الهندية:

أ- تحكمت الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكس في ربط دول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي والعراق). بحريًا ببحر العرب، ثم المحيط الهندي عبر شبه القارة الهندية، فشرق آسيا عبر المحيط الهادئ، وغربًا إلى باب المندب وغرب إفريقيا إلى الأمريكتين عبر المحيط الأطلنطي، وبالتالي فإن العلاقات الخليجية مع شبه القارة الهندية، هي علاقات قديمة وخاصة في مجال التجارة التي بدأت تدريجيًا بتجارة (الحرير - اللؤلؤ - التوابل)، ثم حديثًا بإمدادات

الهند وباكستان النوويتان يحتلان الترتيب السابع والثامن بعد دول النادي النووي الخمس وإسرائيل بما يحقق توازن الرعب في شبه القارة الهندية

النفط والغاز من الخليج كأكبر مصدر في العالم، بالإضافة إلى المجالات التجارية الأخرى...

ب - تأسست باكستان عام ١٩٤٧م، لتشكل كل من باكستان الشرقية (البنغال)، وباكستان الغربية (كراتشي)، وما لبثت أن انفصلت باكستان الشرقية عام ١٩٧١م) بعد الحرب الهندية الباكستانية، لتشكل دولة بنجلاديش، بينما ظل التنافس والتوتر والصراع بين كل من الهند وباكستان، بسبب إقليم كشمير الواقع بين الدولتين.

جـ - استمرت العلاقات بين تلك الدول الثلاث (كل على حدة) مع دول مجلس التعاون الخليجي في عدة مجالات كان أهمها الآتي:

(١) إمداد الخليج لتلك الدول بمعظم احتياجاتها من النفط والغاز.

(٢) استمرار تدفق العمالة من تلك الدول إلى الخليج، حيث تشكل الغالبية العظمى من العمالة الوافدة وخاصة من الهند التي تشكل أكبر الجاليات حيث يصل تعدادها إلى (٦-٧) مليون عامل ووجودها مكثف خاصة في كل من السعودية والإمارات.

(٣) استمرار زيادة التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات الخليجية في كل من الهند وباكستان، حيث بلغت الصادرات الخليجية إلى الهند ٤٣ ٪ على مدى العقد الماضي.

(٤) رغم أن الهند دولة متعددة العرقيات والأديان، إلا أن إجمالي المسلمين بها يبلغ (٢٥٥) مليون نسمة، وهو ما يفوق إندونيسيا كأكبر الدول الإسلامية عددًا

د - بدأ التعاون العسكري خاصة بين باكستان والسعودية في أعقاب الغزو العراقي للكويت، نظرًا لحاجة السعودية إلى تأمين الأماكن المقدسة، وتم تطوره تباعًا، كما بدأ إرساء تعاون عسكري مع الهند كأحد القوى الإقليمية الصاعدة والقريبة، مع الوضع في الاعتبار العلاقات الثنائية الهندية - الباكستانية التي تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار.

خلفية العلاقات الخليجية التركية:

أ- بدأ منذ قيام الدولة العثمانية والتي بسطت نفوذها على المنطقة لعدة قرون، إلى أن ضعفت وهزمت أمام البرتغاليين في المنطقة، وانكمشت الدولة العثمانية ثم تلاشت لترثها تركيا العلمانية منذ عهد أتاتورك عام (١٩٢٣م).

وليملأ هذا الفراغ في الخليج بعض القوى الغربية وخاصة بريطانيا لربط مصالحها بين تلك المنطقة والهند، وذلك قبل حقبة النفط التي زادت من أهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج، وحتى زوال الانتداب البريطاني وحصول دول وإمارات الخليج على استقلالها تباعًا وقبل نهاية القرن الماضي.

ب- بنهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) ثم انضمام تركيا إلى حلف الأطلنطي، بدأت تفكر في الانكماش من الجنوب العربي المسلم، والتوجه غربًا تجاه الاتحاد الأوروبي ولكنها لم تنجح حتى الآن لعدم تحقيق القياسات الديمقراطية الأوروبية، بالإضافة إلى استمرار احتلالها لشمال قبرص تلك الدولة العضو بالاتحاد الأوروبي.

ج- كان التعثر التركي تجاه أوروبا، أحد أهم أسباب إعادة التوجه التركي إلى الجنوب العربي الإسلامي، بما في ذلك منطقة الخليج النفطية الغنية، ثم زاد من الأهمية الاستراتيجية التركية، أنها أصبحت أحد أهم معابر الغاز إلى أوروبا لكل من غاز آسيا الوسطى وروسيا والعراق وإيران، مع تعثر مشروع عبور أنبوب الغاز القطري السعودي عبر سوريا وتركيا، لاعتبارات وحسابات سورية - تركية، تجاه كل من العراق وإيران.

د- حاولت تركيا ألا يقتصر تعاونها مع المنطقة العربية والشرق الإفريقي على التعاون الاقتصادي فقط، فشرعت في إرساء تعاون عسكري أمني وصل إلى حد القواعد التركية على أراضي بعض تلك الدول مثل (العراق - قطر - الصومال- وبدرجة أقل من كل من إريتريا - السودان - ليبيا)، وهو ما يشكل حزام تركي عسكري تنظر إليه بعض دول الإقليم، وخاصة السعودية ومصر، بقلق تجاه أمنها القومي، وخاصة مع بدء انتقال وتشغيل القاعدة التركية في قطر، في أعقاب قطع العلاقات الدبلوماسية معها مع غلق المجالات البرية والبحرية والجوية بواسطة كل من السعودية والإمارات بالإضافة إلى مصر.

ثانيًا:المكانة العسكرية للقوى الإقليمية المستهدفة (الهند - باكستان - تركيا):

١ - التصنيف الدولي (Ranking):

تنتمي جيوش تلك الدول إلى القوى العسكرية الفاعلة إقليميًا والصاعدة دوليًا وتحتل ترتيبات متقدمة على مستوى العالم طبقًا لتصنيفي عامي ٢٠١٧ - ٢٠١٨م، للقوة النيران العالمية (global fire ranking)، حيث تحتل الهند المركز الرابع وباكستان الثالث عشر ثم تركيا المركز الثامن.

٢ - القوة البشرية للدولة والقدرة على بناء قوات مسلحة متفوقة:

وتنتمي تلك الجيوش إلى دول تصنف بأنها كثيفة السكان مثل الهند وباكستان أو دول كبيرة مثل تركيا، وهو ما يسمح ببناء

قوات مسلحة متفوقة عدديًا سواء للخدمة العاملة أو الاحتياطية، كما أنه يوفر فائض من القوة العسكرية التي تمكنها أن تتعاون مع الأصدقاء والحلفاء في الإقليم، مثل الحالة في مجلس التعاون الخليجي، حتى لو احتاج الموقف إلى نقل قوات مسلحة من تلك الدول إلى منطقة الخليج.

٣ - القدرة على الفتح العسكري الاستراتيجي في اتجاه دول الخليج:

يوفر الوضع الجيوستراتيجي لكل من الهند وباكستان، إمكانية النقل البحري لقوات كبيرة وبشكل مباشر عبر المحيط الهندي فالخليج العربي وفي وقت قصير نسبيًا، بالمقارنة بإمكانيات النقل التركي الذي يستلزم طريق بحري أطول من المتوسط وعبر ممرات محدودة مثل قناة السويس وباب المندب وبحر العرب، كما أن النقل البري التركي ممكن، ولكن يجب أن يمر من خلال طرف ثالث سواء العراق أو عبر سوريا والأردن، وهو ما يشكل عائقًا للفتح الاستراتيجي، وارتباطًا بالموقف السياسي، بين تلك الأطراف الثلاثة (تركيا - دول الخليج - دول العبور البري)..

٤- أهم الإمكانيات العسكرية الذاتية لتلك القوى الإقليمية:

أ- القدرات النووية

تعتبر الهند وباكستان دولتان نوويتان ويحتلان الترتيب السابع والثامن على التوالي بعد دول النادي النووي الخمس وإسرائيل، بما يحقق توازن الرعب في شبه القارة الهندية الذي كان مختلا بشدة لصالح الهند، قبل أن تصبح باكستان دولة نووية عام (١٩٩٧م).

أما تركيا فهي دولة غير نووية رسميًا، وتدخل داخل المظلة النووية لحلف الأطلنطي التي هي عضو به، منذ الصراع السوفيتي الأمريكي بين الشرق والغرب وحتى الآن، وإن كانت هناك تسريبات غير مؤكدة، بأن تركيا تمتلك (٥-٧) اسلحة نووية، وإن لم تثبت صحة ودقة ذلك حتى الآن.. ويقدر عدد الأسلحة النووية التي تملكها كل من الهند وباكستان بعدد (١٢٠-١٣٠) سلاحًا نوويًا لكل منهما..

ب- الميزانية العسكرية:

تمثل نسبة متوازنة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك القوى بما يجعل الإرهاق الاقتصادي نتيجة لذلك في الحيز المناسب عدا في أوقات الصراع والصدام بين كل من الهند وباكستان.. وبلغ هذا الإنفاق العسكري لعام (٢٠١٦م) بالمليار دولار (للهندي ٨,٩ وباكستان ٧,٦، وتركيا ٨,١) وربما زاد المعدل في تركيا نتيجة التداخل في الأزمة السورية واستيعاب المهجرين بالإضافة إلى التصاعد العسكري التركي ضد ميليشيات حزب العمال الكردستاني سواء في تركيا أو في شمال العراق.

ج- القواعد العسكرية الخارجية لتلك القوى الإقليمية:

لم ترصد قواعد عسكرية خارجية لكل من الهند وباكستان وخاصة في إقليم الشرق الأوسط، عكس ما تملك تركيا في كل من العراق وقطر وليبيا والصومال والمتنامي في جزيرة سواكن بالسودان، والمحتمل في إريتريا وليبيا وإثيوبيا، وليبيا وهو ما يشكل حزام تركي عسكري غير واضح الأهداف، حيث أن التعاون العسكري في مجالات التدريب وتبادل الخبرات لا يحتاج إلى قواعد عسكرية، ويؤكد ذلك بدء تفعيل اتفاق القاعدة التركية في قطر متزامنًا مع توتر العلاقات القطرية - الخليجية وأيضًا القطرية - العربية، كما أن هذا التواجد العسكري التركي يسبب نوعًا من القلق والتوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة، ويساهم بشكل أو بآخر لصالح إيران، للدعم المشترك التركي والإيراني إلى قطر، رغم أن أمن دول مجلس التعاون الخليجي محقق بتحالف استراتيجي قوي مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وحلف الأطلنطي..

د- السواحل الطويلة والقدرات البحرية لتلك القوى الإقليمية:

تمتلك كل من الهند وباكستان سواحل بحرية طويلة على المحيط الهندي شرق وغرب الهند وجنوب باكستان، كما تمتلك تركيا سواحل طويلة على كل من البحر الأسود شمالاً والمتوسط جنوبًا عبر بحر إيجا، مما يستلزم بناء قوات بحرية كبيرة للدول الثلاث في كافة مجلات القوات البحرية بما فيها الغواصات، وإن انفردت الهند بامتلاك (١-٢) حاملة طائرات.. وغير مؤكد الرقم هل ١ أم ٢ ؟؟

هـ-القوات الجوية الكبيرة لتلك القوى الإقليمية:

تمتلك الدول الثلاث قوات جوية كبيرة عدديًا حيث يبلغ عدد طائرات القتال في الهند (١٧٢٠) ط - وفي باكستان (٩٦١) ط - وفي تركيا (١٣٥١) ط - وإن كان الانتماء إلى مدارس التسلح يختلف من دولة إلى أخرى، فمعظم طائرات القتال الهندية، تنتمي إلى المدرسة السوفيتية الروسية، أما المدرسة الباكستانية فتنتمي إلى المدرسة الغربية مع أقلية شرقية روسية وصينية، أما تركيا فتنتمي كليًا إلى المدرسة الغربية وخاصة الولايات المتحدة

تسريبات غير مؤكدة تفيد أن تركيا تمتلك (٥ - ٧) أسلحة نووية والهند وباكستان تملكان (١٢٠-١٣٠) سلاحًا نوويًا لكل منهما

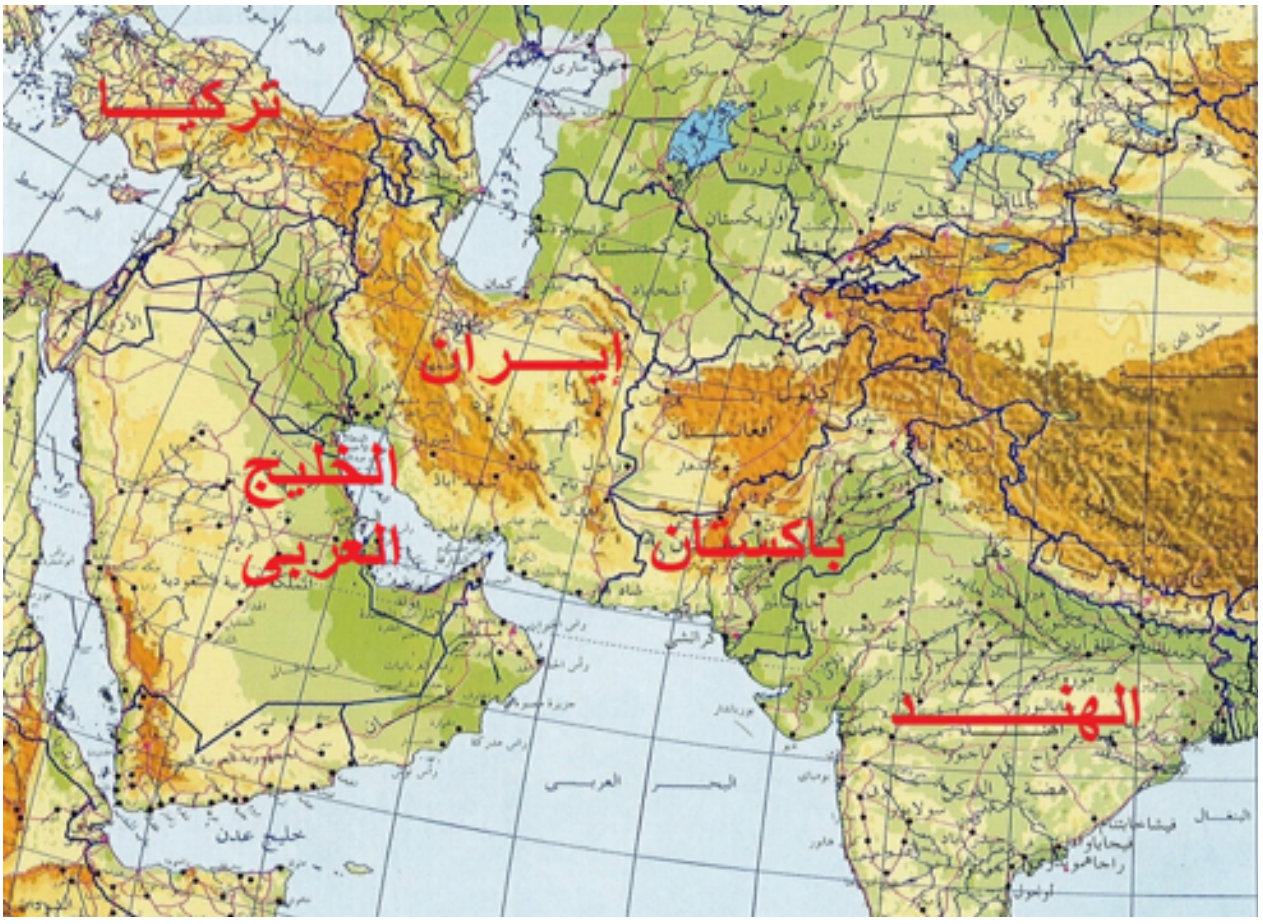

لتوفير الانسجام العملياتي داخل دول حلف الأطلنطي .. ولذلك ستكون القوات الجوية الباكستانية والتركية متقاربة في التعاون العسكري والعملياتي الجوي مع القوات الجوية الخليجية، أكثر منها تجاه القوات الجوية الهندية.

ثالثًا: محفزات ومعوقات التعاون العسكري الخليجي مع تلك القوى الإقليمية:

١ - الخليج وباكستان:

أ- المحفزات: وضعت تلك العلاقة موضع التنفيذ ونجحت في أعقاب حرب الخليج الثانية وحاجة المملكة العربية السعودية إلى تأمين الأماكن المقدسة الإسلامية (مكة المكرمة - المدينة المنورة) ضد أي تهديد محتمل أو تداعيات تلك الحرب أو ما قد يشابهها مستقبلاً، مثل التصاعد الإرهابي داخل المملكة، خاصة أن الباكستان تعتبر من أكبر الدول الإسلامية السنية، وأن المشاركة في تأمين وحماية المقدسات الإسلامية، تعتبره شرفًا لها.

رغم عدم الاشتراك العسكري الفعلي في عاصفة الحزم ضد الانقلاب الحوثي في اليمن، فإن باكستان أعلنت بوضوح أن السعودية والإمارات بمثابة خط أحمر في حالة العدوان عليهما، مما يعنى التدخل العسكري الباكستاني لحماية الأمن القومي الخليجي وخاصة السعودية ولا توجد قيود على مجالات التدريب المشترك والمناورات وتبادل الزيارات وحتى إمكانية التصنيع العسكري المشترك، بالإضافة إلى أنها دولة إسلامية تمتلك قدرات نووية مما يعظم من ثقلها العسكري... وعلى المستوى الاقتصادي، تم مد خط الغاز القطري إلى باكستان، وكانت الخصوصية الرمزية حاضرة حين غيرت باكستان اسم مدينة.. ليالبور..إلى فيصل أباد.. كما لخص الأمير تركي الفيصل مدير الاستخبارات السعودية السابق، بأن العلاقات بين البلدين من أوثق العلاقات الدولية دون معاهدة رسمية بينهما.

ب - المعوقات: أقل من المحفزات وتتحصر في أن شكل التعاون الخليجي من كل من باكستان والهند لن يكون في شكل تعاون ثلاثي جماعي ولكن في شكل محاور منفصلة بين كل من دول الخليج وإحدى الدولتين كل على حدة .. وهو ما قد يخفض شكل التعاون والدعم الجماعي للخليج في مواجهة إيران في حالة تطور الموقف.. كما أن التنافس في مجالات النقل البحري، سوف يسبب ضيق إماراتي في دبي من توسع ميناء (غوادارا) الباكستاني المنافس.

٢ - الخليج والهند:

أ - المحفزات: التوجه العسكري للتعاون الخليجي تجاه الهند يبرهن للأخيرة أن التعاون الخليجي مع شبه القارة الهندية ليس بالضرورة مع دولة مسلمة كباكستان ولا لكونها منافسة للهند، ولكنه تعاون عسكري استراتيجي في صالح الطرفين الخليجي والهندي حيث تشكل الهند القوة الرابعة عالميًا وأول دولة بعد القوى الكبرى العالمية (الولايات المتحدة - روسيا - الصين) وهو ما يرفع مستوى التعاون العسكري إلى آفاق أرحب، خاصة أنها تمتلك (حاملة - حاملتي) طائرات مما يعطي حرية الفتح الاستراتيجي البحري والجوي دون الحاجة إلى مطارات أرضية خليجية حسب الضرورة..

كما تتمتع الهند بمقبولة سياسية من كافة الأطراف بما فيها المتنازعة مثل إيران، مما يعطي فرصة للتقارب النسبي أو الوساطة في حل بعض المشكلات وقد يتم ذلك بتنسيق خاص بين الهند وسلطنة عمان مثلاً.. ورغم أن الهند ذات أقلية إسلامية، إلا أن تلك النسبة تشكل حوالي (٢٥٥) مليون مسلم نظرًا لكبر القوة البشرية للدولة، وهو ما قد يفوق دول إسلامية كبيرة بذاتها، مما يدعم خصوصية التعامل والتعاون مع الخليج العربي والأماكن المقدسة حيث تتراوح الجالية الهندية في الخليج بين ٦-٧ مليون من الأيدي العاملة التي تشكل أحد أهم الروافد من العملة الصعبة إلى الهند -الوطن الأم- للمساهمة الفعالة في التنمية كما تعتمد الهند على الخليج كمصدر رئيسي للطاقة الغازية وبشكل خاص من قطر، كما وقعت الهند مع قطر اتفاق في مجال الأمن البحري وتأمين الحقول النفطية الغازية القطرية البحرية.

ب - المعوقات: وهي تأتي أقل من المحفزات ويرجع معظمها إلى صعوبة التعاون الثلاثي (الهندي - الباكستاني - الخليجي) كما سبق ذكره.

كما أن معظم الأسلحة والمعدات الهندية من إنتاج المدرسة الشرقية الروسية عكس الخليج مما يضع بعض القيود في مجالات التصنيع العسكري المشترك وبدرجة أقل عند التعاون العسكري الميداني والعملياتي والمعلوماتي، بالإضافة إلى أن التعاون العسكري الهندي مع الخليج سوف يتحرك في محورين متوازيين، الأول محور جماعي لدول مجلس التعاون كمجتمع إقليمي، والثاني بمحاور فرعية مع بعض أو كل الدول الخليجية طبقًا للموقف.

٣ - الخليج وتركيا

أ - المحفزات: تهدف تركيا إلى جذب الاستثمارات الخليجية بالإضافة إلى التركية لدعم الصناعات العسكرية التركية، للوصول إلى إيقاف استيراد أغلب الأسلحة من الخارج بحلول عام ٢٠٢٣م، حيث نجحت في خفض استيرادها من الأسلحة من نسبة ٨٠٪ عام ٢٠٠٢م، إلى نسبة ٤٥٪ عام ٢٠١٥م، حيث بدأت في التصدير بما قيمته ١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢م، ثم ١,٥ عام ٢٠١٣ م، وأخيرًا ٢ مليار عام ٢٠١٦م، وهذا ما ركز عليه الرئيس التركي أردوغان خلال زياراته المتكررة لمنطقة الخليج، وخاصة الكويت في ٢٠١٥/٤/٢٧م، وللسعودية في ٢٠١٥/١٢/٢٩م، حيث ارتفعت الوتيرة لاحقاً إلى شراكة كويتية في التصنيع العسكري ثم قاعدة عسكرية تركيا في قطر.

أمريكا ترحب بالتعاون الخليجي-الهندي للتعامل مع إيران ومواجهة التمدد الروسي

زاد مستوى التعاون العسكري السعودي-التركي خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م، وتبادل الزيارات على أعلى مستوى في الدولتين وما أعقبها من زيارات وزير الخارجية التركي أوغلو إلى السعودية في فبراير ٢٠١٦م، مصطحبًا معه رئيس الأركان التركي خلوصي أكار وهو الرجل العسكري وليس السياسي وتم ذلك في أعقاب إرساء مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى بين الدولتين وما شمله أيضًا من تعاون استخباراتي.

٢- إنشاء القاعدة التركية العسكرية في قطر:

وتم ذلك طبقًا للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بتوقيع وزيري الدفاع في سبتمبر ٢٠١٤م، وصدق عليه البرلمان التركي في ٢٠١٥/٣/٥م، ودخل حيز التنفيذ في يونيه ٢٠١٥م، وينص الاتفاق على الآتي:

أ- تبادل كل من تركيا وقطر نشر قواتهما العسكرية وإقامة قواعد عسكرية على أراضي الدولة الأخرى.

ب- استخدام تركيا للموانئ والمطارات والمنشآت القطرية.

ج- التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب العسكري والصناعات العسكرية.

د- (هام) العمل على زيادة القدرة الدفاعية لدولة قطر وهو لب الاتفاق.

هـ- بدأ إنشاء القاعدة في ٢٠١٥/١٢/١٧ قرب الدوحة العاصمة!! لتستوعب عدد ٣٠٠٠ جندي من مختلف الأسلحة... وتمت إضافة فائدة للجيش التركي على التدريب في الصحراء!!

و- تم تفعيل الاتفاق ونقل القوات التركية إلى القاعدة في قطر، في أعقاب قطع العلاقات السعودية - الإماراتية - البحرينية - المصرية مع قطر وهو إن كان محفزًا لقطر، فإنه لاقى عدم ارتياح للدول الخليجية الأخرى والتي قطعت العلاقات، وكانت تركيا متحمسة لذلك، حيث يعتبر أول تواجد عسكري شامل على الخليج منذ هزيمة الاحتلال العثماني بالمنطقة.

الوضع الجيوستراتيجي للهند وباكستان يوفر نقل قواتهما للخليج مباشرة مقارنة بتركيا التي تحتاج طريق بحري أطول

ب- المعوقات:

سياسيًا: الاختلاف الكبير في وجهات النظر والتوجهات الخليجية وخاصة السعودية فيما يخص التعاطي مع الأزمة السورية ودعم مليشيات معارضة نوعية وتنامي علاقات خاصة تركية إيرانية من خلال الأزمة السورية.

اقتصاديًا: الغضب السعودي والقطري لعدم دعم تركيا لتمديد خط الغاز القطري عبر سوريا ثم تركيا إلى السوق الكبيرة في أوروبا فيما أفقدهما مكاسب كبيرة متوقعة، بينما سمحت تركيا بذلك لكل من العراق -إيران-آسيا الوسطى- روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى التنامي الاقتصادي التركي مع إيران وخاصة في مجالات الغاز والسياحة.

عسكريًا: رغم الزيارات المتبادلة بين مسؤولين خليجيين وأتراك لدعم التعاون العسكري في مجالات مختلفة -سبق ذكرها- فإن سرعة نقل قوات تركية إلى قاعدتها الجديدة في الدوحة بالتزامن مع الأزمة الخليجية القطرية، قد أغضب معظم الدول الخليجية، خاصة أنه أنشأ نوعًا من التعاون والتقارب التركي الإيراني لدعم قطر.

رغم أن القاعدة التركية في قطر طبقًا لبرتوكول بين البلدين – يهدف أساسًا إلى دعم القدرة الدفاعية القطرية، إلا أن السلوك العسكري التركي الحالي تجاه قبرص ومياهها الاقتصادية وفي الداخل القبرصي المحتل شمال الجزيرة بواسطة تركيا، يثير التساؤل عن الأهداف العسكرية الحقيقية التركية من قواعدها في الحزام العربي الإفريقي سابق الذكر.

رابعًا: أطر تحقيق التعاون العسكري الخليجي - الإقليمي

في ضوء مواقف الدول الكبرى: ونغطي هنا أهم أطر التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة والقوى الإقليمية – الهند – تركيا – باكستان) من جهة أخرى في ضوء مواقف القوى والدول الكبرى تجاه الطرفين كالآتي:

١ – التعاون العسكري الخليجي الهندي وموقف الدول الكبرى:

أ- موقف الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون:

سوف ترحب الولايات المتحدة بذلك في إطار التعاون مع الصديق الهندي ذو المقبولية لدى أطراف المنطقة، مما قد يساعد على تهدئة الموقف والتعامل الوسيط مع إيران .. كما أنه في حال التخفيف الأمريكي من التواجد في الخليج مستقبلاً، سيكون مناسباً التواجد الهندي لملء جزء من هذا الفراغ بالتعاون مع التواجد البريطاني والفرنسي في الخليج، ضد أي تمدد روسي داعم لإيران مستقبلاً .. ولكن ستأخذ الولايات المتحدة في اعتبارها، أن التعامل الخليجي مع الأسلحة الهندية ـ الروسية، خاصة المتقدمة، ربما يفتح الشهية الخليجية إلى سوق السلاح الروسي المتطور، مما يؤثر بالسلب على مبيعات السلاح الأمريكي للخليج جزئيًا

ب -موقف روسيا الاتحادية:

ينتظر أن ترحب بالتعاون الهندي مع الخليج واستعراض الاستخدام القتالي خلال التدريبات المشتركة للأسلحة الروسية المتقدمة وخاصة في مجالات القوات الجوية والدفاع الجوي، وذلك لطرق أبواب الخليج لتنوع بعض مصادر السلاح، مع مد محور تعاون جديد في المنطقة يربط التوجه الروسي من سوريا إلى الهند عبر الخليج وإيران، التي ينتظر أن تتقارب بشكل أكبر مع روسيا مستقبلاً وخاصة بعد التحالف القتالي في سوريا، وكما سبق سننتظر روسيا بمقبولية لأي دور هندي وسيط في الخليج لتخفيف الضغط على إيران.

ج -موقف الصين الشعبية:

ستراقب بحزر التقارب الهندي ـ الخليجي خاصة أن الهند تمثل المنافس الآسيوي الرئيسي لها وأن الخليج هو المصدر الرئيسي للطاقة إلى الصين .... وإن كان لا ينتظر منها دور استراتيجي كبير عدا التركيز على مبيعات بعض الأسلحة الصينية المتقدمة إلى الخليج مثل صواريخ (سيلك وورم) إلى السعودية أو بعض البدائل للأسلحة الروسية ... وإن ظل تأثيرها السياسي لتهدئة الموقف في الخليج محدودًا.

٢-التعاون العسكري الخليجي-الباكستاني وموقف الدول الكبرى:

أ- موقف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين:

ينتظر الترحيب بباكستان الحليف القوي للولايات المتحدة وخاصة في مرحلة الحرب الأمريكية في أفغانستان رغم فتور العلاقة بعد سحب القوات الأمريكية من أفغانستان وانكشاف حدود الأخيرة مع باكستان مما يسبب مشاكل أمنية عبر الحدود بين طالبان الدولتين ... وهو ما عبر عنه مسؤول باكستاني كبير مؤخرًا في (٢٠١٨/٠١/١٠م) إن ما قدمته باكستان إلى الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب وخاصة التعاون الاستخباراتي يبدو أنه ذهب أدراج الرياح !!!

كما ستعتبر الولايات المتحدة أن التعاون الباكستاني في الخليج يشكل ضغطًا جديدًا على إيران حيث مشاكل الحدود بين البلدين وتبادل إطلاق النار مؤخرًا

ب-روسيا الاتحادية والصين الشعبية:

ينتظر أن يحوز عدم ترحاب كامل لتواجد الحليف الأمريكي في الخليج وما قد يشكله ذلك في زيادة التوتر مع إيران الصديق الروسي، والصين إلى حد ما.

٣-التعاون العسكري الخليجي - التركي وموقف الدول الكبرى:

أ - موقف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين:

ما زارت تركيا تتمتع بأهمية استراتيجية للولايات المتحدة والغرب ، وخاصة إنها تشكل الجناح الشرقي لحلف الاطلنطي (nato) والجوار الجنوبي المباشر لروسيا كما ترى الولايات المتحدة أن دور التعاون العسكري مع الخليج حاليًا غير مناسب نظرًا للاختلاف الكبير في وجهات النظر بين كل من تركيا والسعودية ،كما أن القاعدة التركية في قطر على مقربة من قاعدة العديد الأمريكية والقيادة المركزية وأن تفعيل تلك القاعدة في أعقاب الأزمة القطرية الخليجية أدى إلى مزيد من التقارب التركي الإيراني، كما أن التقارب والتعاون العسكري التركي الإسرائيلي يلقى ترحيبًا أمريكيًا بقدر ما يلقى ضيق عربي وخليجي.

ب - الموقف الروسي. الصيني:

لا يرحبان كثيرًا بهذا التعاون والتقارب الخليجي خاصة أن تركيا دولة حلف أطلنطية وأنها تتحرك في إطار محدود يجمع بين مصالحها دون الخروج على الاستراتيجية الأمريكية في الخليج وخاصة بعد توقيع معظم دوله لاتفاقيات تعاون أمني مع الحلف.

خاتمة:

منذ بدء العقد الحالي تصاعدت وتيرة التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الإقليمية غير العربية الصاعدة، وخاصة كل من الهند باكستان تركيا وكانت مقومات محفزات ذلك التعاون لتوسعة، أكبر من مقومات معوقاته لانكماشه.

تأثرت وتيرة ومجالات وأسلوب التعاون بالموقف الاستراتيجي للدوائر الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية.

فالأولي: المحلية ارتبطت بالنفوذ والتهديد الإيراني لأمن دول الخليج العربي.

والثانية: الإقليمية ارتبطت بتلك القوى غير العربية الصاعدة إقليميًا وربما دوليًا مثل الهند والسعي المتبادل بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي لتنمية وتطوير التعاون العسكري حتى ولو في شكل محاور فردية تفاديًا لحساسية تعاون الجماعي، يكون ضمت أطرافه الهند وباكستان من جهة ومجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى.

والثالثة: مرتبطة بالقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وروسيا فالأولى ربما تستمر في سياسة التخفيف والانكماش العسكري الخارجي في الإقليم، والذي بدأ بالانسحاب العسكري من كل من افغانستان ثم العراق في (٢٠١١-٢٠١٤م) على الترتيب وهي لا ترغب أن تتمدد روسيا صديقة إيران لتملأ هذا الفراغ حاله حدوثه، بل تفضل أن تملأ بعض القوى الإقليمية جزءًا من هذا الفراغ بالتعاون وربما بالتواجد عند الضرورة بالتنسيق مع القوى الغربية الحليفة في الخليج كبريطانيا وفرنسا.

وتعتبر الهند قوة إقليمية ودولية صاعدة عسكريًا حيث تحتل التصنيف الرابع دوليًا – وذات مقبولية لاستمرار عدم انحيازها بنسبة كبيرة، مما يؤهلها أن تلعب دورًا في المنطقة خاصة تجاه التوتر الخليجي الإيراني وربما الإسرائيلي أيضًا، بينما تعتبر باكستان أكبر قوة عسكرية لدولة مسلمة ذات علاقات خاصة مع الخليج وخاصة السعودية، كما برز في حرب الخليج الثانية، كما أن خلافها مع إيران يصب في صالح الخليج في نزاعه مع إيران.

كما أن تركيا وإن كان لها مصالحها في التعاون العسكري الخليجي - غير المتناغم أحيانًا، إلا أنها ستكون ملزمة بالإطار الاستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج كعضو بحلف الأطلنطي رغم علاقاتها العسكرية الخاصة مع إسرائيل ورغم تنامي علاقاتها الاقتصادية مع إيران.

سوف يضيف هذا النوع من التعاون العسكري إلى دول الخليج انفتاحًا على المدرسة الشرقية الروسية المتطورة من خلال التعاون مع الهند، مما يعطي مجالاً تسليحيًا أوسع لدول الخليج لإمكانية تنوع بعض مصادر السلاح حيث الانتماء الحالي إلى المدرسة الغربية بشكل كامل.

وفى النهاية يمكن أن تلعب الدول الخليجية وخاصة (السعودية والإمارات وسلطنة عمان) دورًا لتقليل الاحتقان وإيجاد حلول لمشكلة كشمير بين كل من الهند وباكستان – طرفي التعاون – رغم صعوبة ذلك بما يوفر تعاون عسكري جماعي وليس بمحاور فردية ولصالح جميع الأطراف ضمن تعاون استراتيجي أكبر لعل أهمه استمرار تدفق الطاقة الخليجية إلى كلتا الدولتين، مع اعتماد الخليج على العمالة الكثيفة المنضبطة الوافدة منهما، وفى المقابل دور تحويلات تلك العمالة من العملات الصعبة لدعم اقتصاد بلدانها الأم.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

التفاعلات الثقافية والجاليات الهندية في الخليج: تشكيل الروابط المشتركة

الإسلام دخل تاميلنادو في حياة الرسول و٨ ملايين هندي بالخليج تحويلاتهم ٣٠ مليارًا

يعود تاريخ العلاقات بين الهند والخليج إلى ما لا يقل عن ٨٠٠٠ عام، حيث تكشف عمليات التنقيب الأثرية في دلمون بالبحرين وفي صُور بعمان عن وجود روابط مع حضارة هارابا ترجع إلى عام ٢٠٠٠ – ٢٣٠٠ قبل الميلاد. وقد كان القطن من الصادرات الرئيسية للهند، كما عُثر على مشط من العاج وأواني فخارية لحمل الحبوب في ولاية صُور. كذلك ترجع علاقات الهند مع حضارات بلاد الرافدين غالبًا إلى القرن التاسع قبل الميلاد، حيث يمكن الاستدلال على التجارة مع وادي السند، والتي تضمنت عمليات استيراد أحجار نفيسة وشبه نفيسة، من خلال الألواح الطينية من الحضارة السومرية والأكادية. أما الصادرات السومرية فتمثلت في الأقمشة المنسوجة وأسلحة من البرونز والمجوهرات المرصعة باللازورد.

تلميذ أحمد

كذلك تُظهِر الألواح المسمارية من حقبة سرجون الأكدي (٢٣٠٠ ق.م) سرور الحاكم أمام العدد الكبير من السفن التي تملأ ميناء أكاد، والوافدة من دلمون ومَجَان (عمان) وملوكة (وادي السند). كما توضح التنقيبات الحفرية في منطقة أور وقصر نبوخذ نصر صور لقرود وفيلة وجمال بالإضافة إلى خشب الساج من الهند، إلى جانب جماعات التجار الهنود من مكران وبلوشستان في مدينتي عيلام وسومر في بلاد الرافدين.

ووفقًا للسجلات اليهودية، كانت السفن أثناء حكم الملك سليمان (حوالي ٨٠٠ ق.م.) تفد إلى الموانئ الشرقية كل ثلاث سنوات وتعود "بالذهب والفضة والعاج والقرود والطواويس وأشجار الصندل والأحجار النفيسة" إلى ميناء "أوفير" في الهند، والتي تعرف بسوبارا في منطقة ثين بالقرب من مومباي.

الروابط التجارية الأولى

لقد تيسرت الملاحة عبر المحيط الهندي عن طريق الإلمام بالرياح الموسمية. فقد انتقلت السفن الهندية من ميناء بروتش في كجرات إلى القرى الساحلية العربية والإفريقية حاملةً الأخشاب والأرز وزيت الطعام والقطن والعسل، وعادت حاملة اللآلئ والتمور والخمور. وقد كان خشب الساج الذي استخدمه البحارة العمانيون واليمنيون لصناعة القوارب مصدره منطقة مالابار على الساحل الغربي لولاية كيرالا. ومع عدم وجود المسامير المعدنية، كان يتم بناء القوارب بطريقة "اللحام والربط" التقليدية باستخدام الحبال الليفية من مزارع جوز الهند على ساحل المحيط الهندي.

وفي الكتب الموجودة في مكتبة الملك الآشوري آشوربانيبال (توفى عام ٦٢٦ ق.م.)، استُخدمت كلمة "Sindhu" (سندهو) للإشارة إلى القطن الهندي، بينما اشتُقت الكلمة العبرية "Karpas" (كارباس) من الكلمة السنسكريتية "Karpasa" (كارباسا). وتشير الوثائق التاريخية إلى التجارة في المعادن من جنوب الهند، مثل الأواني المصنوعة من الحديد والصلب والنحاس الأصفر والبرونز.

وفي القرن السادس قبل الميلاد، سيطرت الإمبراطورية الأخمينية في بلاد فارس على التجارة في المحيط الهندي بعد الاستيلاء على صُحار ثم الشريط الساحلي لعمان بالكامل حتى صُور خلال حكم كورش الكبير (٥٥٠ ق.م.). وفي السنوات اللاحقة، أرسل داريوس الأول (٥٢٠ ق.م.) سفنه لاستكشاف مصب نهر السند، والسواحل العمانية والحضرمية حتى البحر الأحمر. وبعد غزو مصر وسوريا وفارس، أرسل الاسكندر الأكبر قافلة بحرية خلال نهر السند لوضع خريطة للنهر ثم استكشاف السواحل الفارسية والعربية في الخليج ورسم خريطة لها.

وأثناء فترة حكم البطالمة لمصر، انتعشت التجارة مع الهند بعد أن اكتسب الإغريق مثل هيبالوس المعرفة عن الرياح الموسمية من البحارة الهنود (١١٦ ق.م.).

وفي الوقت الذي حافظ فيه الرومان اللاحقون عام ٣٠ ق.م. على العلاقات مع الهند خلال البحر الأحمر، حوَّل الحكام الساسانيون في بلاد فارس عام ٢٢٥ م الروابط البحرية الرئيسية مع الهند لتكون عبر الخليج. واستمر ذلك حتى ظهور الإسلام عندما انتقلت السلطة من الفرس إلى العرب.

وقد أدت عمان دورًا محوريًا على مر قرون عديدة في الروابط التجارية بين الهند وموانئ غرب المحيط الهندي. وتصور سجلات من القرن التاسع قبل الميلاد ميناء صُور العماني على أنه أساس لمجتمع تجاري متعدد يضم اليهود والفرس والهنود والعرب.

كما كان للتجار العرب دور محوري أيضًا في التجارة بين الهند والإمبراطورية الرومانية، وكذلك بين الهند ومصر. وقد استوردت مصر الأحجار النفيسة والتوابل والبخور والموسلين، سواء مباشرة من الهند من خلال التجار العرب أو من خلال التجار الهنود الذين استقروا في موانئ عربية مختلفة مثل ميناءي عدن وسُقطرة.

وبذلك كان الناس في الهند وغرب آسيا قبل ظهور الإسلام يمارسون التجارة فيما بينهم لما يزيد عن ٢٠٠٠ سنة، وعاشوا لفترات طويلة على أراضي بعضهم البعض، وتعرفوا على ديانات وثقافات وعادات وقيم وأساليب حياة بعضهم البعض. وبقدوم الإسلام، لم تتعزز العلاقات التجارية فحسب، بل تكونت علاقة أكثر عمقًا تضم انتماءً دينيًا وثقافيًا ترسخ بمرور الوقت.

التفاعل مع الإسلام

كان الاتصال الأول للمسلمين العرب مع شمال الهند عند فتح السند بجعلها جزءًا من الخلافة الإسلامية في ٧١٨-٨٠٠ م. وكما أشار العالم الهندي مالك محمد، لم يكن هذا الفتح ذا أهمية سياسية على وجه الخصوص، ولكن كانت قيمته الثقافية "عميقة وممتدة". وأردف قائلاً إن "العرب اندهشوا من تفوق حضارة الهند. فقد كان سمو الأفكار الفلسفية الهندية وثراء الفكر الهندي اكتشافًا غريبًا عليهم."

وقد نتج عن التواجد العسكري تفاعل مثمر للغاية بين الحضارتين عندما تُرجمت المعارف الهندية القديمة في مجالات الطب والفلك والرياضيات من اللغة السنسكريتية إلى العربية. وفي حكم الخليفة العباسي المأمون (٨١٣-٨٣٣ م)، استخدم عالم الرياضيات الخوارزمي (٧٨٠-٨٤٠ م) الأرقام السنسكريتية في الرياضيات العربية.

وإلى جانب التواصل الفكري، استمد الحكام العرب فائدة عملية كبيرة من الخبرة الهندية، خاصةً في فن إدارة الدولة. وقد تحقق ذلك من خلال تعيين الهنود في محاكم الخلفاء.

كما أظهر العرب المسافرون إلى الهند اهتمامًا كبيرًا بالدين والثقافة في الهند وترجموا العديد من النصوص الهندية المقدسة والنصوص الأدبية إلى اللغة العربية. وكان أبو الريحان البيروني (٩٧٣-١٠٥٠) من أبرز المفسرين للثقافة الهندية، حيث سافر على نطاق واسع عبر البلاد وترك وراءه ثمانين فصلاً يتضمن ملاحظاته على الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية في الهند.

وفي الوقت الذي أتى فيه المسلمون إلى شمال الهند كمقاتلين، ذهب المسلمون إلى جنوب الهند كتجار ومسافرين، متبعين تقليدًا يعود إلى قرون من الزمن، ورحَّب بهم الحكام المحليون ترحيبًا وديًا. ومن المأثورات التي وردت في كتاب كيرالولباتي "Keralapathi" أن تشيرامان بيرومال، آخر حكام بيرومال في كيرالا قد اعتنق الإسلام وأدى مناسك الحج في زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم توقف عند ميناء صلالة العماني في رحلة العودة حيث وافته المنية. ويزور ضريحه مئات الهنود حتى وقتنا هذا.

ويُقال إن بيرومال أرسل بعض الأسر العربية إلى كاليكوت مع تعليمات بحسن معاملتهم وإرشادهم بنطاق سيادته. وقد تم استقبالهم بترحاب والسماح لهم ببناء المساجد، فقد تم بناء أحد عشر مسجدًا على طول ساحل مالابار. وقد رأى الرحالة العربي محمد ابن بطوطة (١٣٠٤-١٣٧٧) أثناء رحلاته على طول الساحل الغربي للهند العديد من المسلمين من بلاد فارس واليمن والذين كانوا يحظون باحترام كبير ومراكز مزدهرة.

وقد أعطى الخليفة العباسي (٧٥٠-١٢٥٨م) أولوية للتجارة مع الهند والصين وساحل غرب إفريقيا. وقد تمثلت أهمية الهند في واردتها للأرز والتوابل والفاكهة –وفي المقام الأول– خشب الساج الذي كان ضروريًا لبناء السفن. كما سافر ماركو بولو إلى ظفار في عمان عام ١٢٩٠ ووصفها بأنها "مدينة عظيمة ونبيلة وراقية، تشهد حركة مرور نشطة مع الهند، حيث يأخذ التجار أعداد كبيرة من الخيول العربية إلى ذلك السوق مما يساعدهم في الحصول على مكاسب كبيرة من ورائها."

وقد امتدح الكتاب العرب في بدايات الفترة الإسلامية حكام راشتراكوتا في هضبة ديكان لحمايتهم أفراد الجالية العربية الوافدة وممتلكاتهم، وتسهيل التجارة ومنحهم حرية العبادة. وسرعان ما اندمج المجتمع العربي في الشؤون المحلية وخوض الحروب بالنيابة عن الحكام الهندوس وتقديم خدمات وهبات لصالح الأفراد المحليين وحتى تولي مناصب رسمية في إدارة الدولة.

القديسون الهندوس احترموا الدين الإسلامي وأعجبوا ببساطته والثبات على وحدانية الله و المساواة و الأخوة العالمية

وعلى مر القرون، توطدت الأواصر الهندية العربية في جنوب الهند من خلال الزيارات المتكررة للتجار والمسافرين والعلماء. ففي المناطق التي تتحدث باللغة التاميلية، تم إدخال بعض الكلمات العربية إلى اللغة، مثل كلمة "sukkan" التي يأتي أصلها من "سُكَّان" العربية بمعنى موجِّه المركب أو السفينة، وكلمة "malumi" المشتقة من كلمة "مُعَلِّم" للإشارة إلى قائد السفينة.

وبما لا يدعو للدهشة، كان هناك تأثر كبير بين الأديان في الفترة بين القرن الثامن والقرن الخامس عشر، لا سيما ببدء حركات الإصلاح الهندوسية على يد قديسي الديانة الفايشنافية والشيفية "Vaisnava and Shaivite" الذين كانوا يحاولون تحويل الأفراد المحليين بعيدًا عن جاذبية البوذية والجاينية ونحو عبادة آلهة الهندوس شيفا وفيشنو. ويفيد العالم الهندي تارا تشاند:

"لقد تجلى الاتصال بين الإسلام والهندوسية في الجنوب حيث أحدث الإسلام انتعاشًا لدى الأعداد المتزايدة لتابعي الفكر الهندوسي. ... وبذلك كان القرن الثامن فترة نشاط ثوري في الدين والسياسة. فخلال تلك الفترة من النشاط الشاق، تم إرساء لبنات التطور الديني فيما بعد في الجنوب."

ويشير تارا تشاند أن أثر الإسلام في مدارس الإصلاح كان "انتقائيًا وغير مباشر" في البداية، ومعتمدًا بشكل كبير على الملاحظات الشخصية للشعائر والتقاليد الإسلامية. وقد أصبح ذلك التفاعل فيما بعد هو الأكثر فائدة واستمرارًا في عملية الاتصال بين الهندوس والمسلمين. ففي فكر ورؤى الحكماء اللاحقين مثل رامانوجا وفيشنوسوامي ومدافا ونيمباركا (القرن الثاني عشر إلى الثالث عشر)، كان هناك "توافق وثيق" مع الإسلام. وقد أصبح ذلك التأثير المتبادل أكثر ترسخًا في شمال الهند في الفترة بين القرن الثالث عشر والسابع عشر، وأدى إلى ظهور حركة باكتي "Bhakti" التحررية في الهندوسية. وكما أشار مالك محمد، كانت حركة باكتي عبارة عن دين حب وتفاني، أنشأه "القديسون الهندوس الذين كانوا يكنون الاحترام للدين الإسلامي ويعجبون ببساطته والثبات على وحدانية الله إلى جانب المثل العليا مثل المساواة بين البشر ومبدأ الأخوة العالمية."

إن تأثير الإسلام الذي جاء به المجتمع العربي إلى ولاية تاميلنادو الهندية الجنوبية له أهمية خاصة. فمعظم أفراد المجتمع البالغ عددهم مليوني فردًا في الولاية يفتخرون بانحدارهم من الأشخاص الذين اعتنقوا الإسلام خلال حياة النبي، وبالتالي يعتبرون أنفسهم أقدم جماعة مسلمة في البلاد. وفي نفس الوقت، كان المسلمون من الرجال والنساء من ضمن أبرز العلماء المفسرين للملحمة التاميلية رامايانا التي ألفها كامبان، وهي تُعرف باسم إرامافاتارام Iramavataram أو كامبا رامايانام Kampa Ramayanam.

رغم السيادة العسكرية للبرتغال على المحيط الهندي إلا أن معظم عمليات التجارة استمرت من خلال السفن العربية والهندية

إن أكثر الأعمال عن الإسلام شهرة باللغة التاميلية هو "سيرابورانام" أو سيرة النبي لكاتبها عمارو بولافار (عمر الشاعر) (توفي في ١٧٠٣) وقد عاش في كيلكاري. فالعنوان وحده يشير إلى تداخل اللغتين: "سيرا" تشير إلى العربية "سيرة" والتي تعني قصة حياة شخص، وتُستخدم خاصةً مع حياة النبي، أما "بورانا" (من التاميلية: بورانام) فتشير إلى الجنس الأدبي الهندوسي الذي يتضمن أوصاف دينية لأعمال كائن مقدس، وغالبًا وصف تجسد الذات الإلهية.

الدخول الأوروبي للمحيط الهندي

بالرغم من السيادة العسكرية للبرتغاليين على طرق المحيط الهندي البحرية بعد رحلة فاسكو دي جاما في ١٤٩٨م، إلا أنهم لم يتمكنوا من جمع السفن لفرض السيطرة الكاملة على التجارة عبر المحيط، حتى أن معظم عمليات التجارة استمرت من خلال السفن العربية والهندية. وفيما بعد، دخلت السفن الهولندية والبريطانية والفرنسية المحيط بدايةً من القرن السابع عشر، ودفعت البرتغاليين بالتدريج بعيدًا عن المنطقة. وفي ١٦٢٠-١٦٢٢، قام الفرس بدعم من البريطانيين بإزاحة البرتغاليين من "بندر عباس وهرمز"، بينما أدت انتفاضة عمانية محلية إلى إجلائهم عن مسقط في ١٦٤٩. وبعدها، أقامت أسرة آل يعرب أسطولاً في ترسانة الإمبراطورية ماراثا على الساحل الغربي للهند. ودمرت قلاع البرتغاليين في ١٦٧٠-١٦٧٣ في ديو وباسين.

وقد أقامت بعدها الأسرة العمانية آل بو سعيد والتي مازالت تحكم البلاد حتى هذا اليوم سيطرة ملاحية وبحرية على غرب المحيط الهندي من أواخر القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر، أيضًا اعتمادًا على السفن التجارية المسلحة، بما فيها ليفربول ذات السبعين سلاحًا، والتي بُنيت في الترسانة البحرية في بومباي وكوتشين، في الفترة بين ١٨١٤-١٨٤٢. ومع إدخال السفن البخارية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انتهت حقبة سيادة التجارة العمانية في المحيط، وبدأت السيادة البريطانية على التجارة في المحيط الهندي.

الجماعات الهندية في الخليج

تميز الحكم البريطاني في الهند ليس فقط في امتداده عبر شبه القارة الهندية، ولكن بضمه أراضي خليجية. فكما أشار جيمس أونلي، أخذت بريطانيا على عاتقها مسؤولية الدفاع عن عمان في ١٨٢٩ والمسؤولية عن إمارات الساحل المتهادن في ١٨٣٥ وعن الكويت في ١٨٩٩ وقطر في ١٩١٦.

تولت حكومة الهند البريطانية مهمة التطبيق الفعلي لتلك المسؤولية الإمبريالية، وقدمت حكومة الهند البريطانية التمويل والأفراد لهذا المشروع. وقد أدى ذلك إلى تشكيل صلة سياسية واقتصادية وثقافية حقيقية وجامعة إلى حد كبير بين الهند وشعوب الخليج. ويصف أونلي الاتصال الخليجي الهندي كالتالي:

"لقد كان الاعتماد الاقتصادي للمنطقة (الخليجية) على الهند وأثر الهند الثقافي والسياسي العميق في المنطقة حتى ١٩٤٧ كبيرًا للغاية، لدرجة أن الأفراد المحليين كانوا يقدرون الهند والهنود بما يعادل تقديرهم للغرب الآن. وقد شكلت مشايخ شرق شبه الجزيرة العربية جزءًا من امبراطورية بريطانيا الهندية لعدة أجيال حتى انسحاب بريطانيا من الهند. فالهند والهنود كانا يمثلان القوة والهيبة."

وتأتي أول الروايات عن المجتمع الهندي في الخليج من المؤرخ العربي أبو زايد حسن والذي يشير في كتابه سنة ٩١٦ م إلى أكثر من ١٠٠ تاجر هندوسي ممن كانوا يعيشون في ميناء سيراف الإيراني. وقد انتقل ذلك المجتمع إلى كيش ثم إلى ميناء الخليج الرئيسي وبعدها إلى هرمز وبندر عباس ومسقط. ويعود أصل المجتمع الإيراني في مسقط، غالبًا من منطقة كوتش، إلى القرن الخامس عشر، ويليه مجتمع المنامة في القرن السابع عشر، ومجتمع لواتي من السند في سبعينيات القرن الثامن عشر. وفي الوقت الذي كانت تستورد فيه موانئ الخليج الأقمشة والمواد الغذائية والأخشاب والمعادن من الهند، كان اللؤلؤ المادة الرئيسية المصدرة من الخليج إلى الهند، حيث كان تُباع إلى كل أنحاء العالم. وأصبحت الموانئ الهندية مراكز مصرفية للتجارة الخليجية، بينما شاع استخدام الروبية الهندية في موانئ الخليج بدايةً من القرن السابع عشر، وقد استمر ذلك الوضع حتى ستينات القرن الماضي.

وبدايةً من القرن الثامن عشر وما بعده، جاء التجار الهنود للسيطرة على القطاعين التجاري والمالي في الخليج. وفي عام ١٨٦٩، وقد أشار المبعوث البريطاني في الخليج آنذاك إلى أن تجارة مسقط بالكامل كانت في يد التجار الهنود، وهي الملاحظة التي كررها القنصل البريطاني في عام ١٩٢٠ ولكن بالنسبة إلى ميناء بندر عباس.

كما وفر العديد من التجار الهنود في الخليج الائتمان إلى التجار العرب والفرس، وبالتالي ربطوا بين المراكز المالية

الخليجية والهندية. وبسبب تقديم معظم الدائنين المحليين ممتلكاتهم كضمان على قروضهم، كانت عدم قدرتهم على تسوية قروضهم تعني أن العديد من التجار الهنود أصبحوا من كبار أصحاب الأملاك أيضًا.

وكان للهند أثر كبير على الحياة الثقافية في الخليج من حيث العمارة المحلية والأزياء والمطبخ الهندي. كما اجتاحت المباني ذات الطابع الهندي السواحل الخليجية، وارتدى الرجال الخليجيون غطاء الرأس الهندي، واستخدم بعض أفراد الأسرة الملكية في الخليج أوشحة الكشمير كعمائم. كذلك، تناول عرب الخليج والإيرانيون لحم الحمل بالكاري والسمك مع الأرز الهندي. وسرعان ما أصبح طبق البرياني الهندي والشيش كباب وحتى السمبوسك المتواضعة من الأطباق التقليدية في المطبخ الخليجي العربي.

وفي القرن التاسع عشر، قبل عصر النفط، كانت هناك بضع آلاف من العائلات المقيمة في الخليج، معظمهم من التجار، ولكن كان من بينهم أيضًا الجواهرجيّة والبنَّائين والنجارين وصانعي السفن وأيضًا مسؤولين في الإدارات الحكومية. وتشير الأرقام في فهرس لوريمر للخليج أن في عام ١٩٠٥، عاش حوالي ٥٠٠٠ هندي في منطقة الخليج، أصلهم غالبًا من السند وكوتش وكجرات. كما يشير الفهرس أن معظم التجار الهندوس في مسقط، على غرار نظرائهم المسلمين، كانوا يعيشون آنذاك بصحبة زوجاتهم وأطفالهم.

وبينما كانت الجالية الهندية المقيمة في الخليج في عام ١٩٤٨م، تُقدر بـ ٧٥٠٠ فردًا، حدثت طفرتان رئيسيتان في الوجود الهندي في أوائل القرن العشرين: ففي أثناء الحرب العالمية الأولى، تم حشد نصف مليون جندي هندي في العراق، وفي الحرب العالمية الثانية، تم الاستعانة بعدة آلاف من الهنود لاحتلال العراق وإيران.

كما تم حشد العديد من الهنود في التنظيم الإداري البريطاني الهندي في إمارات الخليج لتشكيل طاقم مصلحة الجمارك والخدمات البريدية والمصرفية ولإنفاذ القوانين المدنية والتجارية والجنائية في الهند. كذلك ساهم الهنود في التطوير الإقليمي الشامل من خلال دورهم في قطاعات البلدية والاتصالات والصحة والتعليم والزراعة. وبتطور صناعة النفط في عشرينات القرن الماضي، كان نقص الموظفين المحليين المؤهلين سببًا وجيهًا لاستقدام الهنود بالآلاف لشغل الوظائف الشاغرة في تلك المجالات الناشئة.

الحركات المتبادلة بين المجتمعات المقيمة

دفعت تجارة اللؤلؤ كبار تجار الخليج العرب لنقل بعض أفراد عائلاتهم إلى بومباي. وتتضمن هذه العائلات: عائلات آل بسام وعلي رضا والقصيبي من السعودية، وآل إبراهيم وآل جيناي من الكويت، وآل زياني وآل عُريِّض من البحرين، وآل مضفى وآل صايغ من المشايخ المتهادنة (الامارات حاليا)، وعائلة آل سلطان من عمان.

وقد تأثرت الجماعات الخليجية في غرب الهند بالجوانب الثقافية والفكرية في الهند نتيجة توسعها في أوائل القرن العشرين. وتدفقت المعلومات المتعلقة بالتطورات في العالم العربي في تلك الأوقات المضطربة إلى بومباي ومنها إلى الخليج. كما ذهبت العديد من العائلات الخليجية، بما فيها بعض أبناء من العائلات الحاكمة، إلى الهند لدراسة اللغة الإنجليزية واستكمال الدراسة الجامعية.

شاع استخدام الروبية الهندية في موانئ الخليج بدايةً من القرن السابع عشرة واستمرت حتى الستينات

ومنذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، كانت هناك زيادة كبيرة في وجود الجالية الهندية في دول الخليج العربية، فقد بدأت الجالية من خلال مليون فرد تقريبًا في أوائل الثمانينيات، وتزايدت إلى ثلاثة ملايين ونص بحلول ٢٠٠٥ م، إلى أن وصلت إلى ثمانية ملايين تقريبًا بعد عشر سنوات. وتعتبر الجالية الهندية الآن هي أكبر جماعة وافدة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وتقوم بتحويل حوالي ٣٠ مليار دولار أمريكي سنويًا إلى الهند.

ومن الجدير بالذكر أنه إلى جانب حجم الجالية الكبير، فإن الهنود متواجدون بأعداد كبيرة على كل مستوى من اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، فمنهم كبار رجال أعمال، ومهنيين، وفنيين، وعمال. كما شهدت الخمس عشر سنة الأخيرة تغيرًا في شكل الوجود الهندي. فعندما كانت الفئة الأبرز هي العمال، أصبح هناك تحول ملحوظ لصالح المهنيين الهنود من مهندسين ومعماريين وأطباء ومديرين ومحاسبين. كما يرأس الشركات الخليجية ومتعددة الجنسيات في المنطقة اليوم المئات من الهنود.

فضلاً عن ذلك، ظهرت صفة جديدة في المشهد الاقتصادي الإقليمي وهي زيادة وجود قطاع الشركات الهندي في دول مجلس التعاون الخليجي، في قطاعات البنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المتنوعة.

الانعزال والتواصل الثقافي

مع الموجة الأولى من تدفق الملايين من الجماعات الوافدة إلى النطاقات الجغرافية في الخليج في سبعينيات

القرن الماضي، كان البديهي لدى القيادات آنذاك هو الإسراع إلى عزل مجتمعاتهم الوطنية عن التواصل مع ما كان يُنظر إليه بوصفه ثقافات دخيلة، بما بها من قيم وأساليب حياتية خاصة بها. فقد كان هناك خوف من أن تغطي تلك الثقافة على الثقافة الخليجية وأن تؤدي إلى تآكلها بمرور الوقت إلى أن تنتج ثقافة هجينة مصاحبة للثقافة المحلية في ظل تعدد التأثيرات الخارجية.

ولكن على مر السنوات القليلة الماضية، يبدو أن تلك الحصون الثقافية المنغلقة بدأت تنفتح، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الثقافات الخليجية نفسها بدأت في التحول استجابةً إلى التدفقات المعلوماتية والتكنولوجية والفكرية والثقافية المتولدة من تيارات العولمة. وقد نتج ذلك عن التفاعلات العالمية الواسعة للمواطنين الخليجيين بفضل الشراكات الاقتصادية ووجودهم في المحافل الدولية، إلى جانب الدراسة في المؤسسات الدولية والسياحة في جميع أنحاء العالم.

أما اليوم، مع تحمُّل الجيل الثالث بعد طفرة النفط المسؤوليات العائلية والوطنية، أصبح من السهل التواصل ثقافيًا مع الأفراد من جنسيات أخرى من خلفيات مهنية وفي قطاع الأعمال. وتعتبر الهند محور ذلك التواصل الناشئ والذي يعيد روابط امتدت قرون عديدة بين الخليج والهند تمثلت في درجة كبيرة من الألفة الثقافية المتبادلة. وقد ساعد على تيسير ذلك التواصل الطبيعة التعددية والقيم متعددة الثقافات في الهند ونظامها الديموقراطي المتمثل في حكومة كبيرة ومتنوعة، وإنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية والعلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة التي أقامتها مع جميع دول الخليج.

كما تمثل سينما بوليوود الرابطة الثقافية الرئيسية المعاصرة بين مواطني الخليج والهند عن طريق ترسيخ الروح الثقافية المشتركة التي شكلها الشعب الخليجي والشعب الهندي من خلال التفاعلات على مر آلاف السنين. هذا بالإضافة إلى التقدير الكبير لعناصر الرفاهية التي يتم إنتاجها في الهند، من مجوهرات وملابس والمطبخ الهندي الراقي الحديث، وهو ما يعيد الصلات التي كانت موجودة أثناء حضارة هارابا.

ولكن ثمة تفاعلات أوسع نطاقًا وأكثر عمقًا آخذة في التشكل ببطء، حيث تعبر شرائح من المجتمع الهندي في دول الخليج بشكل متزايد عن تفاعلهم مع معضلة الشتات، وذلك من خلال الفن والأدب. ومعظم ردود الأفعال تلك يغيم عليها نبرة من الألم والفقد. فتقول الكاتبة آشا آيرز المقيمة في الخليج في روايتها بعنوان "عواصف رملية وأمطار صيفية" على لسان الشخصية الرئيسية: "كلنا نقع في شباك القدر... لم أرغب يومًا في أن أسافر للخارج، ولكنني فعلت. لقد كنتُ مضطرة. فقد كنتُ متزوجة حديثًا في ذلك الحين. إنني أحمل عبء دموعها عند الوداع في كل وقت."

وتقول الكاتبة سُنانينا الهواليا في روايتها "ملاذ آمن" محتفيةً بمشهد السكون والجمال في عمان لدرجة أنها وصفت مسقط بأن لها تأثيراً شافيا ضد الصراعات والشكوك.

وفي الحقيقة، كان جمال المشهد مصدر إلهام للفنانين الهنود الوافدين أيضًا. فقد وجدت الفنانة رديكا هملاي هندية الأصل والمقيمة في مسقط الجمال الطبيعي في عمان ملهمًا. فبالنسبة لها "عالم الطبيعة الجميلة ذات الألوان الزاهية والضوء المؤثر" يعتبر مصدرًا "للسعادة القصوى". وبهذا الأثر، "تتوغل بعيدًا في أعماق مكنوناتنا، في أنوثتنا، في المعضلات التي تواجهنا، في كيفية بناء أنفسنا."

الخلاصة

بدأ اتصال الهند بالعرب في الخليج منذ عدة آلاف من السنين، عندما اخترق البحارة في زوارق ضعيفة مياه ورياح المحيط الهندي، وفي الغالب، لم يخلف هؤلاء البحارة أسماءهم ولكن ما نجده هو قطع الفخار والألواح الطينية والأختام والخرز الزجاجي والقليل من الحبوب بالإضافة إلى المجوهرات. ولكن يمكننا أن نتخيل أنهم قضوا عدة أشهر معًا في البحار العالية، تحادثوا وأنشدوا الأغاني، العابثة منها وكذلك تلك التي تعبر عن حنينهم، وتبادلوا القصص والحكايات وذكروا أحبائهم الذين خلفوهم ورائهم، وربما تحدثوا عمن ينتظرهم بشوق في الميناء القادم.

أما التجار المثقفين والعلماء والسفراء بينهم، فتحدثوا عن الدين والفلسفة والعلوم والفنون والآداب والموسيقى والشعر وجميع جوانب الحياة التي ترتقي بالفكر وتثري القلب. كان هؤلاء المسافرون الأوائل على البحار العالية من شبه الجزيرة العربية وفارس والهند مرجعًا للحكمة الموروثة عن هدف البشرية على الأرض، وعن دروس القدماء عن قيم العقل والروح.

لقد تشارك هؤلاء الرجال متعددي الخلفيات والمناصب، القادمون من موانئ مختلفة في مناطق مختلفة من المحيط، في ظل صداقة متينة وانسجام، في توريث التفاهم والتوافق وتشكيل ثقافتنا وقيمنا ومساعدتنا للوصول إلى ما نحن عليه الآن.

* سفير الهند السابق في السعودية وعمان والإمارات. أستاذ الدراسات الدولية جامعة سمبيوسيس الدولية، بونة، الهند

دول مجلس التعاون والقوى الإقليمية: توازن أم تنافس

استثمار العلاقات الإقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي بالخليج أمر محفوف بالمغامرة

مرت دول الخليج العربي في عام ٢٠١٧م، بتحولات حادة لم تكن لتحدث في تقديرنا بمعزل عن توازنات في الجوار الإقليمي، وخصوصًا القوى الإقليمية غير العربية المؤثرة مثل إيران، تركيا، باكستان، والهند. ففي زمن المصطلحات الذرائعية التي تصكها وتوظفها القوى الإقليمية للتغطية على أهدافها النهائية يصبح من الضروري تمحيص كل تحرك إقليمي من منظور علاقاتنا مع تلك القوى.

د. ظافر محمد العجمي

العلاقات الخليجية الإيرانية

اختارت جل القراءات للعلاقات الخليجية الإيرانية "تصورًا" الدخول من بوابة التباينات في الرؤى الاستراتيجية للقضايا في المنطقة. صحيح أنه منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، لم تجعل طهران أطماعها سرًا تحتفظ به لنفسها، فهي تحاول أن تجعل من الخليج منطلقًا لتحقيق أطماعها بالتدخل في شؤون أهله الداخلية والخارجية. لكن هذا لاينفي وجود مايقرب الطرفين من روابط تاريخية وجغرافية واقتصادية مشتركة بين الجانبين، فدول مجلس التعاون من أكبر الشركاء التجاريين لإيران، ما يعزز فرضية تحسن العلاقات بين الجانبين، انطلاقًا من أن المصالح الاقتصادية أساسًا جيدًا لبناء الثقة. ولكن هذا الحلم يتلاشى حين ندرك بوضوح أن ما يباعد الطرفين هو أن طهران ومنذ عقود لم تنشط في التقرب الودي من دول الخليج العربي، بل نشطت في تعميق الحُفر ومن أهمها توظيف طهران للمذهبية، وكأن طهران تبحث عن أمة شيعية لا لتخدمها بل لتحكمها عبر الفتنة والتقسيم وفق مطامحها التوسعية وسعيها للتوغل في المنطقة واستهدافها لأمن الخليج بحروب تخاض عنها بالوكالة في كل من العراق وسوريا واليمن، مما فاقم من حدة هذه العلاقات لتخضع بذلك لمنحى تصادمي يقلص من مساحة التوافقات. حيث لم تكن مشكلتنا مع إيران إنتاج المزيد من المفاعلات النووية بل إنتاج المزيد من الميليشيات المذهبية، كما أن طهران لم تربط إيقاف البناء في المفاعلات مع وقف البناء في المستوطنات ولم تسخر طموحها النووي إلا لإذلال محيطها الإقليمي لا حمايته.

فخلال فترتي حكم الرئيس السابق أحمدي نجاد الذي يمثل حقبة حكم تيار المحافظين اتسم الخطاب الإيراني تجاه دول الخليج بالتشدد. وعليه أثار فوز الرئيس حسن روحاني -المحسوب على التيار الإصلاحي- في الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي أجريت في يونيو ٢٠١٣م، الكثير من التفاؤل في دوائر صنع القرار الخليجية فرحبت بتلك النتيجة. ليتضح أن روحاني نسخة مزيفة من الإصلاح الذي يدعيه. فقد تخلى روحاني أخيرًا عن خطابه الذي كان يوصف بـ "المعتدل" في كلمته التي ألقاها في البرلمان الإيراني وبثها التلفزيون المحلي، على استمرار دعم ميليشيات إيران في المنطقة واليمن، قائلا: "أقبل أيادي مقاتلي المقاومة الذين زرعوا اليأس في قلوب الاستكبار العالمي والصهيونية. إنهم نشروا الأمن في ربوع العراق وسوريا ولبنان وسينعم اليمن بالأمن أيضا". فحكومة روحاني لم تعد تخفي رسميًا دعمها للحوثيين، حيث أكد الرئيس الإيراني في كلمة له في ١٠ ديسمبر ٢٠١٧م، على استمرار التدخل العسكري الإيراني عن طريق دعم ميليشياته في اليمن، على غرار التدخل الذي يقوم به الحرس الثوري، بدعم ما أطلق عليهم "مقاتلي محور المقاومة" في العراق وسوريا ولبنان". وعليه يمكننا وضع طهران في خانة القوة الإقليمية المتحدية لدول الخليج العربي.

الدور التركي في الخليج

قاد الاقتصاد العربة التركية لصعود التحديات المحيطة بتركيا خلال العقدين الأخيرين، لكن أنقرة بدأت بتغيير استراتيجيتها

في التوسع من استخدام القوة الناعمة "Soft Power"ممثلة بالاقتصاد والدبلوماسية والثقافة، إلى القوة الصلبة "Har Power" عبر القواعد العسكرية والصناعات العسكرية. فتركيا تحتلّ المرتبة العاشرة عالميًا بين جيوش العالم، كما تحتلّ المرتبة الثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الجيش الأميركي. وهو ما رفع التقييم الجيوسياسي لتركيا لامتلاكها هذين العنصرين الهامين من عناصر القوة. ثم تخلت أنقرة عن التحفّظ المؤدّي إلى الانكفاء فيما يخص سوريا. واستجابة لمستجدات وظروف إقليمية ودولية تبنت تركيا معادلة الحفاظ على مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الاستراتيجي والإرث الحضاري والقوة العسكرية والاقتصاد المتنامي. وما نشاهده في "عملية غصن الزيتون" هو تفعيل للقوة العسكرية، التي أثبت استخدامها حتى الآن أن انقرة متحفزة لعلاقات شراكة مع دول الخليج العربي عبر فوهات المدافع لا صناديق الخضار.

لقد كان إدراك صانع القرار الخليجي لهذا الأمر سابقًا للأحداث الأخيرة، فقد تم في ٢٠٠٨م، توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الاستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، والحوار الإستراتيجي نقلة نوعية، أظهر إدراك دول الخليج وتركيا حجم التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، وقدرة تركيا ومدى رغبتها في الوقوف بجانب الخليجيين في مواجهة التهديد الإيراني. فمتطلبات المرحلة تفرض حاجة الخليجيين لمحور رديف. ومصالح الخليجيين مع أنقرة تستدعي التنسيق في ملفات عدة فقد تحصد ما يمكن أن يُطلق عليه "الاحتواء المزدوج" للإرهاب وإيران بشراكة تركية خليجية. كما أن مبادرة اسطنبول ٢٠٠٤م، هيكل تعاون جاهز لو انضمت إليه عُمان والسعودية. أما عوامل تنامي التقارب الخليجي –التركي فمنها أن حرب تحرير العراق ٢٠٠٣م، تمخض عنها آثار سلبية على توازنات القوى الإقليمية، أدى لتنامي النفوذ الإيراني مما أثار حفيظة الخليجيين، ودفعهم للتقارب مع تركيا لتكوين تحالف سني- لمواجهة التمدد المذهبي الإيراني. يضاف لذلك رغبة تركيا بجذب الاستثمارات الخليجية، وفتح أسواق للصادرات التركية. وتأمين احتياجاتها النفطية. ولاستفادة الخليجيين من الخبرات التركية بمجال الصناعات الدفاعية لكسر احتكار الدول الغربية. بما يقود إلى اضطلاع تركيا بدور في أمن منطقة الخليج، فالتوازن الإقليمي الفاعل هو الصيغة المثلى لأمن منطقة الخليج. ولإيمان صانع القرار السياسي الخليجي بأن البعد الخارجي ضرورة لتحقيق أمن الخليج فلن تجد أفضل من أنقره كموازن مؤتمن لطهران، وتتفق هذه النظرة الخليجية مع نظرة استراتيجية تركية شاملة تستهدف تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. لا سيما وأن واشنطن تبدي ارتياحًا لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي، وخصوصًا وأن مشاركة أنقرة في تسوية العديد من الأزمات الراهنة تسهم في الحد من النفوذ الإيراني بإيجاد توازن جديد في المنطقة. ثم حدثت الإشكالية على مسارين: الأولى أتت كإحدى تبعات الأزمة الخليجية بين دولة قطر، وبين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، حيث أظهرت تقاربًا عسكريًا تركي غير مريح في الخليج العربي، وهذا التقرب يعد بحد ذاته من معوقات مساعي الكويت لحل الأزمة الخليجية، من جانب آخر دفع إلى تراجع الدور التركي كجزء من الترتيبات الخليجية لموازنة القوة الإيرانية.

عقبات التعاون الخليجي-الهندي: إيران وإسرائيل وباكستان وعدم قدرة نيودلهي على مزاحمة واشنطن

أما المسار الآخر فهو عملية غصن الزيتون، فدول الخليج ضد تواجد جميع الأطراف الدولية في الساحة السورية بما في ذلك تركيا التي قد تقتطع جزءًا من بلد عربي شقيق نتفق مع شعبه ونختلف مع حاكمه الطاغية بشار الأسد.

العلاقات الخليجية ـ الباكستانية

لا شك أن الخليج العربي من ناحية الجغرافيا السياسية، أكثر اتساعًا من الخليج العربي من ناحية الجغرافيا الطبيعية، حيث يضم بالمعيار الجيوسياسي، عددًا من الوحدات السياسية التي ليست لها سواحل خليجية، فيتسع الحديث عنه ليشمل اليمن وباب المندب حتى قناة السويس، وليشمل أيضًا تركيا وأفغانستان وباكستان والهند. باعتبار أن هذه المناطق هي مناطق متصلة بالخليج العربي. فقد كان الخليج في مطلع القرن العشرين امتدادًا للهند في دوائر الحكم البريطانية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وهو امتداد لحلف شمال الأطلسي بحكم أن إيران والعراق وباكستان وكلها دول على أطراف الخليج، تمثل حلف بغداد ١٩٥٥م، والذي كانت تقف من خلفه بريطانيا والولايات المتحدة ،كما تمد تركيا يديها بين الحلفين لتظهر مدى تطابق ما يرميان إليه من خطط و أهداف، كما يظهر ارتباط الخليج بجنوب آسيا في مطلع السبعينيات، حيث كان من نتائج الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١م، أن مالت الهند إلى عدن الماركسية في جنوب الجزيرة العربية وإلى بغداد شبه الاشتراكية في أقصى شمال الخليج العربي، فيما توثقت العلاقات الباكستانية مع السعودية وإيران التي التزمت بأمن باكستان منذ العام ١٩٧٣م. ولولا أن الحرب البحرية خلال المعارك الباكستانية ـ الهندية كان مسرحها بحر العرب وخليج البنغال، لكانت إيران جزءًا منها ضد الهند على أطراف مضيق هرمز. كما نجد أن باكستان من خلال قوات (البلوش) كانت جزءًا من الجهد سلطنة عمان في حرب ثوار ظفار

خاب ظن دول الخليج في المظلة النووية الباكستانية وخيب آمالهم الرفض الباكستاني للانضمام لتحالف إعادة الشرعية في اليمن

في السبعينيات. إن باكستان حلقة من حلقات أمن منطقة الخليج العربي منذ قيامها ١٩٤٧م، وجزء من جواره الجيوسياسي، بل إن حرب أفغانستان ١٩٧٩م، قد خاضتها أطراف الصراع في عصر الحرب الباردة طمعًا ودفاعًا عن الخليج العربي، ولم يظهر مبدأ كارتر Carter Doctrine الذي جعل أمن الخليج العربي جزءًا من أمن الولايات المتحدة القومي إلا بعد أن احتفل السوفيت برأس السنة في شوارع كابل ١٩٧٩م.

لكن باكستان منذ تفجير قنبلتها النووية وهي تعتمد على الردع النووي لتوفير ميزانيات الدفاع، ما أثر على تطور القوات المسلحة التقليدية في مجالات التسلح والتدريب، حتى إننا كنا نتساءل عن جدوى التمارين بين القوات المسلحة ببعض دول الخليج وباكستان وهي في حالتها هذه. بل خاب ظننا في المظلة النووية. فقد توقعت السعودية أنها تقع تحت المظلة الباكستانية النووية، كما هو الحال مع اليابان التي يقال بأنها تحتمي بالمظلة النووية الأمريكية، خاصة وأن القدرات النووية الباكستانية تتخطى حاجز ٢٧٥٠ كم. ثم اتضحت الأمور بما لانريد برفض البرلمان الباكستاني مؤخرًا الانضمام إلى التحالف ضد الإرهاب الحوثي وإعادة الشرعية في اليمن، رغم تأكيد باكستان على التزامها بحماية أراضي المملكة العربية السعودية، هذا التكشف المخيب للآمال جراء التردد الباكستاني في دعم السياسة السعودية في اليمن، دفع الرياض إلى التفكير في البحث عن بدائل نووية أخرى كنوع من الضغط على إسلام آباد، باعتبارها شريكًا نوويًا كان من المفترض أن يوفي بتعهداته. وهو ما تفق عليه أكثر من طرف خليجي حيث انتقد وزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أنور قرقاش، القرار الباكستاني، واصفًا إياه "بالقرار المتناقض والخطير وغير المتوقع". كما اتهم قرقاش باكستان بتعزيز المصالح الإيرانية على حساب حلفائها في الخليج العربي، وأضاف بأن إسلام أباد اختارت الحياد في "مواجهة وجودية"، وبأنها ستدفع الثمن.

التعاون الخليجي ـ الهندي

التعاون العسكري الخليجي ـ الهندي صيغة من صيغ جديدة لأمن الخليج، تدفع نيودلهي لذلك مصالحها للانخراط في قضايا الأمن الإقليمي، خصوصًا أن الخليجيون قد كلت أيديهم وهو يطرقون أبواب الغرب والصين وروسيا، دون أن يتحقق الأمن المنشود،

بالإضافة إلى وجود الكثير من مشجعات التقارب الخليجي الهندي، فحتى منتصف القرن الماضي كان الخليج امتدادًا جغرافيًا للهند، في ملبسه ومأكله وكثير من مفرداته اللغوية، ونظمه الإدارية. واليوم تعد الهند من أكبر ١٠ اقتصادات في العالم، وثاني أكبر دول العالم في عدد السكان، وثالث أكبر مستورد للنفط، ورابع أكبر مستورد للغاز، حيث تعتمد الهند على دول الخليج بنسبة ٦٠٪ من حاجتها النفطية. ويبلغ حجم التجارة بين الطرفين ١٣٠ مليار دولار سنويًا، وتُعتَبر دول مجلس التعاون الخليجي ثاني شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تزايد عدد العمالة الهندية في الخليج. كما تشير الأرقام إلى أن للهند ٦ ملايين عامل في دول مجلس التعاون يقومون بتحويل ٣٥-٤٠ مليار دولار سنويًا. جاعلة تنامي العلاقات بين الطرفين في المحاور الاقتصادية والاستراتيجية ذو قابلية عالية. كما تعرضت الهند كما تتعرض دول الخليج للإرهاب الجهادي والتطرف، والجريمة عبر الحدود، وغسيل الأموال والمخدرات وتهريب الأسلحة مما يهدد استقرار الطرفين. ثم يتنامى النفوذ الصيني حول الهند، وتتأثر السياسة الإقليمية للهند بذلك، خصوصًا في منطقة الخليج.

ولأن الخليج جزء من المحيط الهندي، تعده نيودلهي ضمن مجالها الحيوي المجاور. كما تحاول دول الخليج تعزيز الروابط الأمنية مع الهند وتأمين مصالحها. حيث وقعت دول الخليج اتفاقيات للتعاون الدفاعي، تهدف من خلالها لترقية التعاون العسكري في شراكات أمنية منها التعاون العسكري الإقليمي، حيث بإمكان الهند المساهمة في توازن القوي في الخليج، ربما عبر إظهار قدراتها العسكرية بتدريبات سنوية مشتركة مع "قوات درع الجزيرة" لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية. وخلق دور محدد لنيودلهي في الأمن الإقليمي. والأمن البحري ومكافحة القرصنة. ومكافحة الإرهاب في إطار اتفاقيات أمنية قائمة أو استحداث جديدة مع عدد من دول مجلس التعاون، كما يحتاج الطرفان لتوسيع تبادل المعلومات الاستخباراتية وتسليم العناصر الإجرامية. و بتدريب قوات خليجية على عمليات مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى توفير المعدات العسكرية الهندية، فماذا يمنع دول الخليج من سعيها للحصول على معدات عسكرية إضافية يمكن أن توفرها الهند. دون الشروط الغربية غير المحقة، والمرتبطة بقيود الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وغيرها. أخيرًا الاحتماء بالهند النووية: فقد أصبحت الهند قوة نووية في عام ١٩٧٤م، فالهند لقربها من الخليج قد تكون أجدى من الاحتماء بالمظلة الغربية.

أما عقبات التعاون الخليجي الهندي فمنها أن إيران تعد مصدرًا مهمًا لطاقة الهند، وعنصرًا حاسمًا في حساباتها الاستراتيجية، لقُربها الجغرافي من باكستان وأفغانستان، وكممر تجاري إلى آسيا الوسطى. وهذه الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإيران مصدر للقلق الخليجي وتستوجب جهد تقارب خليجي عاجل لتوجيه نيودلهي بعيدًا عن طهران عبر تقديم إغراءات جادة للهند. لقد عارضت الهند علنًا البرنامج النووي الإيراني، لكنها لم تخفي رغبتها في بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع طهران. كما كان موقفها صامت ومعيب من الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، كما لاينظر الخليجيون بارتياح إلى طريقة معاملة المسلمين في الهند. بل أن الهند اعترفت بالكيان الصهيوني عام ١٩٥٠م، ولا زالت للهند علاقات وثيقة مع الصهاينة. يضاف إلى ذلك التقارب الباكستاني– الخليجي: وهو تقارب تاريخي استغلت فيه إسلام آباد العامل الديني واتهمت الهند بمعاداة المسلمين، لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية مع دول الخليج، وإن كان هناك تراجعًا في انفراد باكستان بالنفوذ في الخليج. مما يجعل الدفاع عن إسلامية باكستان معقدة علاوة على قدراتها العسكرية والنووية. من جانب آخر يقلق الهند خطوات الصين –غريمها الدائم– السريعة في تقربها نحو الخليج. وتواجه العلاقات الهندية ـ الخليجية صعوبة قدرة الهند على مزاحمة واشنطن فقد تقدمت دول الخليج خطوة بمنح الهند صفة شريك حوار"Dialogue Partner" من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر ٢٠٠٣م، لتصبح ثالث دولة بعد الولايات المتحدة واليابان تتمتع بهذه الميزة .. لكن ذلك لا يعني قيامها بدور أمني محل التواجد الغربي وخصوصًا الأمريكي، فالاحتياجات الأمنية لدول المنطقة لم تحققها واشنطن إلا بعد نصف قرن من التعامل مع التحديات في الخليج. من المبكر استقراء أبعاد ما ستقدمه نيودلهي. كما لا زالت ثقافة صيانة العلاقات الدولية الخليجية مع بلد بقرب الهند غائبة. فقد اقتصرت العلاقات الهندية الخليجية في جانبها العسكري على "المجاملات العسكرية" بدل الشراكات الاستراتيجية، كالزيارات المتبادلة للسفن وزيارات ضباط الارتباط، والملحقين العسكريين.

أخيرًا

تبقى إيران ومشاريعها الإقليمية من مفجرات الصراع في الخليج العربي. وتظهر طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون والقوى الإقليمية غير العربية المؤثرة مثل تركيا ـ باكستان ـ الهند، تظهر توجهًا خليجيًا نحو هذه الدول في حوارات استراتيجية جادة، كان أغلبها من خلال سياسة خليجية موحدة تحت مظلة مجلس التعاون. لكن التحديات وضعف قدرات هذه القوى تجعل استثمار هذه العلاقات لملء الفراغ الاستراتيجي وتحقيق الاستقرار والتوازن في منطقة الخليج، أمر محفوف بالمغامرة مقارنة بما بين دول الخليج والدول الغربية الكبرى من اتفاقيات أمنية هي أكثر مصداقية وفعالية، لكن ذلك لا يفرغ التواصل مع جوارنا الإقليمي من جدواه ولو كان محدودا.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الواقعية في العلاقات الخليجية الإقليمية: حالتي تركيا وإيران

سياسات دول الخليج وإيران وتركيا تتبنى الواقعية في اختيار البدائل والخيارات

يعتبر موضوع إدارة النزاعات أو الصراعات بين الدول أحد الموضوعات الرئيسية في دراسة العلاقات الدولية سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي، فالعالم يتكون من "دول مستقلة" لكل منها سيادتها، ونظامها السياسي، وتصورها لمصالحها وأمنها القومي. فبناءً على تحديدها لمصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن الدول تقرر أولويات الأخطار والتهديدات القائمة والمحتملة أو الكامنة، وكيفية مواجهتها والتعامل معها، وتدخل في علاقات تعاون وتنافس وصراع مع الدول الأخرى وفقًا لذلك. وكما تختلف الأخطار والتهديدات الموجهة لدولة ما أو مجموعة من الدول من حيث الطبيعة والحدة، فإن سبل مواجهتها والتعامل معها تختلف ما بين الأساليب الدبلوماسية والسياسية، وتلك الاقتصادية والمالية وصولاً إلى استخدام القوة، بمعنى آخر تتنوع الأساليب لتشمل عناصر "القوة الصلبة" و"القوة الناعمة" و"القوة الذكية".

د. علىّ الدين هلال

وعندما ينشب نزاع أو صراع، فإن هدف الدولة يكون هو تغيير سياسة الخصم وليس تدميره أو إبادته، فالنزاعات تنشأ بسبب اختلاف إدراكات النخب السياسية الحاكمة لمصالحها واعتبارات أمنها القومي. ويترتب على ذلك أن يكون هدف كل طرف من أطراف الصراع هو تغيير هذه الإدراكات مستخدمًا في ذلك كافة الأدوات والوسائل المتاحة له ولحلفائه. لذلك، يتفق الباحثون والمؤرخون على أن سياسات إدارة النزاعات الدولية ينبغي أي تجمع بين "العصا" و"الجزرة" أي أن عليها الجمع بين مجموعة من "الكوابح" و"الحوافز". ويتضمن هذا أن نشوب النزاع بشأن موضوع ما لا يمنع بالضرورة التعاون بين أطراف هذا النزاع في موضوعات وقضايا أخرى.

وينبني هذا الرأي على أن قرار الدخول في نزاع أو صراع إقليمي أو دولي هو اختيار رشيد، وأن النخبة الحاكمة التي اتخذته تعتقد أن المنافع والمكاسب المترتبة على الانخراط فيه أكبر من التكلفة والخسائر التي تتكبدها. ومن الناحية النظرية، فإن على النخب الحاكمة أن تحسب معادلة التكلفة والعائد في مراحل النزاع المتعاقبة، وأن تكون مستعدة لتقليل انخراطها فيه، وتحويل التوتر إلى تهدئة إذا زادت التكلفة والخسائر على المكاسب المتوقعة، وإلا يصبح استمرار النزاع بمثابة استنزاف منظم لموارد الدولة وقدراتها.

فكل نزاع له نهاية، وعندما تتخذ الدولة قرارًا عدائيًا ما، فلا بد أن يكون لدى قادتها تصور لموعد انتهاء هذا القرار. وعلى سبيل المثال، فإن قيادة الدولة التي تتخذ قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى ينبغي أن يكون لديها فكرة عن الظروف التي تقرر فيها انتهاء العمل بهذا القرار. وبالمنطق نفسه، فعندما يقرر قادة الدولة استخدام قواتها المسلحة، فإنه ينبغي أن يكون لديها تصور للهدف المحدد من هذه العملية العسكرية وكيفية انتهائها، وإلا تقع هذه الدولة في "ورطة" وتنخرط في مسار لا تملك السيطرة عليه، ويصبح عبئًا متزايدًا عليها.

وانطلاقًا من هذه الاستخلاصات النظرية ودروس حل النزاعات الدولية، يمكن تحليل تطور العلاقات الخليجية الإقليمية، وتحديدًا منذ ٥ يونيو ٢٠١٧م، عندما انفجرت الأزمة بين السعودية والإمارات والبحرين – إضافة إلى مصر – وقطر، والاتهامات التي وجهتها تلك الدول للأخيرة بالتحريض على الكراهية ونشر أفكار التطرف ودعم الحركات والتنظيمات الإرهابية، وما تلا ذلك من مواقف إقليمية وخصوصًا من جانبي إيران وتركيا، وردود فعل الدول الخليجية على مواقفهما.

والأطروحة الرئيسية التي نسوقها في هذا المقام هي أن تعدد مواقف دول مجلس التعاون تجاه الأزمة مع قطر، بل وتعدد

مواقف دول الثلاثي الخليجي – السعودية والإمارات والبحرين – ساهم في التقليل من حدة التوتر وخلق الظروف المناسبة للتهدئة رغم الاستمرار في اختلاف المواقف.

أولاً: تركيا

على مدى سنوات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، اتبعت تركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان سياسة عربية وخليجية نشطة تأثرت ببعض أفكار "العثمانية الجديدة" والرغبة في إحياء العلاقات التركية العربية في ثوب جديد، واعتبار المنطقة العربية إحدى ساحات التحرك التركي، فكان من المواقف التركية تطوير علاقاتها مع جميع دول مجلس التعاون، وتأييدها السياسي للانتفاضات والتحركات الشعبية التي شهدتها الدول العربية بما فيها بعض الخليجية.

تحركت تركيا بسرعة في أعقاب إعلان الثلاثي الخليجي قرارات مقاطعة قطر، ففي ٧ يونيو ٢٠١٧م –أي بعد الأزمة بيومين– اعتبر أردوغان أن مقاطعة الدوحة تعتبر "عمل لا إنساني وحكم بالإعدام" مشددًا على أن بلاده سوف تواصل تعزيز وتطوير علاقاتها مع قطر. وفي اليوم نفسه، سارع البرلمان التركي بالموافقة على مشروع قانون يسمح للحكومة بنشر وحدات من القوات المسلحة التركية في أراضي دولة قطر، وذلك بموجب بروتوكول التعاون حول تعليم وتدريب قوات الدرك المبرم بين البلدين في ديسمبر ٢٠١٥م. وكان هذا الإجراء بمثابة تأييد عسكري وسياسي للنظام في قطر وحمايته من أية قلاقل داخلية أو أي تهديدات خارجية، وسافر وزير الخارجية التركي إلى الدوحة في الأسبوع التالي لتنسيق المواقف بين البلدين وبحث التطورات الأخيرة للأزمة، وقامت تركيا بإقامة جسر جوي لنقل المواد الغذائية وغيرها من ضروريات الحياة اليومية إلى قطر.

وفي نفس الشهر، كرر الرئيس التركي في ٢٥ يونيو دعم بلاده لقطر، وأكد أن المطالب التي قُدمت للدوحة تعتبر "مخالفة للقانون الدولي" وتُمثل "اعتداءً على بلد مستقل". ولعل أردوغان كان يرد الجميل إلى أمير دولة قطر الذي كان أول رئيس دولة اتصل به في ليلة الانقلاب العسكري عليه لدعمه في ١٥ يوليو ٢٠١٦م، وقيام قطر بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي المسال في أعقاب وقف روسيا تزويدها به بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية في الأراضي التركية في نوفمبر ٢٠١٥م. أو ربما بسبب عمق العلاقات بين البلدين، وخصوصًا في المجال الدفاعي، فقد كانت قطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي سمحت بوجود عسكري تركي على أراضيها، إلى جانب تعدد الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين، وإنشاء اللجنة الاستراتيجية العليا بينهما في ديسمبر ٢٠١٤م.

وفي الشهر التالي، قام أردوغان بزيارة للسعودية والبحرين وقطر يومي ٢٣-٢٤ يوليو بدعوى الوساطة والرغبة في الوصول إلى حلول للخروج من هذه الأزمة. ورغم انتقاد دول الثلاثي الخليجي للموقف التركي في البداية، واندلاع اشتباك إعلامي مع موقف أنقرة، إلا أن الأمور تحولت بسرعة إلى الرغبة في الاحتواء والتهدئة.

ففي نوفمبر ٢٠١٧م، قام أردوغان بزيارة إلى الكويت، وتم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون والتنسيق في مجالات التجارة والاستثمار والدفاع، وثمّن الرئيس التركي موقف الكويت الذي كان قد أدان محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو ٢٠١٦م. ومثّلت هذه الزيارة دعمًا لدور الكويت كوسيط في الخلاف بين الطرفين خاصة وأنها كانت تستعد لاستضافة مؤتمر قمة دول مجلس التعاون في ديسمبر ٢٠١٧م، وتأمل في تحقيق اختراق سياسي لحل الأزمة الناشئة في داخل مجلس التعاون الخليجي.

وإذا انتقلنا إلى دول الثلاثي الخليجي، فقد شهدت أيضًا تطورات في اتجاه تجاوز الأزمة مع تركيا. فبالنسبة للسعودية، قام رئيس الوزراء التركي في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧م، بزيارة للمملكة قدم فيها دعوة رسمية للأمير محمد بن سلمان ولي العهد لزيارة أنقرة، وأعلنت السعودية قبول الدعوة. ولا شك أن زيارة رئيس الوزراء التركي للمملكة وقبول ولي العهد السعودي للدعوة هو دليل على رغبة البلدين في تجاوز الاختلاف بينهما بشأن الأزمة مع قطر. ويدل ذلك أيضًا على إدراك بحجم المصالح المتبادلة بين الطرفين، والتي لا يجوز التضحية بها بسبب الخلاف حول موضوع قطر. وربما قصدت السعودية من وراء ذلك احتواء تركيا وعدم دفعها إلى التورط في مزيد من دعم الموقف القطري، وربما أيضًا استغلال علاقة تركيا الطيبة مع قطر للتأثير على قادتها.

أما بالنسبة لتركيا، فمن الأرجح رغبتها في ألا تكون جزءًا من تحالف استراتيجي ضد السعودية بحكم مصالحها الكبيرة والمتنامية معها. يدل على ذلك حرص وزير الخارجية التركي على التخفيف من وقع عبارات أردوغان النارية يوم ٧ يونيو ٢٠١٧م، والتي أشرنا إليها سلفًا، وذلك بإعلانه في ١٤ يونيو أن تصريحات الرئيس التركي لم تكن تستهدف السعودية، وأن أردوغان يكن "احترامًا كبيرًا" لخادم الحرمين الشريفين. كما يدل على ذلك أيضًا قبول تركيا قيام عدد من الفصائل السورية التي تستضيفها بانتقاد ما تم الاتفاق عليه في سوتشي رغم مباركة تركيا له.

وبالنسبة للبحرين، قام عاهل البحرين بزيارة إلى تركيا في أغسطس ٢٠١٦م، أكد خلالها موقف البحرين الرافض بشدة لأي مساس بالشرعية الدستورية في تركيا. ورد أردوغان الزيارة في فبراير ٢٠١٧م، والتي أكد فيها على التعاون بين البلدين في مجالات الدفاع والتعليم والعمل الدبلوماسي. واستضافت العاصمة البحرينية في نوفمبر ٢٠١٦م، ملتقى الأعمال والاستثمار الخليجي التركي الثاني، والذي شارك فيه قرابة ٦٠٠ مستثمر خليجي وتركي. ولم يحدث في الفترة التالية للأزمة مع قطر، والموقف التركي إزائها ما يغير بشكل رئيسي طبيعة العلاقات بين البحرين وتركيا.

وخلافًا لهذه التطورات في علاقة كل من البحرين والسعودية بتركيا، فقد توترت علاقات أنقرة مع دولة الإمارات في ديسمبر ٢٠١٧م، وذلك بسبب الخلاف حول تفسير واقعة تاريخية حيث أعاد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد نشر تغريدة لأحد المدونين على شبكة تويتر وجهت اتهامًا إلى فخر الدين باشا أحد الولاة العثمانيين على المدينة المنورة بارتكابه جرائم ضد سكان المدينة مما دفع أردوغان إلى الرد عليه في خطاب له بأنقرة استخدم فيه عبارات عنيفة وقاسية. وهو ما علق عليه بشكل غير مباشر د. أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية بأن "العالم العربي لن تقوده طهران أو أنقرة بل عواصمه مجتمعة".

ثانيًا: إيران

أما بالنسبة لإيران، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيدًا بحكم تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، والذي أدى إلى دخول قوات درع الجزيرة البحرين في ٢٠١١م، لحماية الأمن والاستقرار فيها، والأزمة التي نشبت بعد قيام المتظاهرين بحرق السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد، واتهام إيران بدعم الانقلابيين الحوثيين في اليمن وتزويدهم بالصواريخ بعيدة المدى التي مكنتهم من تهديد العاصمة السعودية الرياض.

استغلت إيران الخلاف بين دول الثلاثي الخليجي وقطر، فأعلنت دعمها لقطر من اللحظة الأولى، وقامت طائراتها بنقل الأطعمة والمواد الضرورية إليها، وخصصت ميناء بوشهر ليكون مركزًا لنقل الإمدادات إلى الدوحة، وفتحت مجالها الجوي للطائرات القطرية، وقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة للدوحة في الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠١٧م، كرمز لتأييد بلاده لقطر.

تنوعت مواقف دول مجلس التعاون تجاه إيران. ولعل أوضح هذه الأمثلة وأكثرها تميزًا هو سلطنة عمان التي اتخذت لنفسها نهجًا مستقلاً في السياسة الخارجية قبل إنشاء مجلس

تعدد مواقف دول مجلس التعاون تجاه الأزمة مع قطر ساهم في التقليل من حدة التوتر وخلق الظروف المناسبة للتهدئة رغم الاستمرار في اختلاف المواقف

دول التعاون وبعده، فلم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في أعقاب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، ولم تفعل الشيء نفسه مع إيران إبان حربها مع العراق أو مع العراق في أعقاب غزوه للكويت. وكانت سياسة السلطنة هي النأي بالذات عن النزاعات والاستقطابات الإقليمية، وعدم الانسياق وراء المواقف الجماعية التي ترى السلطنة عدم جدواها، والقيام بدور الوساطة واللقاء بممثلي أطراف النزاعات المختلفة مثلما حدث في دور السلطنة في الجمع بين ممثلي الولايات المتحدة وإيران بصورة سرية قبل المفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاق النووي.

ومن الوقائع الدالة على هذا النهج زيارة وزير الخارجية العماني للعاصمة السورية دمشق في ٢٠١٥م، وتحفظها على عاصفة الحسم في اليمن ورفضها الاشتراك في التحالف الإسلامي ضد الإرهاب الذي دعت إليه السعودية بدعوى أن الدستور العماني يمنع مشاركة القوات المسلحة في أي عمل خارج حدود السلطنة، وزيارة وزير الخارجية الإيراني مسقط في أكتوبر ٢٠١٧م، وافتتاح خط ملاحي منتظم بين السلطنة وإيران، لتنمية التجارة ونقل السلع والبضائع بين البلدين.

وبالنسبة للكويت، فقد حرصت هي الأخرى على إبقاء الصلة الودية مع إيران، فقام أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد بزيارة طهران في ٢٠١٤م، وهنأت الكويت إيران على توقيع الاتفاق النووي في ٢٠١٥م، وشابت العلاقات قدر من التوتر بسبب اكتشاف خلية "العبدلي" الإرهابية في أغسطس من نفس العام، ووجود ما يشير إلى تورط إيران فيها، ولم تنقطع الزيارات الرسمية بين الطرفين، فزار وزير الخارجية الكويتي طهران في يناير ٢٠١٧م. من جانبه، زار الرئيس الإيراني حسن روحاني الكويت في ١٥ فبراير ٢٠١٧م، ووصف نائب وزير الخارجية الكويتي الزيارة بأنها كانت "إيجابية وناجحة".

وأدى صدور الحكم في قضية العبدلي وثبوت التورط الإيراني فيها إلى قيام الحكومة الكويتية في يوليو ٢٠١٧م، بتخفيض عدد الدبلوماسيين العاملين في السفارة الإيرانية لديها وإغلاق المكاتب الفنية التابعة للسفارة وتجميد أية نشاطات في إطار اللجان المشتركة بين البلدين، وهو ما دفع وزير الخارجية الإيراني إلى زيارة الكويت في أكتوبر ٢٠١٧م، لتهدئة التوتر في العلاقات بين البلدين.

أما بالنسبة لدول الثلاثي الخليجي، فتعتبر الإمارات شريك تجاري رئيسي لإيران، خصوصًا إمارة دبي. ورحبت الإمارات بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى باعتبار أنه يدعم الاستقرار في منطقة الخليج. وعندما نشبت الأزمة بين إيران والسعودية بعد حرق المقرات الدبلوماسية السعودية، فإن الإمارات لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران وإنما خفضت من مستوى تمثيلها.

وبالنسبة للسعودية التي كانت أكثر الدول الخليجية انتقادًا لسياسة إيران وتهديدها للأمن الإقليمي في الخليج وشبه الجزيرة العربية، فقد حل بموقفها تغير نسبي تمثل في التفاهم الذي حدث بين البلدين بشأن الوضع في لبنان والذي أسفر عن انتهاء "الفراغ الرئاسي" وتولي العماد ميشيل عون – المُدعم من حزب الله – رئاسة الجمهورية، وتولي سعد الحريري – المقرب من السعودية – رئاسة الوزراء في أكتوبر ٢٠١٦م، واستقبال المملكة لمقتدي الصدر زعيم التيار الصدري في العراق في يوليو ٢٠١٧م، وما ردده أحد الوزراء العراقيين من قيام بغداد بوساطة بين السعودية وإيران.

وركزت الدوائر الإعلامية على واقعة المصافحة بين وزير الخارجية السعودي ونظيره الإيراني خلال الاجتماع الطارئ بمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القدس في أغسطس ٢٠١٧ م، بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب قراره بنقل السفارة الأمريكية إليها. أضف إلى ذلك قيام السلطات السعودية بتوجيه الدعوة إلى رئيس هيأة الحج الإيرانية بشأن حج المواطنين الإيرانيين في سنة ٢٠١٧م، والاتفاق بين الطرفين على القواعد المنظمة لهذه المشاركة، والتي تمت دون أزمات تذكر.

وهكذا توضح متابعة سياسات دول مجلس التعاون وكل من إيران وتركيا تبنيهم لأفكار الواقعية السياسية في اختيارهم للبدائل والخيارات. فقد انطلقت الدول أعضاء مجلس التعاون من اعتبارات المصلحة الوطنية لكل دولة دون أن تبدو مخالفة أو متعارضة مع مقررات القمم الخليجية. وينطبق نفس التبني على تركيا وإيران اللتان استغلتا الأزمة مع قطر لدعم مصالحهما السياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، أدرك الطرفان أن التوتر بينهما ينبغي أن يكون له سقف، وإلا أصبح استمراره استنزافًا لا مبرر له. وكما أنه توجد اختلافات في الرؤى والمواقف، فإن هناك مساحات للتلاقي على مصالح مشتركة في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية، وأن تدخلات القوى الكبرى كانت لخدمة أهدافها ومصالحها، وأنه من الضروري إزاء ذلك التحلي بقدر أكبر من المرونة السياسية والدبلوماسية، وأن تدرك هذه الدول أهمية سياسات النفس الطويل، فكثير من الأهداف في مجال السياسة الخارجية لا يتحقق دفعة أو مرة واحدة، وإنما يتم ذلك على مراحل وبشكل تراكمي.

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

٤ عوامل للتقارب و٤ أسباب للافتراق بين دول الخليج وتركيا

العلاقات الخليجية - التركية: الاستراتيجية الخليجية لم تتضح بعد

مرت على العلاقات الخليجية ـ التركية أبعاد وأحداث متعددة، ولا يجب إغفال الجوانب التاريخية بين تركيا أو الدولة العثمانية والجزيرة العربية آنذاك، ومع ذلك من المهم التركيز على محددات التقارب والتباعد أو منطلقات فكرة العلاقات الخليجية ـ التركية، فلا يمكن الآن -على الأقل- الحديث عن توجهات خليجية مشتركة، فالأزمة الخليجية- الخليجية الحالية، والتي تعتبر تركيا -إلى حد ما- في صف الخيار الأيديولوجي: ما يجعلنا نتساءل عن التفريق بين ردة فعل تركيا كدولة ومؤسسات، وبين خيارات الرئيس التركي اردوغان الحالية، ما إذا كانت تلك الخيارات ستسمر بوجود الرئيس وبعد انتهاء مدته، أم إنها مؤقتة، بفترة وجوده. ومن العدل كذلك طرح التساؤل نفسه حول الحالة الخليجية، هل القطيعة مع قطر ستستمر وبالتالي ستنعكس على مؤسسات الدول الخليجية، والمؤسسات الوطنية لتلك الدول، وعمليات الاصطفاف والتباعد أو التقارب الجزئي، واستمرار التوجس أو تلاشي الثقة الخليجية الخليجية، وبالتالي مؤسسات غير فاعلة، في منظومة عربية تعاني الهشاشة (يمكن استحضار ما حصل مؤخرًا مشهد أمين جامعة الدول العربية مع وزير الخارجية التركي، حيث قام الأخير بإسكات الآخر بكل قوة).

د. يحيى مفرح الزهراني

يعتبر الاقتصاد لتركيا المحرك الأول لكثير من العلاقات وهذا ما يعطيها نوع من المرونة في التحرك، ولذا دعم العلاقات التجارية التركية الخليجية، ستزيد من التقاربات بين دول الخليج -حال اجتماعها- وتركيا.

كل من الدول الخليجية وتركيا يضع الآخر في دائرة الاهتمام الأولى لديه نظرًا لتعدد التقاطعات ونقاط التقارب بين الكيانين. فمعظم القضايا السياسية والاقتصادية في دول الخليج نجد تركيا طرفًا فيها بشكل أو آخر، كما أن تحركات تركيا في محيطها الإسلامي الداعم لها على الأغلب متوقف على طبيعة علاقتها بالدول الخليجية، ومن ثم يلزم الوقوف على محددات العلاقة بين دول الخليج وتركيا لتوضيح مساراتها في ظل المشروع التركي بتنمية عناصر الهوية الإسلامية في الدولة والمجتمع التركي.

أولاً تشخيص منطق التحركات التركية

١- منطقية التحركات ومستوياتها الاستراتيجية

تكمن القوة إن هنالك أكثر من منطق في التحرك التركي شرق أوسطيًا، ويختلف هذا المنطق على حسب المراحل، صعودًا وهبوطًا، واقترابا من هوس أيديولوجي ووهم السيطرة والنفوذ في بدايات الربيع العربي مثلا، أو منطق الانفتاح المنضبط وتصفير المشاكل (السياسة التي عبر عنها أوغلو في دراسته قبل الربيع العربي)، أو منطق القفز على ملفات بعينها لتحقيق مصالح محددة (سواء تدخله في سوريا لتحجيم مشكلة الأكراد ووضع قدم له للتفاوض على الوضع السياسي في سوريا مستقبلا، أو تحالفه استراتيجيًا مع قطر دون قطيعة كاملة مع السعودية والإمارات - كذلك لوضع قدم له خليجيًا). ودائما ستجد عنصر الإرث التاريخي، وعنصر التعامل البراجماتي في الملفات الجيوسياسية (الأكراد، والصلات الاقتصادية والدفاعية، وسوريا والعراق، والناتو)، والعنصر الأيديولوجي.. وتركيبة تلك العناصر والنسبة بينها تختلف بين مرحلة وأخرى، ومدى الحرج في الملفات الهامة فيكون تقديم النظرة البراجماتية عند حصول خطر ضاغط.

الخلاصة أن هناك محركات عامة وممتدة، ولكن طبيعة الأهداف ومنطق التدخل واستراتيجية وحدته ونوعه، يختلف من مرحلة لأخرى -على حسب طبيعة النخبة السياسية وحصول

العلاقات التركية لها محركات ممتدة تختلف طبيعتها من مرحلة لأخرى حسب النخبة السياسة وعوارض أوهام القوة

عوارض لأوهام القوة أو فشلها والتبني الحالي لسياسة تدخل نشطة ولكن محسوبة.

المأزق الحقيقي إجراء عملية السبر وتحليل السياسات على دول الخليج (هل دول مفردة، أم شيء جامع اسمه مجلس التعاون، أم التكتل الحاصل فعليًا ضد قطر مع دور شبه مستقل للكويت وعمان)؟ هل نتحدث هنا عن متخذ قرار كمؤسسة حكم مستقرة كما كانت، أم تطور قيادة غير جماعية.

ماهي مبادئ الحركة الأمنية والإقليمية وتلك الخاصة بالسياسة الخارجية والتي على أساسها يمكن استشراف أو التوصية بخلاصات تفصيلية فيما يتعلق بمقاربة تركيا؟ ثم ما علاقة العلاقات التركية بصيغة الاعتماد الدفاعي على الأمريكي بالأساس، أو التحالف الواقعي والذي لم يأخذ طوره وتتضح حدوده بعد - مع إسرائيل.

نستنتج هنا أنه لا يمكن مقاربة العلاقة الخليجية التركية إلا بوضع اليد على مشكلة غياب الرؤية الاستراتيجية الخليجية الموحدة في ظل التباعد الخليجي.. هو انعكاس ذلك على بنية اتخاذ القرار.

٢- التحرك التركي في البحر الأحمر وإفريقيا

تتحرك تركيا في كل من الصومال وقطر والسودان وقبرص وأشارت دراسة من مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية التركية أن الوحدات والقواعد التركية المنتشرة للعمليات المتقدمة تختلف في خصائصها، وبسبب وجودها السياسي والعسكري، والطريقة التي تخدم بها السياسات الدفاعية والخارجية لأنقرة، ومدى صمودها في وجه التقلبات الإقليمية. وهذه الدراسة ترى أن عمليات الانتشار المتقدمة لتركيا في الصومال، وقطر، وقبرص الشمالية، جنبًا إلى جنب مع قواعد العمليات المتقدمة في شمال العراق، والوحدة العسكرية المتنامية المتمركزة في مدينة الباب السورية، كلها مبنية على محددات مختلفة. ولكن هل المعادلة التركية تختلف عن المعادلة الإيرانية؟ بالتأكيد إن التحركات التركية الأخيرة جديرة بالدراسة، وإن دراسة الخطاب التركي مؤخرًا تشير إلى عودة القوة التركية، بيد أن التوسع التركي هو ليس توسعًا صفريًا أي رابح خاسر، فتركيا ليس لها مصالح استعمارية أو تخريبية كما هو الحال في إيران لكنه في نفس الوقت يشير إلى حالة ضعف عربي وفراغ في البيئة الأمنية قامت تركيا بشغله، لا شك أن التقارب التركي بين دول العالم الإسلامي بصفة عامة قد لا يضع شكوكا كثيرة، لكنه في الوقت ذاته يحفز الدول الخليجية على التنسيق المتواصل حتى لا يكون هنالك أي سوء فهم وبالتالي تستعدي دول الخليج تركيا.

ثانيًا المحددات الداخلية

١-المحدد الجغرافي

تشكل تركيا نقطة اتصال بين القارتين الآسيوية والأوروبية وتبلغ مساحتها ٧٨٣ ألف كلم مربع، وبلغ عدد السكان ٧٩,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٦م، وتتحكم في مضيقي البوسفور والدردنيل الواصلان بين البحرين الأسود و الأبيض، في حين أن الدول الخليجية مجتمعة تبلغ مساحتها ٢,٦٧ مليون كلم مربع، وبلغ عدد السكان ٥٠ مليون طبقًا لإحصاء ٢٠١٦م، يفصل بريا بين الكتلتين الخليجية والتركية منطقة الشام والعراق، الأمر الذي يجعل العلاقة بينهما تتأثر على نحو كبير بما يحدث في هاتين المنطقتين، كما أن اشتراك تركيا مع إيران في حدود برية يصل طولها إلى ٤٩٩ كلم، يحتم على تركيا التواصل جغرافيًا مع إيران بما يؤثر على تفاعلات العلاقة الخليجية ـ التركية، فضلاً عن اشتراك تركية في حدود بحرية مع مصر الحليف الأول لدول الخليج في الشرق الوسط.

٢-المحدد الاقتصادي

تعد تركيا الاقتصاد الأقوى في منطقة الشرق الأوسط بناتج إجمالي محلي بلغ ٨٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦م، مع تعدد لمصادر الدخل وكان قد وصل في عام ٢٠١٣م، إلى ٩٥٠ مليار دولار ولكن انخفض بسبب الأزمات السياسية في سوريا والعراق، فضلاً عن تعرض تركيا لهجمات إرهابية أضرت بقطاع السياحة فيها، في حين بلغ الناتج المحلي للسعودية، أكبر دول الخليج اقتصاديًا ٦٤٦مليار دولار عام ٢٠١٦م، وكان قد وصل ذروته في عام ٢٠١٤م، إلى ٧٥٦ مليار دولار ثم انخفض متأثرًا بانخفاض أسعار النفط عالميًا.

ترتبط تركيا بعلاقات اقتصادية قوية مع دول الخليج إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام ٢٠١٦م، إلى ١٦ مليار دولار، وتنفذ تركيا مشروعات في الدول الخليجية بقيمة ٤٠ مليار دولار. وتستقبل تركيا سنويًا ٧٥٠ ألف سائح خليجي منهم ٥٠٠ ألف من السعودية وحدها.

تستورد تركيا أكثر من ٩٠٪ من احتياجها النفطي، وشكلت دول العراق وإيران والسعودية وروسيا على التوالي أهم الدول

المصدرة لها وفي عام ٢٠١٥م، استحوذ العراق على ٥٠٪ من النفط المصدر لها، ثم إيران بحصة ٢٤٪، وكانت السعودية وروسيا تقتسمان النسبة المتبقية، لكن مع قدوم عام ٢٠١٦م، تغيرت النسب فارتفعت نسبة إيران بمعدل ٢٣,٥ ٪ عما كانت عليه في عام ٢٠١٥م، كما صدرت الكويت النفط لتركيا لأول مرة وحصلت على حصة ٨,٣٪ من الواردات التركية، وقد تراجعت حصة السعودية في الواردات النفطية التركية لصالح إيران والعراق.

٣- المحدد التاريخي:

ترتبط تركيا والدول الخليجية بعلاقات تاريخية طويلة منذ فترة التواجد العثماني في الجزيرة العربية، وإن كانت تحمل في العقل الجمعي الخليجي انطباعات سلبية عن ديكتاتورية العنصر التركي وتجنيه على العنصر العربي في العهد العثماني، فإن الأتراك من خلال النظرة التاريخية يلقون باللوم على الدول العربية بسبب أحداث الثورة العربية الكبرى، والتسبب إلى حد ما في هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، مع هذا لا يلحظ ثمة تأثير قوي للمحدد على طبيعة العلاقات الخليجية التركية بسبب المحدد التاريخي أكثر من التوجس من محاولة تركيا استعادة وضع الهيمنة التركية العثمانية على العالم الإسلامي.

٤- المحدد الديني والمذهبي

يجمع بين الدول الخليجية الدين والمذهب فالطرفان يدينان بالإسلام على المذهب السني، وإن كان هناك تفاوت يسهم في بعض الأحيان في ظهور خلافات دينية على المستوى الشعبي، ويسهم في عدم اكتمال الانطباع الإيجابي بين الطرفين، وهو أن مشرب الإسلام على المستوى الشعبي في تركيا ينقسم إلى قسمين الأول هو اتجاه التصوف الذي تغلب عليه المدرسة النقشبندية، وهو اتجاه يعارض الرؤية السلفية السائدة في دول الخليج، والقسم الثاني هو الإسلام السياسي الذي تغلب عليه رؤية جماعة الإخوان المسلمين، وهو اتجاه تزايدت معارضته في الدول الخليجية بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي، وإدانة الحكومة المصرية له بالإرهاب، وتصاعدت الموجة الرافضة له في الخليج، بعد المقاطعة العربية لدولة قطر.

كما تسهم دعوة تركيا لتدويل الإشراف على الحرمين والتي ترفعها تركيا بين حين وآخر في توتير العلاقات التركية ـ الخليجية، ومن ثم يلحظ أن المحدد الديني والمذهبي كما أنه يقارب بين دول الخليج وتركيا، خاصة في ظل التمدد الإيراني الشيعي، إلا أن به من العناصر ما يباعد بين الخليج وتركيا كذلك.

٥- المحدد الحضاري الثقافي:

تتمتع تركيا بعوامل قوة ثابتة في علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بقوى إقليمية أخرى منافسة وخاصة إيران، ومن أهم هذه العوامل المشترك الثقافي المذهبي " السني" بين تركيا ودول الخليج، مما يؤهلها للعب دور جديد في المنطقة يحظى بقبول وارتياح العواصم الخليجية قاطبة.

وقد تعزز هذا الأمر من خلال المواقف الرسمية التركية التي أكدت على العمق الإسلامي والدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي ومن ثم الإسلامي الأوسع، وهي المواقف التي لاقت قبولاً بل وترحيبًا من قبل الراي العام الخليجي والعربي بوجه عام، ومن أمثلتها: الموقف التركي المساند للأقلية المسلمة في ميانمار ، وإرسال سفن مساعدات وإغاثة إنسانية تركية إلى الأراضي الفلسطينية كما هو حال السفينة مرمرة إلى غزة، فلاشك أن تلك المواقف تعبر عن توجه متقارب مع آمال الشعوب الخليجية وتجعل تركيا مؤهلة للنفاذ إلى العمق الوجداني لشعوب دول الخليج.

ثالثًا المحددات الخارجية:

١-العلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

على الرغم من حالة التباعد بين الولايات المتحدة وتركيا خلال العامين الماضيين على خلفية الانقلاب العسكري الفاشل ضد أردوغان، ورفض الولايات المتحدة تسليم تركيا لفتح الله جولان، المحرض على الانقلاب طبقا للرؤية التركية، فضلاً عن دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردي المقاتلة في سوريا، إلا أنه لا يمكن حتى الآن إخراج تركيا من دائرة حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بحكم عضويتها في حلف شمال الأطلنطي، وكونها ثاني أكبر قوة عسكرية في الحلف بعد الولايات المتحدة من ناحية العدد، حالة التحالف بين الولايات المتحدة وتركيا، لا شك أنها تقرب بين الدول الخليجية وتركيا، فعلى المستوي الاستراتيجي يتحالف الطرفان مع الولايات المتحدة ويقيمان على أراضيهما قواعد عسكرية للقوات الأمريكية والأوروبية.

العلاقة مع روسيا الاتحادية

مرت العلاقة التركية ـ الروسية بمنعطفات حادة خلال العامين الماضيين بداية من حادث إسقاط تركيا المقاتلة الروسية، بعد اختراقها المجال الجوي التركي، لكن ثمة تحول كبير في العلاقة بين البلدين، أدى إلى اعتذار أردوغان عن الحادث، وارتفاع معدل التنسيق بين البلدين في الأزمة السورية، تتمثل في تخلي تركيا عن التمسك برحيل الأسد، واتفاق البلدين على مناطق خفض التوتر الأربعة، والتعاون في نقل مقاتلي المعارضة السورية

المحدد الديني والمذهبي يقارب بين دول الخليج وتركيا في ظل التمدد الإيراني الشيعي إلا أنه من عناصر التباعد الخليجي - التركي أيضًا

إلى منطقة إدلب، ثم الاشتراك في مفاوضات أستانة، ومن بعدها قمة سوتشي. بشكل عام حدث تقارب بين تركيا و روسيا وتغليب للمصالح الاستراتيجية بين البلدين وخاصة الاقتصادية على حساب توازنات الأزمة السورية، بدفع من التباعد الأمريكي عن تركيا وتجاهل الولايات المتحدة للمصالح العليا للدولة التركية. على الجانب الآخر الدول الخليجية على الرغم من تعارض الموقف الروسي من الموقف الخليجي من الأزمة السورية، إلا أنها لم تتبن مواقف متشددة من روسيا بسبب الأزمة السورية، وإنما سعت إلى تنمية جسور التعاون معها للتقليل من وتيرة الدعم الروسي لإيران، وبالتالي أصبح الميل للتعاون مع روسيا توجهًا مشتركًا بين الدول الخليجية وتركيا.

العلاقة مع إيران

تشكل العلاقة مع إيران ركنًا أساسيًا في مؤشرات التوافق والتباعد بين تركيا والدول الخليجية، باعتبار إيران الدولة المحرضة على الإرهاب في المنطقة، والتهديد الأمني الأكبر لدول الخليج، والمثيرة لمعظم أزماته إن لم يكن جميعها. وقد استتبع التقارب الروسي ـ التركي تنسيقًا إيرانيًا تركيًا في إطار مفاوضات أستانة، وقمة سوتشي، وسعت تركيا لتقليل حدة التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى.

أدت أزمة الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق إلى تقارب أكبر بين تركيا وإيران بسبب موقفها المتطابق الرافض لاستقلال الإقليم، وشهدت العلاقات بينهما تنسيقًا عالي المستوى على الصعيدين العسكري والسياسي خلال هذه الفترة حتى تم إحباط المسعى الكردي. وأيقنت كلتا الدولتان أن هناك من القضايا في الشرق الأوسط ما يستلزم التعاون بينهما، وعدم تصعيد الخلاف بسبب الأزمة السورية، أو تنفيذ الرغبات الأمريكية أو الخليجية بالعمل على محاصرة إيران اقتصاديًا.

٢-الأزمة القطرية

تبنت تركيا موقفًا داعمًا لدولة قطر، وعملت على تقليل أثار سياسات الدول المقاطعة لقطر، وذلك على الرغم من

علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الخليجية، وذلك بدافع الانتماءات الإيديولوجية لشخص الرئيس التركي والحزب السياسي الداعم له.

رابعًا: عوامل التقارب الخليجية ـ التركية:

مما سبق نرى أن عوامل التقارب بين الدول الخليجية وتركيا ذات طبيعة استراتيجية بحكم المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية فضلاً عن المحددات الخارجية التي يصب معظمها لصالح التقارب بين الكيانين.

– سياسة صفر مشاكل التي تبنتها تركيا منذ عام ٢٠٠٩م، ووضعها وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو بهدف عدم الدخول في مشكلات مع دول الجوار والعالم والتفرغ للتنمية الداخلية، قد أثمرت بارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية التركية والارتقاء بمكانتها إقليميًا ودوليًا، ومن ثم تعميق العلاقات التركية بدول إقليم الشرق الأوسط والدول الخليجية على الأخص.

– البعد الجغرافي والسكاني بما له من سمة الثبات يفرض قدرًا من التقارب بين الطرفين، بحكم اتصالهما بريًا عبر أراضي العراق والشام، اللتان تموجان بكثير من الأزمات.

– على المستوى الاقتصادي، ضخامة التعاون التجاري بين الطرفين، واعتماد قطاع السياحة التركي على السائح الخليجي، بما لديه من قوة شرائية مرتفعة، وبقائه عدد ليالي أكبر من أي جنسية أخرى في تركيا، مع استيراد تركيا للنفط الخليجي والاعتماد عليه في تنويع مصادرها النفطية، يجعل من غير الممكن الاستغناء عن التعاون الاقتصادي الخليجي التركي، وكما أن توتر الأوضاع في سوريا والعراق أفقد تركيا ١٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي بها، من الممكن أن تصيب مقاطعة اقتصادية بين الطرفين، تركيا بخسائر اقتصادية تفقدها أكثر من ٣٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي، ويصعب عليها تعويضها من خلال تعميق تعاونها مع إيران، وإن كان حدوث أي توتر في العلاقات الخليجية التركية سيصب على الفور في تعميق العلاقات التركية الإيرانية، فضلاً عن أن ضعف وحدة الصف الخليجي تجعل من الصعب تبني موقف موحد بين دول الخليج على المستوى السياسي.

– على المستوى الديني والمذهبي، عملية التحديث المجتمعي التي تشهدها دول الخليج، وتطوير الخطاب الديني، ستقلل من حدة التعارض بين التيارات الصوفية التركية والسلفية الخليجية، وتجعل الطبيعة المجتمعية بين الطرفين تتقارب على حد كبير، كما أن التمدد الشيعي بين المنطقة قد أسهم في التقارب بين جميع مشارب المذهب السني.

خامسًا: عوامل الافتراق "بين المرحلية والثبات"

لا شك أن تزايد عوامل الافتراق بين دول الخليج وتركيا مقترنة بالسياسات الخارجية التركية المتخذة من قبل أردوغان بداية من عام ٢٠١١م، أي مع اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي، لكن "هل السياسات المتخذة من قبل أردوغان والتي لا تتفق مع سياسة صفر مشاكل التي حققت الطفرة الاقتصادية التركية وارتقت بمكانتها الدولية، سوف تكون مرتبطة بشخص أردوغان، وتنتهي بانتهاء فترته الرئاسية، أم أن أردوغان استطاع تحويل سياساته إلى استراتيجيات ثابتة للدولة التركية؟"

الواضح حتى الآن أن أردوغان يعمل على تعميق سياساته، من خلال القضاء على النخبة العسكرية والقضائية والديبلوماسية ذات الخلفية العلمانية في الدولة التركية، والعمل على تغيير العقيدة العسكرية والأيديولوجية لدى المؤسسة العسكرية التركية، وتعديل المناهج الدراسية، والمحتوى الثقافي المطروح من قبل الدولة التركية. هذه السياسات من شأنها ترسيخ سياسات أردوغان ما لم يحدث تحول من داخل الحزب الحاكم في تركيا.

لا يمكن إخراج تركيا من دائرة حلفاء أمريكا لعضويتها في الناتو وثاني أكبر قوة في الحلف

– عملت تركيا "أردوغان" على دعم تيار الإسلام السياسي في الدول العربية وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، ومع سقوط الجماعة في مصر عام ٢٠١٣م، حدثت القطيعة بين تركيا ومصر، وقد أثرت تلك القطيعة على العلاقات الخليجية التركية بالسلب، وكما قلصت حجم التعاون الاقتصادي المصري التركي، ألقت بظلالها كذلك على التعاون الاقتصادي الخليجي التركي ولو بشكل ضئيل، مع احتمالية تزايد التقلص في حالة تصعيد التوتر مع مصر أو الرباعية المصرية الخليجية بشكل عام.

– مواصلة أردوغان سياساته التنسيقية مع روسيا وإيران في الأزمة السورية، سوف تؤدي إلى تباعد الموقف الخليجي عن الموقف التركي في الأزمة، كما يمكن أن تؤدي إلى خروج تركيا من حلف شمال الأطلنطي في حال مواصلة الولايات المتحدة سياسة دعم الأكراد، وهو الأمر الذي من شأنه تغيير معادلات التوازن السياسي ليس في الشرق الوسط فحسب وإنما على الصعيد العالمي بأسره.

– مواصلة أردوغان دعم جماعة الإخوان المسلمين ومساندة قطر في سياساتها سوف يعمق الخلاف مع دول الخليج، ويهدد مسار التعاون بينهما.

الخاتمة

يمكن القول أنه حتى الآن لم تتضح ملامح الاستراتيجية الخليجية في التعاون مع تركيا، وتحديدًا الرد على تساؤل ما

التقارب التركي مع العالم الإسلامي يحفز الدول الخليجية على التنسيق المتواصل حتى لا يكون هنالك أي سوء فهم وتستعدي دول الخليج تركيا

الذي تطمح الدول الخليجية إليه في توجيه السياسة الخارجية التركية على مسارات التعاون مع تيار الإسلام السياسي، وقطر وإيران، والولايات المتحدة وروسيا، والموقف التركي من الأزمة السورية وما هي الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه السياسة الخارجية التركية.

تتجه تركيا ودول الخليج إلى تناسق في العلاقات بشكل براجماتي، قد يطرأ كل من الجانب الأيدولوجي أو الثقافي/ التاريخي، بعض الأوقات، بيد أن الجانب البراجماتي في كثير من الأحوال ما يتجاوز تلك الأزمات، تارة من الجانب التركي، وتارة من الجانب الخليجي، لا تشكل تركيا تهديدًا على دول الخليج كالتهديد الذي تشكله إيران في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، وهذا ما يميز الجانب التركي الذي استطاع بناء ثقة في الجانب الخليجي بشكله المجتمع أو المتفرق.

من جهة أخرى، يلعب الاقتصاد دورًا هامًا، ولا سيما الاقتصاد غير الحكومي أي تلك التبادلات بين الشركات والقطاعات غير الحكومية بين هذه البلدان، وهذه وعلى الرغم من التأثير الحكومي، مثل الحال في تركيا في شطري اتحاد رجال الإعمال (الأيدولوجي والعلماني). إلا أن التبادل بين رجال الأعمال الأتراك ونظرائهم في الخليج في مستوى جيد ومرشح للزيادة، وهذه من عوامل التقارب بين الطرفين، ناهيك عن السياحية الخليجية التركية التي تساهم في رفع الاقتصاد التركي بشكل كبير.

سيناريو البجعة السوداء (احتمال منخفض – تأثير عال)

قد تستمر العلاقات بالتوتر مع تركيا، لا سيما مع تأثير الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، وهذا قد يدفع بخيار غير محتمل وهو خروج تركيا من حلف شمال الأطلسي، وهذا قد يتيح للمملكة التفكير في هذا الخيار، وطرح التساؤل حوله، والذي سيسد حاجة الحلف لعضو موجود بالمنطقة، وحاصل على نوع من التوافق الدولي، وكذلك خبرات عملياتية عسكرية، علاوة على ذلك المكاسب التي قد تحصل للحلف من وجود المملكة به من نواح مادية وعسكرية، وكذلك الرمزية الردعية لإيران وغيرها من دخول المملكة عضوًا في حلف شمال الاطلسي.

* أستاذ بكلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

التدرج والمحلية والقطاع الخاص والاعتماد على الذات.. أسس نجاح التجربة الهندية

دول الخليج والهند: الخبرات والمنافع المتبادلة وتجاوز الحواجز

الهند أم العجائب وبلد المتناقضات، فبرغم كونها إحدى دول العالم النامي لكنها تمتلك من المقومات ما يمكن أن يجعلها ضمن الدول الاقتصادية الكبرى، حباها الله العديد من الثروات بداية من المناخ والأرض والموارد الطبيعية وانتهاءً بالقوى البشرية التي تحتل بها المرتبة الثانية على مستوى العالم والتي تتمتع فيها بقدر من التنوع العرقي والطائفي والديني لا يكاد يتواجد في أي دولة أخرى. وعلى الرغم من أن الهند بدأت نهضتها التنموية متزامنة مع العديد من الدول العربية والإفريقية إلا أن مستوى ما تحقق فيها من تنمية على كافة المستويات يفوق بكثير ما تحقق لدى العديد من هذه الدول.

د. نادر مصطفى

الهند هى أكبر ديمقراطيات العالم. استطاعت أن تحافظ على ديمقراطيتها رغم ما عاصرته من تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية، كما أن الاقتصاد الهندى يعتبر أحد أهم الاقتصاديات الآخذة في النمو، وسلكت الهند فى طريقها نحو التنمية مختلف التوجهات السياسية والاقتصادية بداية من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن التخطيط المركزي إلى نظام السوق الحر وربما يكون ذلك هو أحد الأسباب التي جعلتها تصمد أمام العديد من الأزمات سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو الإقليمي وتواصل مسيرتها التنموية، وجعل تجربتها محط أنظار العديد من الدول للاستفادة من هذه التجربة العريقة.

في السنوات الأخيرة تكررت الزيارات للمسؤولين الأجانب للبحث عن أسباب نجاح التجربة الهندية سواء على المستوى الاقتصادي المتمثل في قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية تفوقت بها على العديد من دول العالم في فترة وجيزة لم تتخطى ٥٠عامًا بالإضافة إلى ما تنعم به من استقرار سياسي رغم وجود مشكلات مثل التنوع العرقي والدينى واللغوي وانتشار الفقر والجهل وارتفاع عدد السكان.

التجربة التنموية فى الهند

انعكست طبيعة الجغرافيا الهندية على نشاطها الاقتصادي حيث أدت المساحات الشاسعة للسهول والوديان إلى اعتمادها على الزراعة بالأساس.. وتعد الهند رابع قوة زراعية بعد الصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ومساحتها المزروعة هي ثاني أكبر مساحة بعد أمريكا، وهناك إحصائية تشير إلى أنه من بين خمسة فلاحين في العالم يوجد واحد من الهند.

بعد الاستقلال واجهت الهند تحديين رئيسيين: التحدي الأول يتمثل في التخلف والفقر المنتشر على نطاق واسع، والتحدي الثاني يتمثل فى إعادة تحديد الموقع الهندي على خريطة الاقتصاد العالمي.

تعتبر التجربة الهندية في التنمية، واحدة من أكثر التجارب التي أثارت جدلاً كبيرًا، بشأن تمكن الهند من تحقيق طفرة كبيرة في التنمية، على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء بها، حيث يمثل الفقراء حوالي ٢٥ ٪ من السكان في الهند، إضافة إلى أنها استطاعت تحقيق تلك التنمية في ظل الاختلافات، والتناقضات التي تسودها، سواء من حيث تنوع الأديان، والمعتقدات، أو عدد اللغات، واللهجات، حيث يصل عدد اللغات المستخدمة في الهند إلى ٣٣ لغة.

مر الاقتصاد الهندي بمرحلتين: الأولى أعقبت الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٧م، وفى هذه المرحلة اتبعت الهند سياسة الانعزال عن العالم والاعتماد على الذات، ومركزية الدولة، والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد على القطاع العام.

في عام ١٩٩١م، دخل الاقتصاد الهندي مرحلة جديدة ومختلفة تمامًا وهي مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر والخصخصة، وزيادة دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية، ورأس المال الأجنبي وهي المرحلة المستمرة حتى الآن.

ظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائدة وطرأ على الاقتصاد الهندي نموًا كبيرًا وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر، إضافة إلى دخول الهند في الصناعات التكنولوجية.

مفاتيح نجاح التجربة الهندية تتمثل فيما يلي:

- مقومات طبيعية وتتمثل في الموقع المتميز والمساحة الكبيرة بالإضافة إلى المناخ المتنوع وحجم السكان الكبير.
- التدرج والتأني: بدأت الهند نهضتها بطريقة تدريجية بالأساس ففي كل حقبة زمنية كانت هناك خطة مرسومة لتضمين قطاع جديد في التنمية يساهم في بناء نهضتها، وربما كان المثال على ذلك التمهل الهندي في وضع الدستور الذي استغرق وضعه ما يقرب من أربع سنوات مما أعطاهم الفرصة الكاملة للفهم الصحيح لمجتمعهم وتحديد احتياجاته.
- محلية النموذج: النموذج الهندي في التنمية ليس من استيراد الخارج، لكنه نابع من الداخل الهندي وفقاً لطموحات وطنية تسعى لبناء الدولة من خلال تعظيم ما تمتلكه من موارد وامكانات. لذلك كان البحث عن أهم المقومات التي تمتلكها الدولة الهندية نقطة البداية، فكان تنوع قطاعات الاقتصاد الهندي، وفي كل مرحلة من مراحل التنمية انضم قطاع جديد إلى منظومة التنمية الاقتصادية مما ساهم في صمود الاقتصاد الهندي أمام العديد من الأزمات الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق تأتي استقلالية الاقتصاد الهندي وقدرته على توفير احتياجاته الأساسية داخليًا وقدرة السوق الداخلي على استيعاب الإنتاج المحلي في وقت الأزمات نتيجة لعدد السكان الضخم.

لم يقم النموذج الهندي في التنمية على رفض كل ما هو قادم من الخارج بل سعى إلى تطويعه لبيئته بتعظيم فوائده وتقزيم أضراره وخير مثال على ذلك تأثر الهند في بناء مؤسساتها بالنظام البريطاني باعتبار بريطانيا النموذج الأمثل لها من وجهة النظر الهندية.

- الاعتماد على الذات واستغلال القدرات المحلية: توجهت الهند نحو مجال جديد وهو تكنولوجيا المعلومات مستغلة بذلك ما تتميز به من عوامل مساعدة تمكنها من تحقيق تفوق في هذا المجال ومنها: إتقان الهنود للغة الانجليزية بفعل عوامل الاحتلال والتعليم البريطاني، بالإضافة إلى الكتلة البشرية الهائلة النابعة من العدد الضخم من السكان، وانخفاض تكاليف المعيشة ومن ثم انخفاض الأجور مما يمكنها من تقديم هذه الخدمات بأسعار أقل من نظرائها، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ووجود بنية تحتية مناسبة والسعي نحو توفير إطار تشريعي ملائم لهذا المجال والاستعانة بالخبرات والكفاءات الهندية بالخارج من المتخصصين في هذا المجال عبر جذبهم للعودة إلى بلادهم ونقل خبراتهم، مما جعلها تمتلك ميزة تنافسية في هذا المجال ومركز جذب للعديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع.
- الاعتماد على القطاع الخاص وتشجيعه على عكس دول مثل الصين.
- الاهتمام بجودة التعليم وربطه بحاجات السوق فقد فتحت الحكومة المجال أمام التعليم الخاص وشجعته لكل المراحل، حتى أن الفقراء أيضًا يرسلون أولادهم إلى المدارس الخاصة التي تتسم بانخفاض تكلفتها وتقدم تعليمًا أفضل من التعليم الحكومي، وإقبال أبنائها على التعليم الفني والتقني والهندسي، والكفاءة العالية للعمالة المتخصصة في مجال هندسة العلوم والخدمات.
- تبني الحكومة الهندية لسياسة دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سواء تمثل هذا الدعم في توفير التمويل اللازم، أو حمايتها من المنافسة أو فتح أسواق لها، أو إنشاء جهة مستقلة مسؤولة عن هذه المشروعات وتوفير الإطار القانوني الذي يسهل عمل هذه المشروعات أو توفير البنية الأساسية اللازمة لها، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات عن حالة الأسواق وكيفية ربط المشروعات ببعضها البعض فيما يعرف بالعناقيد الصناعية، وتتميز هذه المشروعات بأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير وفي نفس الوقت كثيفة العمالة، ويمثل إنتاج المشروعات الصغيرة نحو ٥٠٪ من حجم الإنتاج الصناعي ويفوق عدد العاملين بها ١٧ مليون عامل، وتأتي مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الهندي في المرتبة الثانية بعد الزراعة.
- الاهتمام ببناء الإنسان الهندي سواء من خلال التعليم أو توفير برامج لتدريب المهارات اللازمة سواء في اللغة أو المعرفة وتشجيع الابتكار والإبداع، ففي عام ٢٠٠٨م، تبنت الحكومة قانون الابتكار الوطني، وأعلنت عن عقد من الإبتكارات، والالتزام بتعزيز العلوم والقدرات التكنولوجية. ووفرت البيئات المناسبة والفاعلة من أجل استقطاب التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة واستيعابها، مما ساعد على تحولها إلى مرحلة الإبداع والابتكار، لتعيد تصديرها إلى جميع أنحاء العالم تحت شعار "اصنع في الهند" وتهدف هذه المبادرة إلى أن تصبح الهند محورًا صناعيًا عالميًا، كما رفعت الحكومة الهندية شعار "استثمر في الهند" من أجل

الترويج للاستثمار، وتبنت الحكومة سياسة تهدف إلى تبسيط عمل الاستثمار لتحسين بيئة العمل.

– تطوير البنية الأساسية اللازمة للتنمية عبر مشروعات كبرى للطرق والكباري، أو إنشاء حاضنات تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال بناء مدن تمثل بيئة جاذبة للاستثمار.

وكان نتاج ما سبق أن الهند اليوم بين أكبر ستة اقتصادات في العالم، ولديها رؤية اقتصادية ٢٠٣٠م، تهدف لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم في عام٢٠٣٠م، وهناك مؤشرات تشير لتفوق هندي على الصين ففي عام ٢٠١٥م، نمى اقتصاد الهند بمعدل بلغ ٧,٥ ٪ وهو أسرع من أداء الصين الذي بلغ ٦,٩ ٪. مما جعل شركات عالمية كثيرة تنظر إلى الهند نظرة إيجابية، وتدرس إمكانات إقامة استثمارات لها في الهند.

العلاقات الخليجية الهندية:

تمتد العلاقات الخليجية الهندية إلى قرون مضت كان جوهرها التجارة والثقافة، وعقب حصول الهند على الاستقلال في عام ١٩٤٧م، أسست العلاقات الدبلوماسية، وتطورت العلاقات بين المد والجزر تأثرًا بعدد من القضايا الإقليمة والدولية أبرزها حرص دول الخليج على توطيد علاقتها بباكستان، واعتراف الهند بإسرائيل عام ١٩٥٠م، والصمت الهندي تجاه الغزو العراقي للكويت وطوال الفترة الماضية ظل الجانب الاقتصادى هو الجانب الأبرز في العلاقات الهندية ـ الخليجية كنتيجة للجهود التى بذلها الجانبان في تعزيز هذا التعاون. فتعد السعودية والإمارات من بين أعلى خمس دول في الشراكة التجارية مع الهند.

عوامل الدفع نحو تعميق العلاقات الخليجية ـ الهندية:

تحول جزئي في العلاقات الخليجية الباكستانية: فقد كانت العلاقات القوية التي تربط بين معظم دول الخليج العربي وباكستان تمثل عقبة أساسية أمام تطور العلاقات الخليجية الهندية ولكن مع رفض باكستان لبعض السياسات الخليجية وتوفير الدعم في هذا الشأن، كان لزامًا على دول الخليج البحث عن بديل في ظل توجه هندي نحو منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ولعل الانفتاح الهندي الحالي على منطقة غرب آسيا يهدف لتقويض النفوذ الباكستاني في تلك المنطقة.

أضف إلى ذلك تبنى الهند سياسة خارجية تهدف الجمع بين الاستثمار والتجارة، وبين الدفاع والأمن، وبين التعاون الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب. وتمثل منطقة الخليج العربي أرضًا خصبة للتعاون في مجالات جديدة كالطاقة النظيفة، والملاحة.

شهدت الهند حاجة متزايدة للتمويل الخارجي والاستثمار فى مجال البنية التحتية والخدمات والتصنيع مثل فرصة كبيرة لدول الخليج العربي وهو من شأنه تعظيم العلاقات بين الجانين.

وعكست ما شهدته وتشهده المنطقة العربية من تحديات حاجة هندية لتأمين جبهتها الداخلية ضد الإرهاب والانقسام العرقي والمذهبي والديني الذي بدأ ينتشر في المنطقة، ومن ثم تظهر أهمية الحاجة إلى تطوير منظومة تبادل المعلومات، وبخاصة المعلومات الاستخبارية.

ربما كانت الأسباب السابقة هي دافع تنامي العلاقات في مجال الدفاع مع عدد من دول الخليج. وعلى أساس هذا الدافع الجديد نحو بناء علاقات أمنية مع الخليج انطلقت مفاوضات واتفقت كل من المملكة العربية السعودية والهند على تحسين التعاون بين البلدين في عمليات مكافحة الإرهاب، ومشاركة المعلومات الاستخباراتية، والتصدي لتمويل الإرهاب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى جوهر العلاقات الإيرانية الهندية القائم على التجارة البحتة، وهو ما يمثل فرصة جيدة لدول الخليج العربي وعلى رأسهم السعودية للانتقال بعلاقتها مع الهند نحو الشراكة الاستراتيجية وتخطي مرحلة التعاون التجاري والنفطي، مما قد يمثل تقويضًا للنفوذ الإيراني في المنطقة فالهند قوة لا يستهان بها من الناحية الاقتصادية والعسكرية كما أن لها شبكة من العلاقات بالدول الكبرى يمكن الاستفادة منها في القضايا الدولية. خاصة وأن الموقف الهندي من الملف النووي الإيراني واضح بالرفض لهذا المشروع.

وفي المقابل تحتاج الهند للسعودية والخليج العربي لتوطيد علاقتها بدول العالم الإسلامي فدول الخليج لها دور نشط في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، كما تعتبر الهند ثاني أكبر موطن للإسلام في العالم، والسعودية هي مهد الإسلام ولها مكانة مقدسة فى قلب كل مسلم. الهنود أيضًا أكبر جالية أجنبية في السعودية حيث يبلغ عددها نحو ثلاثة ملايين نسمة كما يبلغ إجمالي الجالية الهندية فى الخليج ما يقرب من ٦ ملايين.

السعودية هي الشريك التجاري الرابع للهند ومصدر رئيسي للطاقة، حيث تستورد الهند نحو ١٩ ٪ من الزيت الخام من المملكة، كما أن السعودية هي ثامن أكبر سوق في العالم للصادرات الهندية وتحتل الهند المرتبة السابعة من حيث الاستيراد من السعودية بنحو ٣,٧ ٪ من إجمالي واردات السعودية

المصالح الخليجية- الهندية تقتضي التنسيق في حماية أمن المحيط الهندي لما له من أهمية إستراتيجية لاتصاله بقارات آسيا وإفريقيا. كما يربط المحيط المناطق الغنية بالمواد الخام؛ مثل: النفط، والغاز، والمعادن في منطقتي الخليج العربي وشرقي

إفريقيا، بمناطق التصنيع في شرقي آسيا وتهدف الهند من خلال هذه الشراكة إلى التصدي للقرصنة وتأمين إمدادات الطاقة وضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية، وتأمين مصالحها في الجزء الغربي من بحر العرب والمحيط الهندي.

كل العوامل السابقة تمثل بيئة مواتية للانتقال من التعاون الاقتصادي والتجاري إلى إطار من التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الطرفين خاصة مع توافر الإرادة السياسية لدى الجانبين لتعظيم هذا التعاون.

شهدت العلاقات الهندية - العربية عامة والهندية الخليجية خاصة انفراجة مع تبادل الزيارات للمسؤولين بين الجانبين مثلت هذه الزيارة نقلة نوعية في تاريخ العلاقات بين الجانبين حيث أعلنت الهند عن رغبتها في تحويل علاقة البائع والمشتري الحالية إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وترتب عليها تعظيم التعاون الدفاعي المشترك وتبادل الزيارات بين القادة العسكريين لإجراء وتوقيع عدد من الاتفاقيات في إطار التنسيق الأمني والدفاعي وتبادل المعلومات.

كما حلت الهند كضيف شرف لمهرجان الجنادرية ٣٢ الذي عقد في فبراير ٢٠١٨م، وقد حظيت الهند بحفاوة واهتمام كبيرين خلال فاعليات هذا المهرجان واعتبرت الهند هذا المهرجان فرصة عظيمة للتعرف بالثقافة الهندية، ودعم العدد الكبير من الهنود الذين يعيشون ويعملون في هذه البلدان المناقشات بشأن وسائل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

ويبقى تحدي العلاقات الهندية - الإسرائيلية أحد المشكلات التي تعترض طريق تطوير العلاقات وسط ظروف تسمح بعلاقات أفضل بين الهنود والعرب عامة، لكن الحزبين اليمينيين الحاكمين وطدا العلاقات بين الهند وإسرائيل منذ عام ٢٠١٤م، فقد قام رئيس الوزراء الهندي بزيارة الدولة العبرية، وانعكس هذا التوطيد على موقف الهند من القضية الفلسطينية، فقد أكدت الحكومات الهندية المتعاقبة لسنوات طويلة على موقفها الرافض للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ودعمها لحق اللاجئين في العودة وحل الدولتين بما يسمح بقيام دولة قادرة على البقاء مستقلة وموحدة لفلسطين عاصمتها القدس الشرقية. كما أعلنت الهند موقفها المؤيد لمبادرة السلام العربية منذ تدشينها.

وفي الوقت الذي تتطلع فيه دول الخليج لتوسيع نفوذها العالمي يظل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز الأمن الدفاعي والاهتمام بالأمن الإقليمي وتعزيز التعاون في نشر السلام والرخاء وتعزيز أفق الاستثمار في مجال تصنيع العتاد الدفاعي أبرز مجلات التعاون مع الهند، وربما الدخول في شراكة استراتيجية أعمق في مجالات حيوية كالتعاون في تطوير نظام دفاع جوي وإنتاج ذخيرة للمدفعية.

كما أن الاستثمار الهندي في مجال النفط الخليجي أحد أهم المجالات المرشحة لتكون الأكثر رواجًا بين مجالات التعاون فعلى سبيل المثال: وقعت الهند اتفاق مع الإمارات في عام ٢٠١٨م، وهو اتفاق ائتلاف شركات هندي وشركة بترول أبو ظبي الوطنية يحصل بموجبها ائتلاف الشركات الهندية على حصة ١٠ ٪ من امتياز حقل زاكوم السفلي البحري في أبو ظبي حتى عام ٢٠٥٧م.

الهند بين أكبر ستة اقتصادات العالم حاليًا وتخطط أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠٣٠

كل هذا يؤكد على ما قاله رئيس الوزراء الهندي خلال زيارته للسعودية في أبريل ٢٠١٦م، بتحويل العلاقة بين البائع والمشتري إلى علاقة استثمار طويلة الأمد. حيث تؤسس هذه النوعية من الاتفاقيات لبداية شراكة استراتيجية بعيدة المدى مع الهند بما يرسي دعائم مرحلة جديدة من علاقات التعاون الاقتصادي بين الخليج والهند.

أضف إلى ذلك العلاقات التاريخية المتميزة التي خلقها الموقع الجغرافي لكل من الهند وسلطنة عمان إلى التعاون بين البلدين في مجال مكافحة القرصنة بتعزيز التعاون في مجال الدفاع وتعزيز التعاون العسكري البحري بين البلدين وتقديم تسهيلات للسفن العسكرية الهندية في ميناء الدقم في السلطنة. بما يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة مع استمرار تدفق النفط العربي إلى الهند يظل الدافع الجوهري للتوجه الهندي نحو تعزيز علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة ويدفع نحو بناء شراكة استراتيجية بين الطرفين.

مما سبق يتضح دور التجربة الهندية في بناء الإنسان والتي شكلت نموذجًا يمكن الاستفادة من خبراته المتنوعة في ظل علاقات تاريخية متينة وظروف مساعدة يغلب عليها التكامل والتعاون المثمر. ولعل الإنجاز الهندي دافع قوي نحو المزيد من الدراسة المتأنية لجهود مضنية في مجالات مختلفة أساسها الإنسان والعمل المتواصل والرغبة في كسر قيد الظروف والواقع إلى أفق أرحب ومستقبل أفضل.

* أكاديمي وباحث في الشؤون الهندية ـ نائب في البرلمان المصري

دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: ثلاثة عوامل مضادة للتقارب

التدخل في شؤون الآخرين والتصعيد العسكري والرقابة على البرنامج النووي

مرت العلاقات الخليجية-الإيرانية بمراحل مختلفة عبر فترات زمنية، فقد تأرجحت ما بين التعاون والتنافس ثم الانفراج وأخيرًا الصراع فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، أخذت الأمور تتجه نحو أسوأ علاقات على الأطلاق، ومرت العلاقات بين الجانبين بفترات متفاوتة أدت إلى تركيز الجهد لمنافسة الآخر باستعمال أدوات مختلفة تجنبًا للصدام المباشر ابتداءً بالإقليم وانتهاءً بالمجال الدولي، وواضح للعيان بأن مرحلة ما يسمي بـ (الربيع العربي) فاقمت من حدة التنافس فيما بين الجانبين إلى حد غير مسبوق، إذ دخلت المنطقة في أزمة قابلة للانفجار ويعود ذلك إلى إحساس إيران بالضغط الإقليمي والدولي عليها في مجالات عدة سواء سياسيًا واقتصاديًا إذ أخذت في استخدام جميع الأوراق التي بحوزتها من أجل التأثير على منطقة الخليج العربي.

د. عبد الله بن علي آل خليفة

كان أحد أهم العوامل المهمة في توسع دور إيران الإقليمي إبان (الربيع العربي) والسنوات التي أعقبته هو عدم وضوح الرؤية الأمريكية من خلال فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما (يناير٢٠٠٩-يناير٢٠١٧م) التي أتاحت لإيران توسيع مداها الجيوبوليتيكي والذي أدى إلى نمو تأثيرها السياسي والثقافي والديني وكذلك أدى إلى تداخلاتها في دول الإقليم فضلاً عن تباهي قادتها بسيطرتهم على عواصم عربية والذي أدى بها إلى تحالف ثلاثي رئيسي (روسي-تركي-إيراني) كمحور جديد في المنطقة.

لعبت إيران دورًا أكبر في السياسة الإقليمية بتوسيع دائرة نفوذها السياسي في المنطقة وبعد أن انتهزت الغزو الأمريكي-البريطاني على العراق في عام ٢٠٠٣م، الذي أدى إلى اختلال في ميزان القوى الإقليمي، أدى إلى تصعيد نفوذها في كل المجالات واكبه سعيها لأن تكون دولة محورية وقوة إقليمية، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ ذلك المسعى لعدة عوامل منها، عدم استقرار البيئة الإقليمية لإنجاز هدفها المنشود، بينما زادت من تكثيف نفوذها الديني والثقافي والاقتصادي في الإقليم والدول العربية مما دفعه إلى التدخل العسكري السافر من خلال وكلائها المليشيات المسلحة في كل من العراق وسوريا واليمن.

التأثير الذي أتت به موجة (الربيع العربي) كان تغيير موازين القوى في المنطقة العربية برمتها وإعادة رسم وتشكيل المشهد الاستراتيجي وتوزيع القوى في المنطقة بالكامل، وهذا ما رحبت به إيران واعتبرته جزءًا من الصحوة الإسلامية في العالم العربي خاصة في مصر، ليبيا، تونس، واليمن فيما اعتبرته خروجًا على النظام وتآمرًا دوليًا وإقليميًا على سوريا. واستغلت إيران خروج القوى الإقليمية العربية التقليدية (مصر-سوريا-العراق) واعتقدت أنه بإمكانها ملء الفراغ الذي تركه خروج هذه القوى المهمة في المنطقة من خلال إحكام سيطرتها على سوريا والعراق.

ويمكننا القول أن الفوضى في الشرق الأوسط (الربيع العربي) عززت من موقف إيران وزادت من طموحها وأطماعها في الدول العربية بعد أن أتاحت هذه المتغيرات لإيران التأثير في الأمن الإقليمي وبالأخص الخليجي الذي بدأ يتأثر بمحاولة إيران التواجد في محيطها الجغرافي كالعراق، سوريا، لبنان، واليمن لتشكل ما يسمى بالهلال الشيعي، ولذلك فإن الهدف الرئيسي لإيران يصب في اتجاه الهلال الشيعي لإشغال دول مجلس التعاون بمشاكلها الداخلية الأمنية منها والاجتماعية التي تمتلك إيران زمام تحريكها بسبب إتباع نسبة من مواطني دول المجلس للمذهب الشيعي و باتت إيران اليوم هي المحرك الرئيسي لأتباع جل الشيعة للمرجعية في قم وليس للنجف كما كان قبل الثورة عام ١٩٧٩م.

إيران مدعوة لإعادة صياغة علاقتها مع دول التعاون من التنافس والصراع إلى التعاون والاحترام المتبادل بعيدًا عن الشحن الطائفي

لقد أتبعت إيران عدة عوامل في سعيها للتأثير المباشر في المنظومة الأمنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منها:

١- **دعم وزيادة الأطراف والميليشيات المسلحة غير التابعة للدول (Non State Actors)**: حيث يمكن تعريف تلك الأطراف بأنها مجموعات غير مرتبطة بالدولة وعادة تحقق أهداف وسياسة دولة أو جهة أخرى من أجل التأثير على الدولة التي هم على أرضها وسمة هذه الأطراف العنف فهو سمتهم ووسيلتهم، وللمزيد من التوضيح فإن هذه المجموعات غير المرتبطة بالدول تنفذ اغتيالات ضد الأشخاص غير المشاركين في أي قتال وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم لذا فمن الواضح أن هذه المجموعات تشكل خطرًا جسيمًا على أمن الدول.

وتعتبر الكثير من الجماعات غير المرتبطة بالدول نفسها مقاتلين من أجل الحرية، وانفصاليين، أو متمردين، أو أبطال وطنيين، وغير ذلك من الأوصاف المماثلة، أو الأوصاف العربية مثل المجاهدين، الفدائيين، والمناضلين وتستخدم دول تنعت نفسها بدول الممانعة والصمود تلك الجماعات المسلحة غير الحكومية غير المرتبطة بالدول من أجل تبرير الأعمال التي يقومون بتنفيذها، ولقد أسست إيران منظمات عقائدية وبدعم مباشر من الحرس الجمهوري وتحت إمرة فيلق القدس في الأراضي العربية كحزب الله، لواء أبو الفضل العباس، لواء ذوالفقار، كتائب حزب الله العراقي، كتائب سيد الشهداء، عصائب أهل الحق، حركة حزب الله النجباء، فيلق الوعد الصادق، لواء أسد الله الغالب، لواء الإمام الحسين، جيش المهدي، جماعة الحوثيين في اليمن، فيلق فاطميون المكون من الهزارة الأفغان، فيلق الزينبيون المكون من شيعة باكستان. كل تلك التنظيمات والأدوات إنما تستخدمها إيران من أجل تمكينها من سلب الدول

العربية قرارها الوطني وإفشالها وجعلها رهينة القرار السياسي في طهران وهذا يتجلى جليًا في عجز الحكومة العراقية مثلا في النأي بنفسها عن القرار الإيراني مما جعلها تدرج مجاميع الحشد الشعبي الإرهابية تحت إمرة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لإضفاء الشرعية الوطنية عليها، وبذلك فالحكومة العراقية تعترف بكل صراحة بأن هؤلاء موظفون حكوميون في ظل تهميش دور الجيش الوطني العراقي وتوجيه دعم الدولة إلى تنظيم فئوي إرهابي.

٢- الحرب الإيرانية السيبرانية الإلكترونية ضد دول المجلس: أتت التصريحات السياسية لمستشار المرشد الأعلى، علي أكبر ولايتي تباعًا لتوجيهات المرشد الاستفزازية التي تلقي باللوم على المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون، حيث جاء تصريح ولايتي ليؤكد عزم بلاده توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، زاعمًا بأنها اللاعب الأكبر على حد وصفه تمارس إيران شتى أنواع صنوف ممارسة استعمال أدوات استعراض القوى ومنها الخطر السيبراني والهجمات الإلكترونية وهذا في حد ذاته ليس بالشيء الجديد في واقع الأمر ولكن من الواضح أنه بدأ يأخذ أبعادًا مثيرة للدهشة والريبة فطهران مصممة على مواجهة الجميع متخذة المجالات السيبرانية حقلاً جديدًا للمواجهة عبر أعمال القرصنة والاختراق الإلكتروني وذلك راجع إلى أن للهجمات السيبرانية قدرات تخريبية كبيرة وانتشار أسرع وبتكاليف سياسية واقتصادية منخفضة وتعود بمردود أكبر على منفذيها من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية الواسعة لها مردود عسكري وأمني على ضحاياها فكمية الدمار والخراب تكون أسرع وأكبر.

أولت إيران اهتمامها بالحرب السيبرانية عبر الاستعانة بمجموعات من الهاكرز وخبراء في تلك التقنية من أجل الحصول السهل على المعلومات والبيانات بهدف تخريب وتدمير أنظمة اقتصادية خليجية، لذلك عملت إيران ومنذ فترة طويلة عبر أذرعها الاستخباراتية ووكلائها من المليشيات في المنطقة بتكوين جيشًا إلكترونيًا والذي يعمل ضمن إطار أيديولوجي ويركز على اقتصاديات ومنشآت دول الجوار لإضعافها اقتصاديًا وبالأخص المملكة العربية السعودية إذ ركزت تلك الخلايا التخريبية على تخريب وتدمير قطاعات الطاقة كالذي تعرضت له شركة أرامكو السعودية في العام ٢٠١٧م، وما تعرضت له الشركة أيضًا من عمل مماثل سابق في عام ٢٠١٢م، الأمر الذي باتت فيه عمليات الاختراق السيبرانية الإلكترونية قادرة على استهداف أعلى عتبات سلم الأمن الدولي، إن ما نراه من نمو في الحروب بالوكالة والحروب السيبرانية هو نقلة نوعية باتت طهران تمسك زمامها من أجل تدمير شامل ليس على المجال الاقتصادي فحسب وإنما على جميع المجالات كافة حيث ما أعلنت عنه إيران مرارًا وتكرارًا بأن لديها جيشًا إلكترونيًا بلغ مستويات جديدة فقد بات من الممكن وبلمح البصر اختراق والاستيلاء على كميات هائلة من البيانات التي تعد من صلب عمل الحكومات والشركات الكبرى العملاقة على حد سواء.

٣- تحالفات إيران في محاولة تطويق دول المجلس: منذ عام ١٩٧٩م، وفرض الحصار الغربي على إيران الأمر الذي جعلها تتجه إلى أكبر دولتين في قارة آسيا وهما روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي السابق) والصين فيما كان هناك تعاونًا مع الهند وباكستان ولكن ليس بالتعاون المطلق كما هو الحال مع روسيا والصين فيما برزت قوة إقليمية أخرى وهي تركيا بعد اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم وخصوصًا بعد (الربيع العربي)، تعتبر علاقة إيران بروسيا الاتحادية والصين كشريكين استراتيجيين من منظور سياسي واقتصادي وعسكري في الفترة التي لم تكن دول المجلس ترتبط بهاتين الدولتين بأي علاقات دبلوماسية (ماعدا دولة الكويت) في حقبة الثمانينيات والتسعينيات وذلك يعود إلى الاختلاف الإيديولوجي فيما بينهم، فيما كانت روسيا مهتمة بالمجال الأمني مع الدول المحيطة بها جغرافيًا بعد انهيار حلف وارسو وأصبح الحلفاء خصومًا من خلال دخولهم حلف الناتو فقد أقتضى ضمان ذلك الهاجس الأمني الروسي تطلعات صينية تشارك روسيا نظرتها المستقبلية إلى أمنهم الإقليمي في وسط وغرب آسيا فكان هدف السيطرة على وسط آسيا هدفًا استراتيجيًا لموسكو وبكين، فمن هنا برزت أهمية إيران القصوى ولاسيما للصين لإنهاء مصدر من مصادر الطاقة.

تبادل إيران تلك الدولتين نفس النظرة السياسية فيما هي ترى أن المنفذ الوحيد للهروب من الحظر الغربي المفروض عليها هو تغيير التحالفات وهذا ما نجحت فيه إيران إلى حد ما فهي تريد أن تكون قوة إقليمية تسيطر على الشرق الأوسط والخليج

تحالف إيران مع دول المنطقة يؤدي إلى بناء منظومة أمنية توفر الحماية للجميع ويقود لتطوير الاقتصاد والتنمية

عدم وضوح الرؤية الأمريكية أدى لتوسع دور إيران الإقليمي وظهور التحالف الثلاثي (الروسي-التركي-الإيراني)

العربي فكان لا بد لها من تطوير الحل (الروسي ـ الصيني ـ الإيراني) بهدف زيادة نفوذ هذا الحلف ابتداء من شرق آسيا مرورًا بوسطها الشرق الأوسط والخليج العربي، إلا أن اندلاع الثورة السورية والتمركز الروسي الإيراني وبمساعدة الصين سياسيًا على الأراضي السورية وكما هو واضح أن ذلك الحلف يرى أن خسارته سوريا فسوف يتبعه خسارة مناطق نفوذ حساسة ويمكن أن تتبعها أماكن أخرى كإيران مثلاً أو ربما أضعافها سياسيًا كما هو الحال إذا أستمرت الاحتجاجات الشعبية في إيران مؤخرًا مما يؤثر على نفوذهم ومجالهم الحيوي في وسط آسيا ويفقدهم حليفًا أساسيًا أضف إلى ذلك بأن روسيا الاتحادية هي الشريك الأساسي مع الصين في تطوير التقنية النووية الإيرانية وكذلك المصدرين الأبرز لتجارة السلاح والتقنيات العسكرية ومنها الطائرات المقاتلة وأنظمة الدفاع الجوي (S300) وغواصات وقطع بحرية وأنظمة أمنية واستخباراتية.

لكن يعتبر الحلف الروسي-الإيراني-الصيني قابل للتصدع والانكسار من منطلق المصالح الاستراتيجية لهذه الدول حيث مثلت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود إلى موسكو في أكتوبر الماضي أكبر دليل على بداية إضعاف المحور الثلاثي القائم فقد اتفقت كل من روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية على أكبر صفقة عسكرية بين البلدين شملت أنظمة تسليح حديثة منها نظام الدفاع الجوي المتقدم (S400) بالإضافة إلى راجمات الصواريخ وراجمات القنابل بالإضافة إلى تشيد مصنع للسلاح الروسي المشهور الكلاشنكوف (AK-103) وذلك بموجب مذكرة تفاهم في ما بينهم المبرم عام ٢٠١٥م، من أجل زيادة توطين الصناعات العسكرية ونقل التقنية للمملكة، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر السعودية في هذه الاتفاقية لضمان تطوير واستدامة قطاع الصناعات العسكرية في المملكة والخليج العربي، فيما ذهبت مملكة البحرين إلى صفقة توريد منظومة الدفاع الجوي (إيغلا) المضاد للطائرات بالإضافة إلى صواريخ مضادة للدبابات من نوع (ميتيسو) من خلال شركة روس أويورون أكسبورت فضلاً على مذكرات التفاهم بشأن الغاز الطبيعي، فيما وقعت روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة على مذكرة تفاهم حول شراء طائرات حربية مقاتلة من نوع "سوخوي" الروسية من طراز SU35 لسلاح الجو الإماراتي كما اتفق الجانبان على اتفاقية خاصة من أجل تطوير التعاون الثنائي في مجال الإنتاج الحربي والذي سوف يقوم بتطوير الطائرات المقاتلة الروسية ـ الإماراتية من نوع MIG26 إلى الجيل الخامس، إن تطور العلاقات الخليجية مع روسيا قد أخذ أتجاها مطردًا وشاملاً بحيث لم يقتصر على التعاون في الشق العسكري بل غطى كذلك مجالات أخرى كالتعليم والعلوم وتطوير التقنية والفضاء والسياحة والطيران فضلاً عن المجالات الاقتصادية المختلفة فيما أكدت القيادات الخليجية بعمق العلاقة الاستراتيجية مع روسيا ودول المجلس التي ترمي إلى اعتبار روسيا شريكًا استراتيجيًا أساسيًا وذلك لتوسيع دول المجلس تحالفاتها العالمية، فيما استطاعت دول المجلس من زيادة التبادل التجاري بينها وبين الصين باعتبارها قوة اقتصادية واعدة حيث بلغ حجم التجارة بينهم عام ١٩٩٨(٤٢,٤٧) مليار دولار ثم أرتفع إلى (١٦٥٣,٤) مليار دولار عام٢٠١٣.

لقد خرجت دول مجلس التعاون من فوضى (الربيع العربي) أقوى من ذي قبل فهي المنظومة الوحيدة العربية الباقية والمتجددة وآخذة بالتطور فيما خسر العالم العربي قوى تقليدية كانت لها الزعامة، إذ ركزت دول المجلس في السنوات السبع المنصرمة على الأمن الخليجي والإقليمي بصفته القضية الرئيسية المرتبط بها الاقتصاد والتنمية ويمكن القول أن دول المجلس وجهت البوصلة السياسية لصالحها في الوقت التي باتت الدول العربية بحاجة إلى قيادات جديدة لكي تعبر بها ظلمات بحر (الربيع العربي) بينما إيران التي تمثل الجانب الآخر لم يرق لها ذلك فهي كانت تبني ولسنوات طوال مضت في سبيل قيامها كدولة إقليمية تسيطر وتتحكم في زمام المنطقة وتمتلك أجندة واضحة وبما لديها من تحالفات استراتيجية مع حركات الإسلام السياسي بمختلف طوائفه ومللة (السنة والشيعة) لذلك كان الموقف الخليجي بتبني عقيدة عسكرية وأمنية خليجية توفر الأمن و تحقق المصالح المشتركة تجاه وحدة ترابية وسياسية واجتماعية واقتصادية تقوم على القوة والضغوطات السياسية وتمتلك من أدوات صناعة القرار الإقليمي والدولي من خلال تحالفات قوية ومؤثرة، إيران لم تقف مكتوفة الأيدي فقد كشفت اتجاهها نحو دول المجلس ابتداءً من دعمها اللا محدود لمحاولات الانقلاب في البحرين والدعم للإرهابيين والخارجين على القانون والقتل والترويع وكذلك في شرق المملكة العربية السعودية وشبكات التجسس والخلايا في دولة الكويت (خلية العبدلي) المرتبطة بالحرس الثوري وبحزب الله اللبناني.

ولقد أتت عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية من أجل عودة الشرعية في اليمن إضافة إلى فرض قوة دول المجلس في حماية أراضيها والمضائق المائية (مضيق هرمز وباب المندب) والتي كانت قبل ذلك إيران متوغلة بالشأن اليمني بدعمها الحوثيين على جميع الأصعدة، إلا أن دول المجلس وقيامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (٢٢١٦) هو تحجيم دور إيران التوسعي وتدخلاتها السافرة في الدول العربية استكمالا للهلال الشيعي.

لقد عبرت دول المجلس مرارًا وتكرارًا رغبتها في تحسين العلاقات الخليجية-الإيرانية ولكن الجانب الإيراني لا يبدي تعاونًا في ذلك المنحى ويستمر بالتعنت فقد أقدم على اقتحام وحرق سفارة وقنصلية المملكة العربية السعودية في طهران ومشهد وكذلك إيواء العناصر الإرهابية التي تهدد أمن دول المجلس إضافة إلى توغلها في منطقة المجال الحيوي لدول المجلس والتي ترى فيه دول المجلس تهديدًا مباشرًا عليها مع تصعيد استفزازاتها بإجراء التجارب الصاروخية المهددة للسلم والأمن الإقليمي والدولي ومنها ما قامت به مؤخرًا في الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي حين أقدمت على إطلاق طهران من خلال مناوراتها البحرية صاروخًا جديدًا يحمل أسم "قدير" مضاد للحرب الإلكترونية وصاروخًا آخر يحمل أسم "نصر" قادر على تدمير الوحدات العائمة ويزن ٣ آلاف طن.

مع تطور الأزمة الحالية بين دول مجلس التعاون قامت إيران بتكثيف نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري مع قطر مستغلة التوجه القطري المخالف لباقي دول المجلس منذ ٥ يونيو٢٠١٧م، والتي استغلتها إيران لاستخدامها في خلخلة منظومة مجلس التعاون وعلى أثر ذلك قامت بمضاعفة دولة قطر أكثر مما كان عليه في السابق ضد باقي دول المجلس المقاطعة لقطر وهنا يتضح التصريح الإيراني الأخير بأنها حفظت العاصمة الدوحة من السقوط ولسان حالها تتفاخر بذلك العمل لتضيفها إلى باقي العواصم الأربع السابقة التي تفاخرت بالسيطرة عليهم، من جانب آخر نجحت طهران بالانفتاح على سلطنة عُمان من خلال معاهدات تجارية وقعت بينهم مؤخرًا كما من المنظور بأن مسقط ستظل متمسكة بفكرة الحياد من أجل الاستفادة من الأزمة الحالية اقتصاديًا الأمر الذي استغلته إيران في زيادة سلوكها العدواني ونفوذها في المنطقة لإثارة الفوضى وتهديد استقرار دول المجلس.

إن دول المجلس تجد في إيران أنها التحدي الإقليمي وستبقى كذلك إن لم تغير نهجها المعتاد، مع إنها تظل جارًا إقليميًا وتقع في منطقة استراتيجية على مشارف مضيق هرمز ومطلة على الجانب الشرقي من الخليج العربي ولديها شراكة استراتيجية مع دول إقليمية (الهند-باكستان-تركيا) بالإضافة إلى امتلاكها ترسانة عسكرية كبيرة ونظام ثيوقراطي مؤثر وكذلك عضو في منظمتي التعاون الإسلامي، وأوبك، لذلك هنا ثلاثة عوامل يجب حلها قبل اتخاذ الجانبين أي مبادرة نحو ترطيب العلاقات وتقويتها وتجاه حوار جاد يؤدي إلى تعاون إقليمي يقود إلى بناء منظومة للأمن الإقليمي والذي سينصب بدوره على الأمن الدولي ومنها:

أ- عدم التدخل في شؤون دول مجلس التعاون وبناء تقوية الثقة.

ب- وقف التصعيد في النمو العسكري التقليدي وغير التقليدي ومنه الصواريخ طويلة المدى والحاملة للرؤوس النووية.

ج- إخضاع البرنامج النووي الإيراني للوكالة الدولية للطاقة الذرية واستعماله للأغراض المدنية وليست العسكرية.

فوضى الربيع العربي عززت موقف إيران وزادت من طموحها وأطماعها في الدول العربية

لذلك من غير المأمول أن يكون هناك تعاونًا بناءً بين الجانبين حاليًا في ظل تعسف وتصعيد إيراني فج حيث ترى دول المجلس بأن النظام الثيوقراطي الحالي في إيران والذي أتى للسلطة بعد ١٩٧٩م، لا يمكن أن يغير نهجه بين عشية وضحاها فهي تأمل بأن يستطيع الشعب الإيراني من التحرر من سطوة هذا النظام القابع على صدورهم منذ ما يقارب الأربعين عامًا والذي بدد خيرات إيران على التسليح وعسكرة البلد مع ارتفاع الفقر والعوز في المجتمع الإيراني، إن إيران اليوم وأكثر من أي وقت مضى مدعوة إلى إعادة صياغة علاقاتها مع دول المجلس من التنافس والصراع إلى علاقة تقوم على أسس جديدة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل وبعيدة عن الشحن الطائفي والمذهبي . أن تحالف إيران مع دول وشعوب المنطقة سيؤدي بها في النهاية إلى بناء منظومة أمنية حقيقية توفر للجميع الحماية من أي اعتداء من خارج الإقليم وينصب في تطوير الاقتصاد والتنمية بحيث أن منطقة الخليج العربي تستحوذ على ثلث احتياطي العالم من الطاقة (النفط والغاز).

* كاتب متخصص في القانون العام والعلوم السياسية - مملكة البحرين

دول الخليج مطالبة بمراجعة توجهاتها الاقتصادية استشرافًا للمستقبل

العلاقات التجارية بين دول الخليج والهند: استكشاف الدوافع الاقتصادية للتكامل الإقليمي

التجربة الهندية في النمو والتنمية مفيدة وثرية بالدروس المستفادة، منذ الانطلاقة الأخيرة في منتصف التسعينات، والتي رفعت الناتج المحلي الإجمالي (ن م ج) بأكثر من ٥ ٪ سنويًا، الأمر الذي يعني مضاعفة الدخل المحلي في أقل من عشر سنوات، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية المتسارعة منذ عام ٢٠١٤م، والتي حققت مزيدًا من الدفع للنمو الاقتصادي، خاصة تطبيق سياسات مالية متوازنة، واستهداف التضخم من خلال السياسة النقدية، مما حسن كثيرًا من مناخ الاستثمار، وحقق بيئة مستقرة للأعمال. وقد نجحت الهند في تحقيق تنمية شاملة واحتوائية، انتشلت بموجبها نحو ١٤٠ مليونًا من السكان من هوة الفقر المدقع، في أقل من ١٠ سنوات، معتمدة على برامج مكثفة للرفاه والضمان الاجتماعي، بما فيها دعم أسعار الغذاء، ودعم أسعار الطاقة، والأسمدة، ولديها أكبر برنامج في العالم لضمان حق العمل "right to work" في المناطق الريفية، واستمرت في إصلاح هذه النظم مستهدفة الأكثر فقرًا والأشد احتياجًا، وخفضت كثيرًا من التكاليف الإدارية، والفساد، ودعم الشمول المالي.

د. محمد البنا

طبقت الهند برنامج إصلاح ضريبي مكثف لتحقيق مزيد من الإيرادات الضريبية، اللازمة لتمويل الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، والبنية التحتية المادية، وشجعت الشركات على مزيد من الاستثمارات والتوسع في الأعمال، وتحقيق مزيد من إعادة التوزيع الفعال، وتقوية مقدرة الولايات والمحليات على الاستجابة لاحتياجات السكان الأساسية.

ونتيجة لكل هذه الإصلاحات فإن الاقتصاد الهندي سيتجاوز نظيريه البريطاني والفرنسي، ليحتل المركز الخامس بعد الأربعة الكبار، الولايات المتحدة، والصين واليابان وألمانيا، عام ٢٠١٨م، كما جاء في دراسة مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال التجارية، بل وتتوقع الدراسة إذا استمر معدل النمو عند مستوياته الحالية ٧,٦ ٪ سنويًا أن تحتل الهند المرتبة الثالثة بين أكبر الإقتصادات في العالم بحلول ٢٠٣٢م.

وكما جاء في هذه الدراسة فإن النمو العالمي ستسيطر عليه الاقتصادات الآسيوية، ولا سيما الهند والصين واليابان، وتوقعت أيضًا أن تصل الهند لمرتبة أكبر اقتصاد في العالم، في وقت ما في النصف الثاني من هذا القرن، متجاوزة الولايات المتحدة والصين، وستظل الهند الأعلى نموًا بين الاقتصادات الكبيرة، حيث سيتراوح معدل النمو الاقتصادي ما بين ٦,٧٥ ٪ ٧,٥ ٪ خلال العالم الحالي ٢٠١٨م.

وفي عصر العولمة، والاقتصادات المفتوحة، وأهمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول العالم، لا يمكن تجاهل دول المنطقة التي بدأت وستظل تقود النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، في أواخر القرن العشرين، والقرن الحادي والعشرين، وهي منطقة جنوب شرق آسيا، والدول هي اليابان والهند والصين.

وعلى وجه التحديد فإن الهند من بين دول المنطقة، ستظل الأسرع من حيث معدل النمو الاقتصادي، والأكبر من حيث حجم الاقتصاد الوطني في العالم، فاليابان رغم تطورها وسبقها لجيرانها في محراب النمو والتقدم الاقتصادي، لكن معدلات النمو بها، مثلها مثل الاقتصادات الغربية، مستقرة عند مستويات منخفضة، كعادة الدول التي أحرزت سبقًا في التقدم الاقتصادي، كما أن الصين التي حققت معجزتها خلال الثلاثين عامًا الماضية، بدأت تعيش مرحلة النضج الاقتصادي، وتعاني من انخفاض معدلات النمو التي حققت فيها سبقًا غير معهود، نتيجة ارتفاع مستويات الأجور، واهتمام قوة العمل بوقت الفراغ، والتحول إلى اقتصاد ناضج متقدم.

ورغم كل ذلك فإن التجربة التنموية في الهند تواجه بعدد من الأخطار على المستوى العالمي، أهمها المخاوف من ارتفاع أسعار الطاقة خاصة البترول والغاز، وتوتر العلاقات التجارية بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم، وتنامي الاتجاهات الحمائية.

ومن هنا فإن من أهم التحديات التي تواجه التجربة التنموية الهندية، توفير مصدر رخيص للطاقة، لتلبية احتياجاتها التنموية، والمحافظة على استمرار معدلات النمو المرتفعة في المستقبل، خاصة وأن الهند تحتاج إلى الغاز لاستخدامات متعددة.

ويذكر أن الغاز الطبيعي رغم تداوله في العالم بمركز الصناعة القديمة للطاقة منذ نصف قرن، إلا أن مركز الهند لا يزال في مرحلة مبكرة، نتيجة لغياب الهند عن الجولة الأولى من نمو تجارة الغاز الطبيعي المسال، ومع ذلك، وعلى مدى فترة قصيرة من الزمن، ارتفع استخدام الغاز الطبيعي المسال في الهند بشكل كبير.

نهايات الحقبة البترولية وبدايات مرحلة جديدة من التنمية

مع هبوط أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، منذ العام ٢٠١٤م، واستمرار الوضع حتى الأن، وتوقع استمراره، وبدء عهد جديد لمصادر الطاقة الرخيصة، كان على دول الخليج العربية، أن تراجع خططها وتوجهاتها الاقتصادية، تداركًا للواقع، واستشرافًا للمستقبل، متمثلا في التحول نحو اقتصادات متنوعة مصادر الدخل، لذى سعت لتحقيقه منذ البدايات الأولى للحقبة البترولية، لكنه لم يتحقق، وكشفت عنه بدايات حقبة الطاقة الرخيصة عالميًا.

ففي البحرين لا يزال معدل النمو بطيئًا ولا يزال عجز الموازنة العامة كبيرًا، وقد تحول الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز، وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي مع وجود ضغوط كبيرة على ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. وتبع ذلك جهودًا من جانب الحكومة لضبط المالية العامة في مواجهة انخفاض أسعار النفط .

وفي الكويت، تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ ٣٪ في عام ٢٠١٦م، مدعومًا بارتفاع إنتاج النفط وتنفيذ خطة التنمية، حيث ساعد التعافي الجزئي في أسعار النفط على تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، ومن المتوقع أن تستمر مشروعات البنية التحتية الكبيرة في دعم النمو في الأمد القريب إلى المتوسط، في ظل التحديات الرئيسية الناجمة عن الاعتماد الشديد على قطاع النفط ومشتقاته.

أما في عمان فلا يزال انخفاض أسعار النفط يؤثر على الاقتصاد العماني، ومن المحتمل أن يؤدي استمرار الحكومة في التزامها بإجراءات التقشف إلى انخفاض أكبر في معدل النمو، ولا يزال عجز كل من الموازنة العامة والحساب الجاري كبيراً، ما يدفع عمان إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، لكن من المتوقع انتعاش النمو في عام ٢٠١٨م، حيث تعلق عمان الأمل ضمن خطة التنويع الاقتصادي على قطاعي الثروة السمكية والسياحة.

وفي قطر ومع استمرار انخفاض أسعار الطاقة العالمية، تحولت أرصدة الموازنة والحساب الجاري إلى تسجيل عجز، وقامت الحكومة على أثر ذلك بتخفيض الإنفاق الحالي وإصلاح نظام الدعم، لكن استمرار الإنفاق على المشاريع الرأسمالية يؤدي إلى تعزيز النمو، ولا تزال الاحتياطيات المالية كبيرة أيضًا، وفي ظل عدم وضوح الآفاق على المدى المتوسط لقطاع النفط والغاز، يعد تنويع أنشطة الاقتصاد الوطني أمرًا بالغ الأهمية.

وفي السعودية لا يزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختبارًا لمدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود، حيث قامت الحكومة بعدة إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق مبادرات إصلاحية كبرى من أجل التصدي للتحديات المتنامية التي يفرضها الواقع الجديد في أسواق النفط، فأطلقت مبادرتها الأولى ممثلة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠، لضبط أوضاع المالية العامة، على حساب النمو الذي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإنفاق العام.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فإنه من شأن خفض إنتاج النفط الذي قررته منظمة أوبك أن يحد من النمو في ٢٠١٧م، لكن مع توقع ارتفاع أسعار الخام، وتحسين الطاقة الإنتاجية النفطية، وزيادة الاستثمارات، من المنتظر أن يتعافى النمو في الأجل المتوسط، ومع ذلك، يمثل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع السيولة الإقليمية أبرز المخاطر بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية، حيث تستمر أسعار النفط المنخفضة إضافة إلى تدابير التقشف المالي في الضغط على اقتصاد الإمارات.

من هنا فإن الارتقاء باقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الاقتصادات الريعية، نحو اقتصادات قائمة على المعرفة، يتطلب ملاحقة العصر والتحول نحو اقتادات قائمة على المعرفة، والاعتماد على تكنولوجيا متقدمة وموارد بشرية قادرة على استيعاب المعارف الحديثة، ووضع آليات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وزيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها وتوسيع مجالات التعاون مع التجارب التنموية الناجحة.

مجالات التعاون المحتملة بين دول مجلس التعاون والهند

مما لا شك فيه أن التحول في العلاقات التجارية بين دول الخليج والهند من تجارة التوابل ثم الحرير واللؤلؤ المستخرج

من الخليج العربي، إلى تجارة النفط والبضائع الأخرى، ليس إلا دليلاً على امتداد جذور تلك العلاقات في عمق التاريخ، ومؤشرًا على استمرارها وتطورها إلى مجالات أخرى مع التطور الاقتصادي.

فالهند تقود النمو الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر، خلفًا للصين، مرتكزة على اقتصاد قائم على المعرفة، وقوة عمل مزودة بالمعارف الحديثة، والمهارات العالية، وتغير هيكلها الاقتصادي من الزراعة والصناعات الأساسية كالحديد والصلب إلى صناعة البرمجيات والالكترونيات.

وليس أدل على ذلك من توقيع الاتفاقية الإطارية حول التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند في أغسطس ٢٠٠٥م، لبحث إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة، والتي متى أقيمت فسوف تمثل نقلة نوعية في مجال التعاون التجاري بين الطرفين.

في ضوء أوجه القصور الهيكلية في مصادر الطاقة المحلية في الهند، فإنه يتعين عليها أن تعتمد على الواردات الثابتة من الغاز الطبيعي المسال لتلبية احتياجات مشاريع التنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية في الهند.

ولعله من الأهمية بمكان أن يكون لدى مصدري الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية مشتركه لزيادة حصة الغاز الطبيعي المسال في أسواق الطاقة في الهند، حيث من المتوقع، مع تزايد طلب الهند على الطاقة، أن يشهد العقد المقبل مستويات أعلى من الاستهلاك للطاقة.

وفي السياق نفسه، تستعد كل من إيران وروسيا لوضع أنفسهم في مقدمة مصدري الطاقة لاستيفاء احتياجات الهند من الطاقة، ولاسيما في مجال الغاز الطبيعي المسال، وفضلاً عن ذلك، فإن كارتل الغاز الطبيعي المسال (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وأستراليا) يسارع هو الآخر في استكشاف قدرات استيعاب أسواق الطاقة في آسيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الهند هي ثالث أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين، ولن تسمح الهند بأن تكون إمداداتها من الطاقة سببًا في تعطيل انطلاقتها التنموية، الأمر الذي يفسر تصميمها على تحقيق التوازن بين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

تجربة الهند في دعم قطاع الصناعات الصغيرة

تمتاز التجربة الهندية بالتقدم في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل مجالاً واسعا للتعاون، حيث تعتبر الهند من الدول ذات الخبرة المتميزة في مجال هذه المشروعات، وقطعت شوطًا كبيرًا في تشجيعها، في الوقت الذي تسعى رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، إلى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة أهميتها في توفير فرص عمل أمام الشباب والداخلين الجدد في سوق العمل.

ومن أهم الدروس المستفادة من التجربة الهندية تعدد أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في توفير قدر من الحماية،

حيث أصدرت الحكومة قرارًا يضمن عدم منافسة الكيانات الأكبر لها وبالتالي تحقيق الحماية والاستقرار.

كما وفرت لها مصادر تمويل مناسبة، حيث سمح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية، وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة، إضافة إلى توفير البنية الأساسية في مجال الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، والمساعدة في عملية التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

وتتميز التجربة الهندية في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بارتفاع نسبة منتجات الصناعات الصغيرة من السلع الهندسية فائقة الجودة، (٣٥٪ من إجمالي الناتج) وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار، كما عمدت الحكومة الهندية إلى إقامة صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا.

الهند تقود النمو العالمي مرتكزة على اقتصاد المعرفة وهيكل اقتصادي جديد

دروس مستفادة لإنجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠

يفتح تقدم الهند في مجال تقنية المعلومات والكمبيوتر والصناعات الملحقة، فرصًا للتعاون في إقامة مشاريع مشتركة في تلك الصناعات، بما يدعم تحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية، إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكارات التقنية، مستفيدين من التقنية الهندية المتطورة في هذا المجال من جهة، ومن المزايا الكبيرة التي تمنحها المملكة للمستثمرين، ومن مخرجات العملية التعليمية في الجامعات السعودية التي قطعت شوطًا كبيرًا باتجاه تشجيع الابتكارات التقنية لدى منسوبيها وطلابها وخريجيها، وإقامة مشروعات مشتركة مع الشركات الهندية، قائمة على المعرفة، خاصة في قطاع الفضاء، والزراعة، والصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية.

وفي سعي السعودية للتحول نحو اقتصاد متنوع مصادر الدخل، فإن التجربة الهندية تقدم دروسًا هامة في هذا المجال، حيث ينمو الاقتصاد الهندي حاليًا بأكثر من ٧٪ سنويًا مرتكزًا أساسًا على النمو في القطاع الصناعي والتصديري، مما كان له أثره الملموس في تحسن موقف ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، الأمر الذي يشكل حجر الأساس في برنامج التحول الوطني السعودي ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

كذلك فإن السوق السعودية مفتوحة للشركات الهندية للمساهمة والمنافسة في مشروعات البنية الأساسية والخدمات الإجتماعية، إضافة إلى مجالات توليد الطاقة والصناعات المعدنية والتكنولوجيات الحديثة.

ومن المجالات الواعدة للتعاون بين الهند والسعودية تطوير التعليم الجامعي، وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم المتطورة ومؤسسات البحث العلمي في الهند والجامعات السعودية، في مجالات تبادل خبرات أعضاء هيأة التدريس، والمراكز البحثية، وإجراء بحوث مشتركة في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والزراعة في البيئة الصحراوية والتنمية الحضرية ونظم الرعاية الصحية المتقدمة، التي توليها رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهمية خاصة.

وتعتبر الجامعات الهندية ونظام التعليم الأساسي بها، معملاً فاعلاً لإعداد المهارات والخبرات البشرية الفنية، حيث تنخفض بها تكلفة التعليم والتدريب لفرصة العمالة الواحدة (وبنفس الجودة) بنحو ١٠٪ عنها في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما تنخفض تكلفة إدخال الميكنة الحديثة والمعرفة المستندة على درجة عالية من التعليم في بعض مناطق الهند الغربية عن مثيلتها في الولايات المتحدة بنحو ١٥٪.

كما يمثل تشجيع تدفق الاستثمارات السعودية في الهند مجالاً خصبًا، لمزيد من التعاون بين البلدين، في مجالات الطاقة وقطاع الخدمات والصناعات المعدنية والعقارات والإنشاءات، خاصة وأن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند يضم أكثر من ٣ ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة ٣٥٪ من حجم المنتجات الهندية، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع ١١,٣٪ سنويًا وهو معدل يتجاوز بكثير ما حققه قطاع الصناعات الثقيلة.

المزايا المتبادلة من التعاون الخليجي الهندي

ترتكز المزايا المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند على بعدين رئيسين:

البعد الأول هو أهمية الاقتصاد الهندي على الصعيد العالمي، وتسارع معدلات النمو بها، وتجربتها الثرية فيما يتعلق بالتطور التقني، والابتكارات التقنية، وأهمية التعليم والبحث العلمي، ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي في الهند والجامعات السعودية من المجالات الواعدة للتعاون بين البلدين

البعد الثاني أن أهمية دول الخليج الاقتصادية لم تعد قاصرة على توفير مصادر الطاقة، أو كونها سوقًا واسعة للمنتجات المصنعة، بل تطمح لأن تكون شريكًا تجاريًا بالمعنى الواسع، حيث تشكل تدفقات رؤوس الأموال الخليجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الهندي، كما أن نجاح سياسات الحكومات نحو تنويع هياكل الاقتصادات الخليجية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، يفتح مجالات أوسع للتبادل التجاري مع الهند.

وتاريخيًا انطلق اهتمام الهند بالتعاون الاقتصادي مع دول الخليج، من تأمين تدفق واردات النفط والغاز، واستيعاب منطقة الخليج للعمالة الهندية، خاصة في السعودية، والإمارات، وما يترتب عليها من تحويلات تدعم الاقتصاد الهندي، وتزيد من الاحتياطات من النقد الأجنبي وتحقق استقرارًا لأسعار صرف الروبية الهندية، حيث تقدر تحويلاتهم السنوية بنحو ١٥ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل قوة كبيرة في الاقتصاد الهندي وخاصة القطاع المصرفي منه.

أما الدوافع الاقتصادية لدول الخليج العربية للتعاون مع الهند فقد تزايدت بعد حقبة الطفرات البترولية، حيث أصبحت دول الخليج قوة اقتصادية على المستوى العالمي، ويكفي الإشارة إلى انضمام السعودية لمجموعة العشرين والتي تشكل أكبر الاقتصادات العالمية، وأكثرها تأثيرًا في الاقتصاد العالمي، وفي ظل العولمة أصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر تواصلاً واندماجًا في الاقتصاد الدولي، وتطورت علاقاتها الاقتصادية بعدد كبير من بلدان العالم ومن بينها الهند التي تحتل مكانة متقدمة في شبكة العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلدان الخليج تاريخيًا ولأسباب جغرافية.

فرص نجاح منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والهند

يدعم عامل الجغرافيا نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كما تقوم العلاقات التاريخية بدور هام في هذا المجال، لكن انطلاقة الاقتصاد الهندي في الوقت الحاضر، وتصميم دول الخليج العربية على تنويع هياكل اقتصاداتها، وبناء اقتصادات قائمة على المعرفة، وانفتاحها على العالم الخارجي ، يوفر أسسًا جديدة لإمكانات نجاح إقامة منطقة تجارة حرة بين المنطقتين، ويفتح أفاقًا أرحب للتعاون الاقتصادي بين اقتصادات حديثة ومتنوعة.

ففي الوقت الذي تتطلب فيه الانطلاقة الهندية علاقات اقتصادية واسعة خاصة مع دول الجوار، تسعى دول الخليج العربية، إلى تنويع مصادر الدخل بها وتنويع بنيتها الاقتصادية، وهو ما يتطلب زيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها، من خلال انفتاحها على العالم الخارجي، وتوسيع دائرة علاقاتها التجارية، والاستفادة من التجارب التنموية الناجحة.

ورغم تباين هياكل الاقتصادات الخليجية، عن نظيرها الاقتصاد الهندي، في الوقت الحالي، فلا تزال هناك فرص لنجاح التكتل الإقليمي، أيا كانت صور هذا التكتل، خاصة مع ما يحققه الاقتصاد الهندي من معدلات نمو هي الأعلى عالميًا، وتطورات الصادرات الهندية، وتزايد الاندماج الاقتصادي الهندي في الاقتصاد العالمي على نحو قوي، حيث تحتل بلدان مجلس التعاون الخليجي مكانة مهمة في قائمة الشركاء الاقتصاديين للهند، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي في مجموعها ثالث أكبر مصدر للسلع إلى الهند بعد الصين والولايات المتحدة.

ويشكل القرب الجغرافي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الهند، وسهولة نقل السلع والأشخاص بين الطرفين عبر الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، عنصرًا داعمًا في نجاح التكتل الإقليمي، نظرًا لانخفاض نفقات النقل والتأمين على التجارة السلعية والسياحة، وانتقال العمالة بين الطرفين، وتدفق رؤوس الأموال في الاتجاهين، وتوفر الخطوط الملاحية والخطوط الجوية التي تربط بلدان الخليج بالهند بصورة تسهل حركة البضائع والأشخاص بينهما.

وتدرك الحكومة الهندية ذلك جيدًا مما جعلها تمد جسور التعاون غربًا باتجاه الخليج العربي، ومنطقة الخليج تحديدًا وما وراءها، سواء للأسباب التقليدية المتعلقة بوارداتها من النفط والغاز، من دول الخليج، أو صادرات العمالة الهندية إلى دول مجلس التعاون، أو بسبب متطلبات نجاح النهضة الحديثة بالهند، وتسارع معدلات النمو ومن ثم تزايد احتياجاتها من النفط الرخيص، والغاز المسال، الأمر الذي يستوجب المضي قدمًا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي.

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة المنوفية ـ والمستشار الاقتصادي لجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية سابقًا

إيران كانت مستعدة للموافقة على اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني عام ١٩٩٣

اختراق إسرائيل للنظام الإقليمي العربي وتأثيره على العلاقات العربية ودول الجوار

قال ديفيد بن غورين أول رئيس وزراء لإسرائيل " يمكن لإسرائيل أن تربح مئة معركة ولكنها سوف لن تحل مشاكلها، ولكن إذا ربح العرب معركة واحدة معنى ذلك نهاية إسرائيل""، ولذلك ردد بن غوريون أكثر من مرة إن إسرائيل ليس لها سياسية خارجية أو سياسة داخلية ولكن لها سياسة أمنية. وقال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحق شامير " طالما أن هناك قوة هناك سلام، فالقوة تعطي الفرصة لتحقيق السلام. والأمن في المفهوم الإسرائيلي ليس الحدود أو حماية الأرض والسياد، بل مسألة البقاء، فهي دولة قامت على اغتصاب الأرض العربية، ولذلك يبقى هاجسها الأمن وامتلال القوة من أجل البقاء والتوسع واستمرار الاستيطان.

د. أحمد سليم البرصان

وتبنت إسرائيل الاستراتيجية التي تحقق لها القوة بعدة وسائل: بناء القوة العسكرية وامتلاك السلاح النووي حيث بدأت في بناء المفاعل النووي الإسرائيلي منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، والاعتماد على دولة كبرى لحمايتها، فقام المشروع الصهيوني على بريطانيا بإعلان وعد بلفور ١٩١٧م، ثم انتداب بريطانيا على فلسطين لتنفيذ الوعد، وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت في اعتمادها على الولايات المتحدة لإمدادها بالمال والسلاح والدعم السياسي في المحافل الدولية حتى الآن.

استراتيجية الأطراف الإسرائيلية ودعم الأقليات

كانت استراتيجية إسرائيل منذ إعلانها عام ١٩٤٨م، بل قبل الإعلان في عهد الوكالة اليهودية، تقوم على استغلال الأقليات العرقية والدينية في الدول العربية من أجل أن يكون ميزان القوى لصالحها، كما أنها تبنت أستراتيجية الأطراف مع دول الجوار العربي لإثارة المشاكل للدول العربية مع جيرانها لأجل توازن القوى الإقليمي، فكانت استراتيجية الأطراف Peripheral Strategy التي أعلنها بن غوريون في إقامة علاقات مع إيران الشاه وتركيا الكمالية ومع إثيوبيا في القرن الإفريقي، ولا زالت هذه الاستراتيجية قائمة ولكنها تتبدل وتتغير مع الظروف الدولية والإقليمية، فتبنت استراتيجية الأطراف الجديدة بتوطيد العلاقات مع الهند وبعض الدول في آسيا الوسطى ودول البلقان ودول إفريقية، بعد أن فقدت استراتيجية الأطراف السابقة فعاليتها مع سقوط الشاه وتغير الظروف السياسية في تركيا.

فقد أثارت إسرائيل التوتر بين إيران والعراق حول شط العرب ودعمت الأكراد بالتعاون بين الموساد الإسرائيلي والسفاك الإيراني، كما أثارت المشاكل بين تركيا وسوريا واتخذت من لواء الاسكندرون مكانًا للتجسس على سوريا، وحرضت إثيوبيا على مصر وشجعتها على بناء السدود على منابع النيل لتهديد الأمن القومي المصري من خلال الأمن المائي لمياه النيل لإضعاف مصر اقتصاديًا وشاركت الشركات الإسرائيلية في بناء هذه السدود.

استراتيجية الأطراف الجديدة: الهند واليونان والبلقان

ومن خلال استراتيجية الأطراف الجديدة، بعدما فقدت إيران الشاه ومع التحولات السياسية في تركيا وتولي حزب العدالة والتنمية الحكم ٢٠٠٢م، توجهت لتوطيد علاقتها مع الهند في مجال الصناعات العسكرية والاقتصادية وتكررت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الهنود والإسرائيلين كزيارة رئيس الوزراء مودي لإسرائيل في يوليو ٢٠١٧م، وتحاول إسرائيل جر الهند لتعاون وتوازن ضد باكستان وإيران وعلى أمل استغلال الهند في التطبيع مع دول الخليج، ولكن الهند أكثر حذرًا في تعاونها مع إسرائيل ففي الموقف السياسي صوتت في الجمعية العامة ضد ضم إسرائيل للقدس وضد قرار الرئيس الأمريكي ترامب في نقل السفارة الأمريكية للقدس، فالهند

تراعي وجود حوالي ٢٠٠ مليون مسلم فيها والعمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي ولكنها تتعاون مع إسرائيل في مجال الصناعات العسكرية والتعاون الاستخباراتي تحت ذريعة مواجهة الإرهاب، وقام رئيس وزراء الهند مودي بزيارة لفلسطين والأردن في فبراير الحالي لإحداث توازن في علاقته بين العرب وإسرائيل.

وقامت إسرائيل بمحاولة لبناء علاقات اقتصادية وسياسية مع بعض دول آسيا الوسطى، فقد زار رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو كل من أذربيجان وكازاخستان، في ديسمبر ٢٠١٦م، وتعتبر زيارته لأذربيجان الثانية بعد زيارة ١٩٩٧م، ولها مدلولها الاستراتيجي بسبب حدود أذربيجان للجمهورية الإسلامية الإيرانية وحسب صحيفة معاريف الإسرائيلية فإن الأراضي الأذارية تستضيف قاعدة كبرى تتبع جهاز الاستخبارات والعمليات الخاصة (الموساد) ومنها تستطيع اختراق إيران خاصة أن جل سكان أذربيجان من الشيعة مما يقلق إيران خاصة مع عمليات الاغتيالات التي تمت لبعض علماء الذرة الإيرانيين. وكانت الزيارة لكازاخستان الأولى في محاولة لتوطيد العلاقات الاقتصادية ومحاولة اختراق للدول الإسلامية في آسيا الوسطى؟

وتسعى إسرائيل ضمن الاستراتيجية الجديدة توطيد العلاقة مع اليونان بسبب توتر علاقة إسرائيل مع تركيا، ولتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع اليونان، زار وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان أثينا نوفمبر ٢٠١٧م، وعقد اتفاقًا مع وزيري الدفاع اليوناني والقبرصي للتعاون الاستراتيجي في شرق المتوسط تحت شعار محور الاستقرار Axis of Stability، وتأتي زيارة ليبرمان في ظل علاقات إسرائيل المتوترة مع تركيا وخلافات الأخيرة مع كل من اليونان وقبرص، فإسرائيل تلعب على جميع الخطوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتعزز مكانتها الإقليمية والدولية، تقوم على القاعدة الاستراتيجية " إذا لم تستطع أن تكسب حليفًا فلا تكسب خصمًا " خاصة في ظل العزلة السياسية التي تواجهها بسبب احتلالها الأراضي العربية وجرائمها في فلسطين المحتلة.

اختراق النظام الإقليمي العربي

إن الاختراق للنظام الإقليمي العربي كان هدفًا استراتيجيًا لإسرائيل منذ قيامها، وكانت رؤية بن غوريون أن إسرائيل تعيش في محيط سني، ولذلك كانت ترى دعم الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي، الأكراد في العراق ودعم المعارضة في جنوب السودان وتوطيد العلاقة مع الموارنة في لبنان، ففي مراسلات موشيه شاريت مع بن غوريون، كان التفكير في البحث عن ضابط مسيحي يسيطر على لبنان لأن تكون دولة مسيحية على غرار إسرائيل، وفي النهاية كانت مع غزو لبنان عام ١٩٨٢م، راهنت إسرائيل على بشير الجميل لأن يكون رجلها في لبنان، حيث دعمت الكتائب في لبنان ضد الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن رهانها فشل باغتيال بشير الجميل، وجندت قبل ذلك أثناء الحرب الأهلية الجنرال سعد حداد في جنوب لبنان عميلاً لها تحت شعار جيش لبنان الجنوبي ١٩٧٦م، وبعد وفاته ساعدت أنطوان لحد ليكون في مواجهة قوات منظمة التحرير الفلسطينية وقوات حركة أمل ولكنها فشلت أيضًا مع تحرير جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠م.

وخلال الحرب الباردة العربية التي شهدتها الدول العربية خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، عملت إسرائيل على اختراق النظام الإقليمي العربي من خلال الخلافات العربية ـ العربية، فكانت هناك علاقات سرية لإسرائيل مع المغرب وكما نشرت صحيفة" يديعوت أحرونوت" فقد اعترف رافي إيتان أحد رجال الموساد الإسرائيلي في شهر فبراير الماضي (٢٠١٨م) بأنها شاركت في اغتيال المعارض المغربي المهدي بن بركة في باريس أكتوبر ١٩٦٥م، ولكن الاختراق الإسرائيلي الخطير كان بزيارة الرئيس المصري لإسرائيل نوفمبر ١٩٧٧م، وكان الهدف الإسرائيلي من السلام مع مصر كما قال مناحيم بيغن إخراج مصر من المواجهة العسكرية مع إسرائيل بتقييدها بمعاهدة كما حدث بمعاهدة كامب ديفيد التي وقعت ١٩٧٩م، واستغلت إسرائيل خلافات الزعيم الليبي معمر القذافي مع الرئيس المصري، وسربت معلومات أن القذافي يخطط لاغتيال الرئيس السادات (Heikal, Autumn of Fury1983, pp.94-95)، مما دفع الرئيس السادات بإرسال مدير المخابرات المصرية للقاء رئيس الموساد سرًا في المغرب، مما دفع السادات بتوجيه ضربات جوية للحدود الليبية، وكانت إسرائيل –ولا زالت– تعتبر الخطر الرئيس من الجيش المصري أكبر جيش عربي وخاضت معه أربعة حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و١٩٧٣م، واعتبرت أنه لا حرب عربية بدون مصر ، رغم أنها تعرف أنه سلامًا باردًا لأن الشعب المصري ورغم أربعة عقود على معاهدة كامب ديفيد يرفض التطبيع.

وإثر تفاقم الخلافات العربية بعد احتلال العراق دولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠ م، وما ترتب على ذلك التدخل العسكري الأمريكي " عاصفة الصحراء " أضعفت الموقف العربي، ومع عدم الثقة بين الدول العربية، أصبح الأمن الوطني لبعض الدول العربية تراه من منطلق التعاون مع الدول الكبرى، ولذلك أقيمت القواعد العسكرية في المنطقة العربية وخاصة في دول مجلس التعاون، ودفع بالدول العربية وإسرائيل لحضور مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١م، تحت المظلة الأمريكية السوفيتية.

استغلت إيران خلل التوازن الاستراتيجي في المنطقة والفراغ الاستراتيجي الذي تركه احتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان ٢٠٠١م، بالتمدد الإيراني، في كل من العراق وسوريا ولبنان وأصبحت بعض الدول العربية تجد أن الخطر على أمنها الوطني قادم من إيران ومحاولتها امتلاك السلاح النووي الذي

اعتبرته دول الإقليم يهدد أمنها مستقبلاً ، وطرح العاهل الأردني خطر الهلال الشيعي من طهران إلى بغداد ودمشق وبيروت، ولذلك استغلت إسرائيل هذا القلق لاختراق منظومة الدول العربية، في محاولة لإقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية معها؟

اتفاق أوسلو والاختراق الإسرائيلي

أدت اتفاقية أوسلو سبتمبر ١٩٩٣م، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والتي وقعت في واشنطن، مبررًا لبعض الدول العربية وغير العربية لإعادة النظر في علاقاتها السياسية مع إسرائيل على اعتبار أن الطرف الرئيس في الصراع العربي الإسرائيلي وهي منظمة التحرير الفلسطينية عقدت اتفاقية سلام، ثم عقدت اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل، أتفاقية وادي عربة ١٩٩٤م، وفتحت مكاتب ارتباط لإسرائيل في كل من قطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، فحققت إسرائيل من إتفاقية أوسلو مزايا استراتيجية واقتصادية وسياسية، وبقيت تسيطر على الضفة الغربية، وتشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية ولم تنفذ إسرائيل من اتفاق أوسلو ما يؤدي لاقامة دولة فلسطينية بل زادت في بناء المستوطنات واحكمت سيطرتها الأمنية في فلسطين، مستغلة الانقسام والضعف العربي والخلافات بين بعض الدول العربية والدول الإقليمية ؟

إسرائيل واللعبة السياسية: الشيعة والسنة

رغم أن الولايات المتحدة جاءت بالأحزاب الشيعية إلى السلطة في العراق، وحجمت السنة فيه وحلت الجيش العراقي، لأن حل الجيش يأتي في مصلحة إسرائيل، علما بأن مؤيدي إسرائيل هم الذين كانوا وراء دفع إدارة بوش الابن لاحتلال العراق، واختراق الموساد الإسرائيلي العراق وبالذات كردستان العراق. أخذت إسرائيل تلعب على ورقة التهديد الإيراني على المنطقة، وكانت الدولة الوحيدة التي تدعو الولايات المتحدة لتدمير المفاعل النووي الإيراني، وأخذت تروج أن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط والتهديد قادم من إيران وليس احتلالها فلسطين، وأخذت تؤكد أن الخطر الإيراني يهدد الدول السنية وخاصة في دول الخليج، وبالتالي أصبح الإعلام الإسرائيلي ومراكز الأبحاث الإسرائيلية وتصريحات السياسيين تدعو للتعاون بين إسرائيل والدول السنية، واعتبرت ذلك وسيلة لاختراق الأسواق الخليجية والتعاون الأمني بينها. ولكن تبقى القضية الفلسطينية هي القضية الرئيسة التي لن تدفع لتطبيع أو علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وكما يقول كريستيان أولريئسن، الخبير في شؤون الخليج بمعهد جيمس بيكر للسياسات العامة، التابع لجامعة رايس "إن إقامة علاقات دبلوماسية أو رسمية بين إسرائيل ودول الخليج لن تحصل في غياب اختراق كبير بالموضوع الفلسطيني"، لكنه يتوقع أن تصبح الروابط الاقتصادية والأمنية أكثر انفتاحًا خلال السنوات المقبلة.

ولقد أصبحت دول الخليج في حالة غير مرضية سياسيًا مع وصول ترامب إلى الرئاسة الأمريكية الذي أخذ يهدد منذ حملته الانتخابية بدفعها تكاليف ما يعتبره الحماية الأمريكية والتهديد بقانون جاستا، مما دفع بعض النخب السياسية بمحاولة احتواء ترامب، خاصة أن كل المسؤولين عن ملف الشرق الأوسط وخاصة الملف الفلسطيني هم من اليهود الأمريكيين المقربين له، فأصبح القريب من ترامب اللوبي اليهودي ما يطلق عليه أستاذ العلاقات الدولية الراحل ستيف والتز Bandwagoning، أي التحالف مع القوي اتقاء لشره، لأن ترامب متقلب الأدوار ، والتأثير اليهودي قوي عليه، مثل جاريد كوشنر زوج ابنته، الذي أصبح مسؤولاً عن ملف الصراع العربي الإسرائيلي ومستشارًا، والسفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان من اليهود المؤيدين للاستيطان.

وكان لانسحاب إدارة الرئيس أوباما من الشرق الأوسط التوجه شرقًا للمحور الآسيوي، إحدى أسباب قلق دول مجلس التعاون، فمبدأ أوباما يعني أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكريًا في الأزمة السورية وحتى الشرق الأوسط عامة، كما أن أوباما عمل تحقيق الاتفاق النووي الإيراني ٢٠١٥م، (اتفاق ٥+١)، مما أقلق بعض دول المنطقة واستغلت إسرائيل سياسة أوباما وأخذت تروج لمبدأ عدو عدوي صديقي، على اعتبار أنها تقف ضد الخطر الإيراني وهي مقولة مضللة لأن إسرائيل وعلى لسان المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم إن ضربة عسكرية لإيران تعتبر عملية انتحارية، ولكنها تريد أن تتدخل الولايات المتحدة عسكريًا، والأخيرة لن تتدخل عسكريًا ضد إيران، لأن التدخل العسكري يعني دخول المنطقة في الفوضى وعدم الاستقرار واضطراب خطوط النفط.

الولايات المتحدة وإيران والخليج

إن الولايات المتحدة دولة برجماتية وعلاقاتها مع إيران تتميز بالتعقيد بين السر والعلانية، كانت إيران جيت عام ١٩٨٥م، عندما اتصلت لأدارة ريغان لعقد صفقة بشأن الرهائن في لبنان، ثم أدارة بوش الابن وتعاونت مع إيران في العراق وأفغانستان، ونسقت أمنيًا

التحولات السياسية في المنطقة دفعت إسرائيل لتوطيد علاقتها مع الهند في مجال الصناعات العسكرية والاقتصادية

مع إيران في العراق، وجاءت إدارة أوباما وأقامت اتصالات سرية مباشرة مع طهران وكانت بعض هذه اللقاءات في سلطنة عمان من أجل التمهيد للتوصل لاتفاق مع إيران حول المفاعل النووي كما حدث لاحقًا، ورغم أن إدارة ترامب انتقدت الاتفاقية وهدد أنه سيلغي الاتفاق حال انتخابة للرئاسة إلا أنه ما زال يسير على خطى إدارة أوباما ورفض الدول الخمس المشاركة للاتفاق إلغاءه أو حتى مناقشة تعديله، ولذلك فالولايات المتحدة ليست مستعدة لمواجهة عسكرية مع إيران.

أما إسرائيل فكما يقول تريتا بارسي فإن اختلاق التهديد الإيراني جاء لأبعاد داخلية إسرائيلية للصراعات الحزبية حول اتفاقية السلام مع الفلسطينيين، وأن إسرائيل ليست مستعدة لمغامرة عسكرية مع إيران، ويقول بارسي في (كتابه خسارة عدو ٢٠١٧م، إن إيران كانت مستعدة للموافقة على اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني في عام ١٩٩٣م، إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول دور إيراني في المنطقة؟ ولكن الولايات المتحدة عندما تحتاج إيران تفتح معها القنوات السرية فبدلا من وصفها ضمن محور الشر عام يناير ٢٠٠٢م، إلا أن إدارة بوش الابن نسقت معها في ربيع ٢٠٠٢م، لدور إيراني في إسقاط النظام العراقي. ولذلك فإن الولايات المتحدة ترى أنه من خلال الخلافات السياسية بين دول المجلس وإيران، قد يدفع للتقريب بين الدول العربية وإسرائيل تحت شعار التحالف ضد العدو المشترك إيران.

وحتى أن التهديد الأمريكي والإسرائيلي يمتد إلى تركيا العضو في حلف الناتو، فالعلاقات التاريخية بين الأكراد والموساد الإسرائيلي والاستخبارات الأمريكية منذ الستينات في القرن العشرين، حيث كانت إسرائيل تدعمهم للانفصال عن العراق وكيف تشكلت حكومة كردستان في شمال العراق مع الاحتلال الأمريكي له. ونجد أنه مع الأزمة السورية فإن إدارة أوباما دعمت بالسلاح قوات سوريا الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الكردية، تحت شعار محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجاءت إدارة ترامب وأعلنت تشكيل قوة عسكرية من ٣٠ ألف كردي في شمال سوريا، وذلك يعني تشكيل كيان كردي في شمال سوريا مما يهدد الأمن التركي ويقسم سوريا ويهدد إيران أيضًا، فكل من إسرائيل والولايات المتحدة ضالعة في دعم وحدات حماية الشعب الكردية، وهذه القوات تتعاون وتنسق مع حزب العمال الكردستاني وهي منظمة إرهابية ضد الحكومة التركية، مما دفع الحكومة التركية للتدخل عسكريًا في شمال سوريا ضد قوات سوريا الديمقراطية بالتنسيق مع روسيا الاتحادية وإيران وحتى النظام السوري، فبلقنة العالم العربي ودول الجوار الجغرافي الإسلامية خطة استراتيجية إسرائيلية، لذا فالخطر الذي يهدد المنطقة سواء في الخليج أو دول الجوار الجغرافي العربي يأتي من إسرائيل والولايات المتحدة ويتغذى هذا التخطيط على الخلافات التي تثيرها إسرائيل والولايات المتحدة بين الدول العربية نفسها، وبين هذه الدول وجيرانها من الدول المجاورة الإسلامية.

إن التهديد الرئيس لدول المجلس التعاون وتركيا وإيران وباكستان يأتي من إسرائيل ، ولن تكون الولايات المتحدة أو إسرائيل طرفًا في الصراع بين الدول العربية وحتى بين العربية ودول الجوار مثل إيران، ولن تتدخل عسكريًا . وهذا يذكرنا بما قاله شمعون بيرس الذي تولى عدة مناصب في إسرائيل آخرها رئيس الدولة، فبعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م، صرح " أنه عرضت علينا تحالفات إقليمية من بعض الدول العربية، ولكننا لن نتدخل في الصراعات البينية العربية "، ولذلك فإن إسرائيل لا يمكن أن تتدخل عسكريًا ضد إيران، ولكنها تثير الخلافات وترفع شعارات الحرب الوهمية؟

التعاون العربي والإسلامي وأمن منطقة الخليج

إن التوازن الاستراتجي مع إيران، يكون بالتنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية السنية في المنطقة، مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، والانفتاح العربي على الدولة العربية العراق، وقد عبر المحلل السياسي الإسرائيلي روبين باركو بقوله " في ضوء الإفلاس الأمريكي في الشرق الأوسط، فإن الدعم الوحيد الذي يمكن توقعه في حالة أي عدوان إيراني متوقع على شبه الجزيرة العربية هي القوة العسكرية المصرية، إن الجيش المصري وحده القادر على التدخل لأمن الخليج العربي" (اليوم السابع ٢٠١٦/١٠/٣١م).

إن إيجاد تعاون بين الدول العربية والإسلامية تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي، يمكن أن تشكل ردعًا قويًا ضد محاولات تقسيم المنطقة، فالتهديد بالتقسيم يمتد من باكستان مرورًا بإيران وتركيا والمنطقة العربية، ولن تكون إسرائيل إطلاقًا شريكًا استراتيجيًا بل من مصلحة إسرائيل وهدفها منذ عهد ديفيد بن عوريون إختراق النظام الإقليمي العربي والدول الإسلامية المجاورة بل قال " على إسرائيل أن تكون طرفًا في المعادلة السياسية الداخلية في الدول العربية " لإثارة فئة ضد أخرى داخل الدولة، ولذلك فإن حل الخلافات البينية العربية وخاصة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبناء قنوات اتصال مع الدول الإسلامية مثل باكستان وتركيا يشكل سياجًا ضد مشاريع التقسيم الأمريكية والإسرائيلية، لأن هذه الخلافات التي تغذيها القوى الأجنبية ما هي إلا إستنزافًا لخيرات الأمة ومواردها، ويمكن أن تشكل الدول العربية والإسلامية في تعاونها قوة إقليمية وعالمية مؤثرة، ولكنها بحاجة إلى استراتيجية الثقة فيما بينها؟؟

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبدالعزيز سابقًا

عودة الثقة البينية الخليجية تعيد الاستقرار للعلاقات الإقليمية

توحيد السياسة الإقليمية لدول "التعاون".. مرهون بوحدة العقيدة السياسية

قد يبدو الحديث عن توحيد السياسة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي الآن قفزًا على الواقع؛ فإذا كانت دول المجلس تشهد أزمة بينية هي الأخطر في تاريخها منذ مايو ٢٠١٧م، فإنه يصعب الحديث عن إمكان تقريب سياساتها الإقليمية، ناهيك عن توحيدها. مع ذلك هناك نافذة علمية ضيقة تسمح بإمكان البحث في ذلك؛ فعلى مدى تاريخ المجلس منذ عام ١٩٨١م، وحتى قبل أشهر قليلة من الأزمة مع قطر كان هناك قدرًا من التوافق بين دوله بخصوص السياسات الإقليمية، رغم الممارسات المختلفة في التعاطي معها، وظلت علاقات دول المجلس ببعضها تتفوق على أي حسابات مصالح خاصة يمكن أن تجنيها أي منها من جراء علاقاتها الإقليمية، وكان هذا التوافق يسمح بأن تصب فوائد ومزايا التعدد والتنوع في السياسات الإقليمية للدول في مصلحة المجلس ككيان جماعي، ولقد كانت هناك مجموعة مبادئ في سياسات دول المجلس جعلتها تتوافق على الخطوط العريضة بشأن المخاطر والتهديدات والمواقف إزاء الأزمات.

د. معتز سلامة

أولاً: المجلس والقوى الإقليمية .. وحدة الموقف وفروق السياسات:

إذا أخذنا بالبيانات الختامية الصادرة عن القمم السنوية لمجلس التعاون الخليجي كمؤشر على سياساته الإقليمية الجماعية، يتضح أنه منذ تأسيسه عام ١٩٨١م، ثمة قدر كبير من الاستقرار والنظامية والرسمية في لغة البيانات والمواقف المبدئية بشأن القضايا الإقليمية، كما يتضح أنه على مدى الفترة الزمنية الممتدة لسبعة وثلاثين عامًا كان ثمة قدر من الانسجام بين المواقف والسياسات، فما كان يجري تبنيه على النطاق الجماعي، كان يجد شواهد على تمريره في مختلف سياسات ومواقف دوله، وكانت مساحة التعبير عن الخلافات أو الإعلان عن تباينات المواقف أقل بكثير من الوضع الرهن.

كما يتضح أن المجلس حرص منذ نشأته على أن يكون قوة استقرار وأن ينأى بنفسه عن الصراعات الإقليمية؛ فدأب على التأكيد على ضرورة تسوية هذه الصراعات وحرص على عدم الانحياز لأي طرف على حساب آخر، ولم يخل بهذه القاعدة إلا إذا كان اعتداء أحد الأطراف واضحًا وصريحًا؛ ففي بيان القمة الأولى في مايو ١٩٨١م، أكد على الرفض المطلق لأي تدخل أجنبي مهما كان مصدره، وطالب "بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية"، وأكد على أن "ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط"، وعلى صعيد الحرب العراقية الإيرانية أيد "الجهود المبذولة لوقف الحرب باعتبارها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي فيها". وفي بيان القمة الثانية في نوفمبر ١٩٨١م، ورد التأكيد على ذات المعاني، خصوصًا فيما يتعلق بضرورة إبعاد منطقة الخليج عن الصراعات الدولية، و"خاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية".

كما يتضح كقاعدة عامة أخرى، أن موقف المجلس في سياساته الإقليمية، كان يستهدف بالأساس حماية دوله؛ فليس الهدف مشاكسة الجوار الإقليمي أو معاداته، وإنما صيانة دوله من احتمالات العدوان. ويتجلى من بين القواعد الأخرى الإيمان بسياسة النفس الطويل إزاء الأزمات، وذلك ما يفسره أن بعض القضايا ظل على رأس أولويات المجلس منذ نشأته وحتى الآن دون حل مع ذلك استمرت مواقفه منها دون تغيير، وأن المجلس لا يقدم على تسخين علاقاته الإقليمية مع دولة جوار، حتى وإن كان لهذه الدولة قضية احتلال مزمنة مع إحدى دوله، وعلى سبيل المثال، فإن قضية الجزر الإماراتية ظلت على رأس

أولويات وجدول أعمال قمم المجلس منذ الدورة الثالث عشرة في ديسمبر ١٩٩٢م، وحتى عام ٢٠١٧م، دون أن يكل المجلس أو يمل من تكرار إيرادها، ويعني ذلك أن التحول في سياسات المجلس يتم ببطء، وأنه لا مانع من استمرار قضية أو أزمة إقليمية لإحدى دوله على الأجندة الجماعية له لفترات طويلة دون حل، انطلاقًا من إيمان بسياسة النفس الطويل في تسوية الأزمات التي تتحمل التأخير والإرجاء، على خلاف قضايا العدوان المفاجئة -كالغزو العراقي للكويت- التي تستلزم تحركًا جماعيًا وسريعًا.

وإلى حد كبير، فإن تباينات السياسات الإقليمية لدول المجلس كانت توظف لخدمة المجلس؛ فكثيرًا ما أفادت سلطنة عمان بموقفها الوسطي شبه الحيادي دول المجلس في قضايا محددة، وعلى الرغم من اختلاف الرأي، فقد بدت السلطنة في نظر المراقب الحصيف كحالة تميز ذكية محل رضا وتوافق بين الدول الست، لتترك للمجلس نافذة إطلالة وتواصل مع قوى الإقليم التي قد تختلف معها فتصبح السلطنة أرضية مؤهلة لامتصاص الأزمات لمصلحة دول المجلس.

وتوجد أدلة على أن هذا التوافق الأشمل في السياسات لم يكن مصطنعًا، وأنه كان هناك استشعارًا بأهميته للكيان الجماعي للمجلس؛ على نحو يمكن من القول بأنه سادت نظرة أشمل بأن ما تحققه دولة من دول المجلس من مكاسب ومكانة إقليمية هو أمر يعود عليها جميعًا، أو على الأقل لا موانع من أن تتميز دولة بسياسة محددة أو أن تحقق أخرى مكسبًا في قضية ما، وأن عامل التنافس السلبي على هذا الدور لم يكن موجودًا، حيث تعددت مزايا الدول الخليجية بقدر جعل لديها جميعًا ما يحول بينها وبين النظر بحساسية كبيرة لأدوار الأخريات، ومن ثم لم تبرز الخلافات بشأن الدور، إلا حينما أصبح دور إحداها متعارضًا مع مصالح مجموعة رئيسية، ثم انتقل إلى مرحلة اعتبرتها تلك المجموعة بمثابة خطر عليها.

فحينما برز دور قطر إقليميًا منذ ما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، لم تنظر له باقي الدول بحساسية زائدة، ولم تبرز مساعي لإجهاضه، ولعبت قطر -في نظر المتابع الخارجي على الأقل- دورًا في مصلحة مجلس التعاون ككل. ويثير الانتباه أن يخرج البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته (٣٧) ديسمبر ٢٠١٦م، -وحتى وقت قليل من بدء الأزمة القطرية- ليؤيد موقف قطر في قضية بالغة الحساسية، ويؤكد على أن "اختطاف عدد من المواطنين القطريين جنوب العراق.... يعد عملاً إرهابيًا وخرقًا صارخًا للقانون الدولي".. ولتعرب "دول المجلس عن تضامنها التام مع حكومة دولة قطر، ودعمها في أي إجراء تتخذه".

ثانيًا: العلاقات الخليجية مع الجوار الإقليمي.. تعظيم المكانة الجماعية:

ظل الإطار العام الأساسي لسياسات دول المجلس إزاء إيران وتركيا تحديدًا، باعتبارهما دولتي الجوار الإقليميتين للعالم العربي ولدول مجلس التعاون، تتحكم به مجموعة من المحددات، التي جرى استخلاصها من تاريخ سياسات دول المجلس وبياناتها وتصريحات قياداتها، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي:

- **ألا تتفوق هذه العلاقات على الالتزامات البينية لدول المجلس:** إذ تشير تجربة المجلس إلى أنه لا مانع دون قيام أي من دوله بتطوير علاقاتها الانفرادية مع دولة جوار إقليمي مختلفة مع بعض دول المجلس، على ألا يخل ذلك بالتزامات تلك الدولة إزاء شقيقاتها في مجلس التعاون، وألا يكون جزءًا من انسلاخها من المواقف المبدئية للمجلس. وفي ضوء ذلك، حافظ المجلس على توازنه واستقراره الداخلي، وتوازن خطابه السياسي ومواقفه المبدئية من إيران في السياق الجماعي، على الرغم من الانفتاح على إيران من جانب بعض دوله، والذي خضع للمصالح التي تحددها كل منها. حيث لم يخل الموقف الجماعي الرافض لسياسات إيران دون تنامي علاقات ثنائية مع الجمهورية الإيرانية، لا تشكل خروجًا على القاعدة الجماعية.
- **ألا تصل العلاقات إلى المستوى الاستراتيجي وألا تشكل محورًا بديلا:** حيث أنه في إطار العلاقات الأدنى من المستوى السياسي والدبلوماسي، وفي مستويات التعاملات الاقتصادية والأمنية (الأدنى دون مستوى الأمن القومي)، سمح المجلس بعلاقات مرنة لأعضائه مع قوى الجوار بشرط بقاء الأولوية لعلاقات دوله البينية. فلقد تسامح المجلس مع احتفاظ دوله بعلاقات سياسية واقتصادية مرنة مع إيران، لكن هذه العلاقة كانت دائما تتأثر بحال العلاقة بين إيران وباقي الدول، ومن ثم نسقت دول المجلس في اتخاذ خطوات نحو إيران حين اشتبكت مع السعودية في قضية نمر النمر وحرق السفارة يناير ٢٠١٦م. وذلك يؤكد أنه لا مشكلة في العلاقات الأدنى من المستوى الاستراتيجي كالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، إلا إذا كان تطوير تلك العلاقات سيشجع هذه القوة الإقليمية على تبني موقف عدواني إزاء دولة بالمجلس.
- **ألا تضر العلاقة الثنائية مع دولة إقليمية بالأمن القومي الخليجي:** فعلى مدى تاريخ المجلس، لم تبن إحدى دوله علاقة استراتيجية أو أمنية أو سياسية مع دولة جوار إقليمي تفوق علاقاتها وروابطها داخل مجلس التعاون، ومن ثم لم تنشأ محاور داخلية بالمجلس مع قوى إقليمية، أو تشابكات كثيفة بين إحدى دوله ودولة إقليمية على حساب مصالح دول المجلس، وظلت خصوصية علاقات دول المجلس تفوق

علاقات أي منها مع دول الجوار، وبرزت مواقف تشير إلى توظيف هذه العلاقات لخدمة المجلس وضبط موازين القوى في سياق الموقف الإقليمي، وهو ما برز من خفض بعض دول المجلس علاقاتها الدبلوماسية كإجراء عقابي ضد إيران خلال أزمة السفارة السعودية، وتنديد البقية بالعدوان الإيراني، على الرغم من علاقاتها الجيدة بإيران.

● **عنصر التوقيت والسياق الزمني:** تشير الخبرة التاريخية، إلى أنه قد تقبل دول المجلس من دولة أخرى عضو تبني سياسة معينة إزاء قوة إقليمية ما في وقت معين، ولكنها ترفض السياسة نفسها في وقت آخر؛ ففي أوقات الأزمات بين دولة -أو مجموعة دول - بالمجلس ودولة جوار إقليمي تصبح علاقة دولة المجلس بدولة الجوار تلك عبئًا على علاقاتها بشقيقاتها من دول المجلس، بينما يجري التسامح مع بناء علاقات من المستوى نفسه في الأوقات الاعتيادية والطبيعية. وعلى سبيل المثال، فقد نظر إلى تنامي علاقات قطر بإيران بعد الأزمة بقدر من الارتياب من جانب السعودية والإمارات والبحرين، بينما كان يمكن التسامح مع ذات العلاقة في الأوقات العادية، فلم يثر الارتياب الواسع في الاتفاق الأمني بين قطر وإيران المسمى "مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة" والذي جرى توقيعه في أكتوبر ٢٠١٥م، إلا بعد أزمة الرباعي مع قطر، كذلك فإن دول المجلس لم تتوقف مع إبرام الكويت لمذكرتي تفاهم حول التعاون في المجال العسكري مع تركيا في مارس ٢٠١٧م، بنفس ما توقفت إزاءه بأثر رجعي مع الاتفاقية الأمنية السابقة عليها بعامين تقريبًا والتي أبرمتها قطر مع تركيا في مارس ٢٠١٥م، والتي بمقتضاها أرسلت القوات التركية إلى قطر في ظل ذروة أزمتها مع الرباعي، وهو ما يشير إلى أن تحليل طبيعة النيّات والتوقيت والسياقات الزمنية كلها أبعاد تؤخذ عند تطوير إحدى دول المجلس لعلاقاتها مع قوة إقليمية.

وهكذا يمكن القول بأن تكييف علاقة إحدى دول المجلس بإحدى القوى الإقليمية هو أمر يخضع لاعتبارات متعددة، بالتأكيد أن كل دولة خليجية تسعى في النهاية إلى تحقيق مصالحها الخاصة، لكن الضمانة الأمنية التي تحققها الرابطة الجماعية للمجلس، وفرت أرصدة وبوليصات تأمين مجانية للأمن. وفي الحقيقة، فإنه حتى توقيت الثورات العربية، لم تخرج أي من دول المجلس عن القواعد العامة للشروط سالفة الذكر التي كانت تحقق مصلحة المجلس ككل في توجهاته وسياساته وروابطه الإقليمية، رغم تباين المواقف منها، ونظرًا إلى التمايزات بين دوله على أنها تشكل إضافات نوعية لمكانة المجلس ككل، وفي ظل ذلك استفاد المجلس من السياسة الحيادية للدبلوماسية العمانية، ولم يعترض أو يمانع المبادرات النشطة للدبلوماسية القطرية، وعظم مكاسبه بالدبلوماسية الهادئة للكويت، وكل ذلك أضاف إضافات مهمة إلى مكانة دول المجلس إقليميا.

وأتى عام ٢٠١١م، وكانت المقولة السائدة قبله بنحو عامين أن اللحظة هي "لحظة الخليج في التاريخ العربي"، على نحو ما طرح المفكر الخليجي القدير د. عبد الخالق عبد الله في مقالة له عام ٢٠٠٩، وتبعه آخرون عرب وأجانب وصفوا اللحظة بالتوصيف نفسه، وهو ما دلل على تنامي قدرات دول الخليج. ومن ثم فإنه حتى لو كان قد برز أن بعض دول المجلس تعمل لمصلحتها الخاصة وتعظيم دورها الإقليمي، فإنه في السياق العام، فإن كل قوة كانت تحوزها إحدى الدول كانت تصب تلقائيًا في سياق المكانة الجماعية للكل.

ثالثًا: دول المجلس وقوى الجوار.. محطة تباين العقيدة السياسية:

جاءت الخطوة السلبية الأساسية على كيان المجلس في علاقات دوله بالقوى الإقليمية مع الثورات العربية؛ فمنذ ٢٠١١م، أخذت سياسات دوله تعمل في اتجاهات ومصالح متعارضة، وزادت الانفرادية في سياساتها الإقليمية، وبرزت الروابط الخاصة لبعض دوله تتفوق على روابطها وحساباتها في السياق الجماعي، في ظل أياد إقليمية بدأت تمد أذرعها إلى داخل كيان المجلس. ساعد على ذلك بروز ملامح لإرهاصات تباين في العقائد السياسية والتوجهات العسكرية والأمنية، وأخذت سياسات بعض الدول تبتعد عن الموقف الجماعي في ظل حسابات جديدة لميزان القوى الإقليمي. ومن ثم غطى التوافق بين دول المجلس في البيانات الجماعية والمواقف الكلية على تباينات كثيرة في التفاصيل والتوجهات والحسابات، وتصادمت السياسات في موضوعات أساسية كالإرهاب والعلاقة مع إيران وتركيا؛ ففي موضوع الإرهاب، لم تعن البيانات الجماعية للمجلس أكثر من توافق ظاهري على المفاهيم التي تباين تفسيرها، في ظل تفاوت السياسات واختلاف المصطلحات.

وعلى الرغم من تباين مستوى علاقات دول المجلس بكل من تركيا وإيران، فقد خضع الترمومتر الجماعي لهذه العلاقات تقليديًا للمصالح الكلية، وعلى سبيل المثال، فقد تمسكت البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون تاريخيًا بالموقف الجماعي بشأن إيران؛ فأعلنت على الدوام رفضها سياساتها واحتلالها للجزر، ودعت طهران إلى تغيير سلوكها، ولم يخرج أي بيان ختامي للمجلس عن هذه الصيغة، أما على مستوى السياسات، فإن أغلب دول المجلس كانت على استعداد لتقليص

ماكينزي تتوقع ارتفاع أسعار النفط حتى ٢٠٢٠ وأن الطلب على الخام سيستمر في النمو حتى ٢٠٢٩ وتتخوف من أزمة إمدادات في ٢٠٢٢

علاقاتها مع إيران أو تركيا في حال التدهور الشديد في علاقة أي منهما مع دولة بالمجلس، وعلى سبيل المثال، فقد أعلنت البحرين قطع العلاقات الدبلوماسية كاملة مع إيران في ٤ يناير ٢٠١٦م، بعد الهجوم على مقر سفارة الرياض في طهران والقنصلية السعودية، كما قررت الإمارات تخفيض تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى قائم بالأعمال وتخفيض عدد الدبلوماسيين الإيرانيين في الإمارات، واستدعت الكويت سفيرها من طهران وسلمت السفير الإيراني المعتمد لديها مذكرة احتجاج. أما قطر فقد نددت بالحادث، وأيدت ما تتخذه المملكة من إجراءات، واعتبرت سلطنة عمان أن الاعتداء على مقر السفارة غير مقبول ويخالف المواثيق والأعراف الدولية. وعلى الأرجح أن مختلف دول المجلس كانت ستضطر إلى مزيد من الإجراءات تاليًا في ظل تدهور أشد في العلاقة.

هكذا كانت القاعدة الأساسية التي تأطرت في علاقات دول المجلس مع قوى الجوار الإقليمي، والتي تحكمت بسياساته الإقليمية، وهي أن العلاقة الجماعية تتقدم على أي علاقة أخرى لأي من دوله، وأن هناك مراعاة لهذه القاعدة، بحيث لا يمكن لإحدى دول المجلس أن تطرح تهديدًا على دولة أخرى فيه عبر الإقدام على بناء علاقة أو ممارسة سياسة إقليمية مهددة لأمن دولة أخرى أو بعضها أو جميعها، ولقد ظلت هذه القاعدة قائمة وإن كانت غير مكتوبة. ولكن ما حدث منذ الثورات العربية هو التباين في السياسات الذي تلاه تباعد المصالح والعقائد السياسية، حيث تمزقت العقيدة السياسية والأمنية للمجلس في قضية أساسية وهي قضية الإرهاب، ووفق ذلك تباينت قناعات دوله وإدراكاتها ومن ثم تضادت أهدافها من علاقاتها الإقليمية. وإلى حد كبير، لم يعد بالإمكان الحديث عن سياسات إقليمية موحدة أو متقاربة، وإنما متباينة، وربما متعادية.

لقد استمرت المبادئ نفسها يرددها المجلس في بيانات قممه الختامية، حتى آخر قمة في الكويت ديسمبر ٢٠١٧م، ولكن جزءًا من العقيدة السياسية لإحدى دوله استقر الآن في مساحة ومنطقة تعتبر بحسابات المبادئ الأربعة -سالفة الذكر- خروجًا على المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الخليجية بدول الجوار الإقليمي، حيث أخذت دولة في المجلس في الشروع في علاقات خاصة مع إيران لا تستهدف الحصول على مزايا للمجلس، وإنما كجزء من سياساتها المانعة والمتعارضة مع كتلة كبيرة في المجلس، في الوقت الذي شرعت في علاقات أمنية وعسكرية خاصة مع تركيا يفهم من سياقها وظروفها وتوقيتها أنها نشأت استشعارًا بالخطر والتهديد من الدول الشقيقة، فإذا بها تطرح تهديدات وأخطارًا على هذه الدول.

الخلاصة:

يعيق توحيد السياسة الإقليمية لدول المجلس حاليًا أن سياساتها وتوجهاتها العامة والإقليمية أصبحت أكثر تأثرًا والتصاقًا بالأمن القومي والعقائد السياسية، وهو ما يعني عدم إمكان توحيد الممارسات، وإن استمرت وحدة لغة الخطاب الجماعي، والآن تجري عملية تكييف وضبط مصطلحات السياسة الخارجية وفق مضامين ومستلزمات الأمن القومي الذي يتجه لمزيد من الخصوصية والانفرادية. وفي ظل هذه الفترة، التي أصبحت تبعث برسائل سلبية، تتجه السياسات الإقليمية للتخديم على الأمن القومي الذي يتجه للتخصيص أكثر، حيث تزداد الفجوة بين الرؤى والعقائد الأمنية والسياسية. وسوف يظل اختلاف السياسات قائمًا طالما استمرت هذه الفجوة. ودون ذلك يمكن أن تحدث التقاءات لحظية مصلحية عابرة تحددها الظروف والحاجة، لكنها لا تعني عودة الاستقرار للأطر المرجعية السابقة في العمل الخليجي.

إن عودة عنصر الثقة البينية وتخفيض رسائل العداء هو الأمر الأساسي الكفيل بإصلاح العلاقات الخليجية على النحو الذي يمكن من عودة الاستقرار النظامي في علاقاتها الإقليمية، وهو الكفيل بإعادة المعادلة القديمة، التي كان يجري خلالها توظيف التنوع في علاقاتها الإقليمية للمصلحة الجماعية. ومن دون تحقيق ذلك، فإن الأرجح أن تظهر كتلتين أو ثلاث كتل للسياسة الإقليمية لدول المجلس، في هذه الفترة التي تلتصق فيها السياسة الخارجية برؤى الأمن القومي التي تتجه للتنافر، لتنشئ أذرعًا لتحالفات إقليمية تنضبط بوصلتها وفق مفاهيم الأمن القومي لكل دولة أو اثنتين أو ثلاثة.

هنا قد يصبح مجلس التنسيق السعودي الإماراتي نموذجًا يحتذى بين دول المجلس التي ترى علاقاتها أقرب من الباقين.

* مدير برنامج الخليج العربي ـ ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية ـ بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

الاستفادة من تجربة الهند في التعليم والتكنولوجيا والصناعات الصغيرة

العلاقات الاقتصادية السعودية ـ الهندية: فرص التعاون وتعظيم المنافع

نستعرض في هذا المقال نبذة عن واقع الاقتصاد الهندي ومن ثم نتطرق إلى مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية، والهند خلال السنوات الماضية. كما نستعرض أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا المضمار، وكذلك نطرح بعض الفرص التي تساهم في بلوغ الأهداف الكاملة للتكامل الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

د. نهلة صدرالدين سمرقندي

تحتل الهند المرتبة السابعة ضمن أكبر اقتصاديات العالم بإجمالي ناتج قيمته ٢ تريليون دولار ويتواصل نموها عامًا بعد عام. ويتوقع طبقًا لدراسة جديدة أجرتها برايس ووترهاوس كوبر أنه بحلول عام ٢٠٥٠م، ستكون الصين في المرتبة الأولى ضمن أكبر الاقتصاديات العالمية، وسوف تحتل الهند المرتبة الثانية، والولايات المتحدة ستكون الثالثة، حيث استندت الدراسة على أن الاقتصادات الناشئة سوف تستمر في النمو بشكل أسرع من الاقتصادات المتقدمة.

شكل (١)

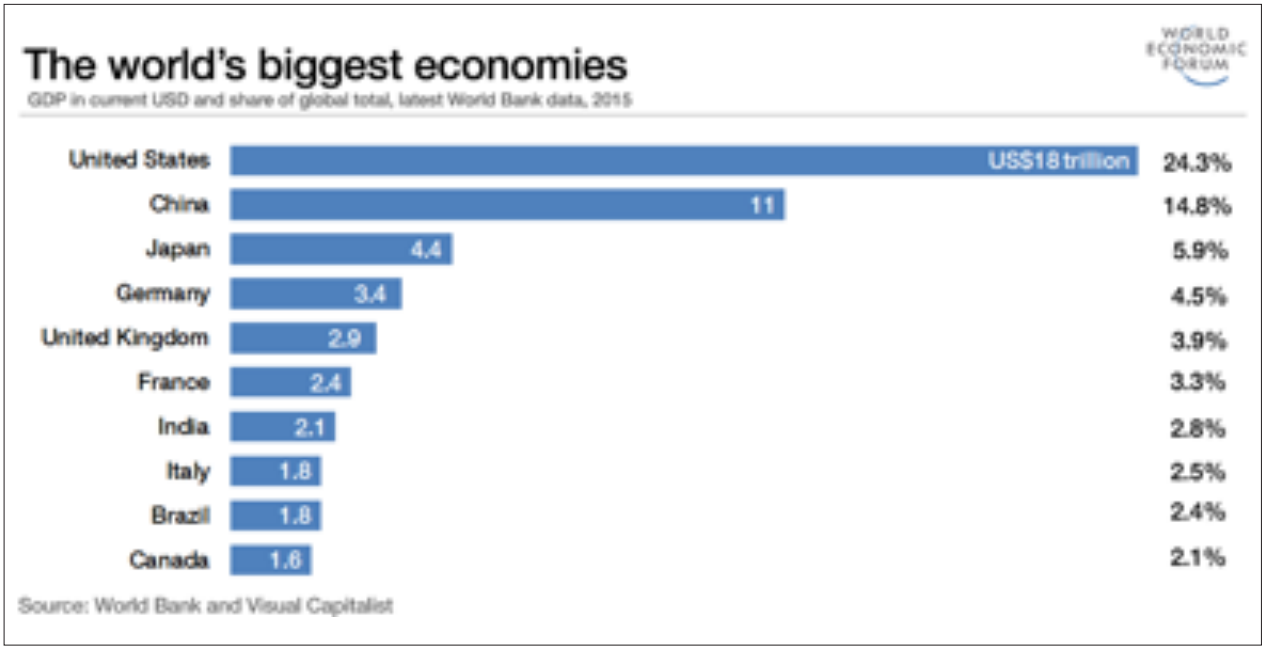

دعم التنمية والاقتصاد الهندي من بوابة العمالة الوافدة يحقق منفعة متبادلة ويوفر أسواقًا جديدة أمام منتجات دول الخليج

وبلغ معدل نمو الاقتصاد الهندي ٧,٢ ٪ على أساس سنوي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٧م، ويعد هذا النمو أقوى معدل نمو منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٦م، مدعومًا بفعل قفزة في الاستثمار والإنفاق العام. ويمثل قطاع الخدمات بما يشمله من التجارة، الفنادق، النقل، الاتصالات، التمويل، التأمين، العقارات والخدمات التجارية والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية أكثر من ٦٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يشكل قطاع الزراعة وصيد الأسماك نحو ١٢ ٪ من الناتج، ويجدر الذكر هنا أن القطاع الزراعي يوظف أكثر من ٥٠ ٪ من القوة العاملة. ويشكل التصنيع ١٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والبناء لـ ٨ ٪ أخرى، والتعدين، واستغلال المحاجر، والكهرباء، والغاز، وإمدادات المياه بالنسبة الـ ٥ ٪ المتبقية. وعليه فإن النمو الاقتصادي في الهند يعتمد على التقدم في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والبحث العلمي والبرمجيات والذي يسهم بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي وفي صادرات الهند للخارج.

شكل (٢)

ويمثل سكان الهند ١٧,٩٩٪ من مجموع سكان العالم مما يعني أن شخصًا واحدًا من كل ٦ أشخاص على هذا الكوكب مقيم في الهند، ونصف سكان الهند تقريبًا تحت سن الـ ٢٥ وهذا يعكس توفر أحد أهم عوامل الإنتاج وهو العمل والمتمثل في وفرة العنصر البشري. ويقدر مجموع السكان في الهند ب ١٢٩٩,٠ مليون شخص في عام ٢٠١٦م، وفقًا لأحدث أرقام التعداد السكاني. وبالنظر إلى الوراء، في عام ١٩٥٠م، كان عدد سكان الهند ٣٥٩ مليون نسمة. شكل (٣) كما أن الهند معروفه بـ "جودة نظام التعليم" ووجود عدد من أفضل الجامعات ومراكز البحوث العلمية والتطبيقية والثورة الرقمية على مستوى العالم مما مكن الهند من الدخول في عدد من مجالات التكنولوجيا المتقدمة. وقد مر الاقتصاد الهندي بعدد من الإصلاحات منها قرار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلغاء العملات المالية الكبيرة وذلك للحد من غسيل الأموال والفساد، وكذلك إقرار إصلاحات ضريبية في عام ٢٠١٦م، أدت تلك القرارات إلى بلبلة واضطراب في اقتصاد الهند وتراجع النمو الاقتصادي في تلك الفترة إلى ٥,٧ ٪، لكنه تعافى بشكل طفيف إلى ٦,٣ ٪ للربع المنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦م.

شكل (٣)

من خلال هذه النبذة المختصرة عن اقتصاد الهند، يتضح أن الهند تتمتّع بالعديد من المزايا والتي تؤهلها إلى تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وبحث فرص التعاون بين الطرفين في المجالات المختلفة بما يخدم مصالحهما.

يبدو أنّ العلاقات التي تربط الهند بالمملكة العربية السعودية، ارتكزت أساسًا على استيراد النفط وتصدير اليد العاملة لعقود من الزمن، إلا أنّ الأمور قد تغيّرت خلال السنوات الأخيرة، فقد بدأت كل من الهند والمملكة العربية السعودية تفكّران وتعملان بطريقة أكثر استراتيجية آخذة في التوسّع في العلاقات ما بينهما.

كان هناك عددًا من الزيارات التاريخية بين البلدين لعل أبرزها الزيارة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-إلى الهند في يناير ٢٠٠٦م والتي شكلت نقطة تحول في العلاقات الثنائية، خاصة في مجالات التعاون لمكافحة الإرهاب، وتأمين مصادر الطاقة للهند، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتقني بين البلدين. وتم خلال تلك الزيارة توقيع ١٥ اتفاقية بين البلدين شملت المجالات كافة. كما بادر رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي بزيارات تاريخية إلى المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة. وهذا قد يفسر الاهتمام المتزايد ببناء علاقات أوثق مما هي عليه.

كما أن هناك تعاونًا من جانب آخر يتمثل في العدد الكبير للعمالة الهندية في المملكة، حيث يبلغ عدد الجالية الهندية في المملكة حوالي ٣,٥ مليون شخص ويعملون في جميع قطاعات الاقتصاد السعودية من الوظائف العلمية والبحثية المتطورة إلى قطاع البناء ويساهمون بشكل كبير في الاقتصاد السعودي، ويشكّلون أكبر جالية أجنبية في السعودية، وعليه فإن الهند تستفيد من التحويلات القادمة من مواطنيهم في المملكة. وتنقسم العمالة الهندية الوافدة إلى المملكة إلى فئتين: فئة العمّال المهرة والعمال ذوي المهارات العالية، وفئة العمّال شبه المهرة وغير المهرة. وفي العام ٢٠١٤م، شكّل العمّال المهرة وذوو المهارات العالية حوالي ٣٠ ٪ فقط من اليد العاملة الهندية في الخليج ككل، في حين أن نسبة ٧٠ ٪ المتبقّية كانت من العمّال شبه المهرة أو غير المهرة. وتتميز العمالة الهندية بأنها رخيصة نوعًا ما وموثوقة وكادحة ومطيعة.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي أن العمالة الهندية المقيمة في السعودية حولت إلى الهند خلال عام ٢٠١٥م، أكثر من ١١,٣ مليار دولار "ما يعادل ٤٢ مليارًا و٣٧٥ مليون ريال"، مشيرة إلى أن العمالة الهندية لا تزال تفضل العمل في السعودية للباحثين عن العمل في الخارج، حيث أن هذه التحويلات المالية تخدم العمال أنفسهم وأفراد أسرهم واقتصادات بلدانهم.

ويعرض الجدول رقم ١ التحويلات التي تلقتّها الهند من السعودية منذ العام ٢٠١٣ م، إلى العام ٢٠١٥م. وعلى الرغم من أن التحويلات لم تشهد تراجعًا كبيرًا في السنوات القليلة الماضية، فقد تنخفض مع استمرار تباطؤ الاقتصاد السعودي بسبب أسعار النفط المنخفضة. وقد تقلّل الظروف الجديدة

تجربة جودة نظام التعليم الهندي مهمة بما فيها الجامعات ومراكز البحوث العلمية والتطبيقية التي أدت إلى ثورة رقمية عالمية

وقوانين العمل للأجانب في المملكة من أعداد الهنود الذين يختارون الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، ومع ارتفاع الأجور ومستويات المعيشة في الهند، قد يقرّر عدد أكبر من العمّال البقاء في البلاد بسبب قوانين العمالة الجديدة في المملكة ومن شأن انخفاض عدد العمّال الذين يهاجرون إلى الخليج أن يحدّ من تدفّق التحويلات.

الجدول رقم ١: التحويلات من السعودية إلى الهند (مليار دولار أمريكي)

	المملكة العربية السعودية	المجموع العالمي
٢٠١٥	١١,٣	٦٨,٩
٢٠١٤	١٠,٧	٧٠,٤
٢٠١٣	١٠,٨	٧٠,٠

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٥.

من جانب آخر تُعتبر العمالة الهندية الوافدة مكوِّنًا أساسيًا في سوق العمل والحياة التجارية في السعودية؛ وذلك عبر الإسهام بتنفيذ الخطط التنموية من خلال المشاركة في أعمال البناء والتشييد وتكوين مؤسسات تجارية أخرى والمساهمة في ديمومة العديد من القطاعات الاقتصادية. وعليه فإن هناك فوائد متبادلة بين الدول المرسِلة والمستقبِلة للعمالة الوافدة.

فيما يتعلق بالجانب التجاري بين المملكة والهند، الشراكة التجارية بين المملكة والهند تعود إلى عدة قرون. حيث تعتبر الهند المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية لأمن الطاقة وشريكًا اقتصاديًا هامًا للاستثمارات والمشاريع المشتركة ونقل المشروعات التكنولوجية. كما تعد المملكة العربية السعودية هي رابع أكبر شريك تجاري للهند بعد (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية المتحدة) ومصدر رئيسي للطاقة حيث تستورد حوالي ١٩٪ من متطلباتها للزيت الخام من المملكة. يوضح الجدول رقم (٢) حجم الصادرات والواردات وقيمة التجارة الثنائية بين البلدين.

ويلاحظ انخفاض قيمة التجارة الثنائية بين الهند والمملكة خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢٥,٠٧ بليون دولار، تمثل انخفاضًا

طفيفًا من ٢٦,٧١ مليار في ٢٠١٥-٢٠١٦م، وذلك وفقًا للأرقام الواردة من المديرية العامة للتجارة الخارجية. وربما أن يعزى هذا الانخفاض على وجه الخصوص إلى انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية وانخفاض الطلب العالمي، خلال تلك الفترة.

كما بلغت واردات الهند من المملكة العربية السعودية إلى ١٩,٩٤مليار دولار، بينما بلغت صادراتها إلى المملكة العربية السعودية إلى ٥,١٣ مليار بتسجيل انخفاض ١٩,٧٠٪. تقدر قيمة التجارة الثنائية الحالية (أبريل-مايو ٢٠١٧م) بـ ٤,٠٦٣ مليار دولار. تشتمل صادرات الهند الرئيسية إلى المملكة العربية السعودية المنتجات الزراعية، الماكينات الكهربائية والمعدات، الحديد والصلب، الكيماويات العضوية، قطع غيارات المركبات الفضائية، ومواد الأزياء ولوازم الملبس الخ. وتشمل واردات الهند الرئيسية من المملكة الوقود، الزيوت المعدنية ومنتجاتها والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والبلاستيك ومنتجاته والأسمدة الخ.

جدول رقم (٢): حجم قيمة التجارة الثنائية السعودية-الهندية (بالمليون دولار أمريكي)

عام (ابريل-مارس)	واردات من المملكة العربية السعودية	صادرات إلى المملكة	إجمالي التجارة	٪ زيادة في التجارة الثنائية	٪ زيادة في واردات الهند	٪ زيادة في صادرات الهند
٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٣٨٥,٢٨	٤٦٨٤,٤٠	٢٥٠٦٩,٦٨	١٩,٣٥	١٩,٢٣	١٩,٩٠
٢٠١١-٢٠١٢	٣١٨١٧,٧٠	٥٦٨٣,٢٩	٣٧٥٠٠,٩٩	٤٥,٥٩	٥٦,٠٨	٢١,٣٢
٢٠١٢-٢٠١٣	٣٣٩٩٨,١١	٩٧٨٥,٧٨	٤٣٧٨٣,٩٥	١٦,٧٥	٦,٨٥	٧٢,١٨
٢٠١٣-٢٠١٤	٣٦٤٠٣,٦٥	١٢٢١٨,٩٦	٤٨٦٢٢,٦١	١١,٠٥	٧,٠٨	٢٤,٨٦
٢٠١٤-٢٠١٥	٢٨١٠٧,٥٦	١١١٦١,٤٣	٣٩٢٦٨,٩٩	١٩,٢٤-	٢٢,٧٩-	٨,٦٥-
٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠٣٢١,٣٣	٦٣٩٤,٢٣	٢٦٧١٥,٥٦	٣١,٩٧-	٢٧,٧٠-	٤٢,٧٠-
٢٠١٦-٢٠١٧	١٩٩٤٥,١٧	٥١٣٤,١٣	٢٥٠٧٩	٦,١٢-	١,٨٥-	١٩,٧٠-

مصدر: إدارة التجارة، حكومة الهند (www.dgft.gov.in)

استثمارات الهند في المملكة:

هناك عدد من الشركات الهندية الكبرى العاملة في المملكة العربية السعودية تشتمل على لارسين و توبرو(L&T)، تاتا كنسلتانسي سرفيسيز(TCS)، تيليكاميونيكيشن كنسلتانسي انديا المحدودة (TCIL)، تاتا موترس، ويبرو، دايم بنج لليود، شبورجي بالونجي، انفوسيس، ايرانديا، غودريج ايند بواسي، جيت ايرفيز، استيت بنك آف انديا، آفكونس، كالبترو باور ترانسميشن و انجينرنغ براجيكتس آف انديا ليميتيد (EPIL) الخ. وفقًا لهيأة الاستثمار العامة السعودية (SAGIA)، صدرت ٤٢٦ رخصة للشركات الهندية للمشروعات المشتركة/ الكيانات مملوكة بالكامل بنسبة ١٠٠٪ والتي من المتوقع أن تحقق استثمارات إجمالية قدرها ١,٦ مليار دولار في المملكة العربية السعودية. تم إصدار هذه التراخيص للمشاريع في قطاعات مختلفة مثل الخدمات الإدارية والاستشارية، البناء، الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات الخ.

وتاتا كنسلتانسي سرفيسيز (TCS) بي بي أو لجميع النساء أسست في عام ٢٠١٤م، من ٢٠ موظفة، أما الآن وصل عدد الموظفات ما يقرب ألف امرأة مع ٨٥٪ من النساء السعوديات في غضون فترة قصيرة من عامين. وكان هذا المركز خطوة هامة إلى الأمام ليس في إبراز قوة الهند في تكنولوجيا المعلومات فقط، بل التزامها بتحويل التكنولوجيا والمهارات إلى المجتمع السعودي.

استثمارات المملكة في الهند:

وفقًا لإدارة السياسة الصناعية والترويج (DIPP) وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، المملكة العربية السعودية هي الخمسين كأكبر مستثمر في الهند مع الاستثمارات من أبريل ٢٠٠٠م، إلى فبراير ٢٠١٥ م، بقيمة ٥٣,٣٧ مليون دولار. إن الاستثمار المباشر للمملكة العربية السعودية في الهند يعتبر أدنى كثيرًا من إمكاناتها الحقيقية.

فرص ترسيخ التعاون بين المملكة والهند

كما أسلفنا يعزّز اعتماد المملكة على اليد العاملة الهندية بشكل كبير أهمّية الهند كشريك دولي. ويُعتبر ذلك مهمًا لأنّ للهند مصالحَ استراتيجية متزايدة مع المملكة، من جانب آخر فقد أصبحت المملكة الشريك التجاري الأكبر للهند، وباتت المنطقة مصدرًا رئيسيًا لاستيراد الطاقة. وقد أكد معالي وزير المالية الهندي ارون جيتلى في زيارته الأخيرة إلى المملكة رغبة بلاده في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع المملكة، وجذب مزيد من الاستثمارات السعودية في ظل ما تقدمه الهند من فرص استثمارية واعدة وحوافز للمستثمرين الأجانب وما تنعم به من استقرار اقتصادي ومالي، فضلاً عن توفر البنية التحتية الملائمة. واتفقت الدولتان على تحويل وتطوير هذه المصالح بين البلدين وبما ما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وتحويل العلاقة من علاقة قائمة على النفط بين تاجر نفط أساسًا ومستهلك للنفط إلى

شراكة اقتصادية كبرى متعددة الأطراف والأهداف والأبعاد يتم من خلالها توطين الصناعة واقتصاديات المعرفة وإقامة تكتل اقتصادي ومشاريع ضخمة بملكيات مشتركة. ونقترح بعض مجالات تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في المجالات التالية:

● **في مجال الزراعة:**

ولما كانت الهند بلدًا زراعيًا لديه العمالة المدربة، تسعى معظم الدول للحفاظ على علاقات قوية في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، تحتاج المملكة إلى هذه الموارد الزراعية نظرًا لندرة المياه بها

● **في النانو تكنولوجي في إنتاج الطاقة المتجددة**

بما أن الطلب على الطاقة الكهربائية في المملكة ينمو باستمرار، فإن الفرص واعدة أمام الشركات الهندية للاستثمار في قطاع الكهرباء السعودية سواء في مرافقه أو بنيته التحتية بما يعزز توطين الصناعة وزيادة المحتوى المحلي وفقًا لرؤية ٢٠٣٠م، ويمكن إنشاء المصانع التي تنتج المعدات اللازمة بدلاً من استيرادها من أوروبا والصين، وبالتالي تساهم في خفض تكلفة الإنتاج وتشجيع المملكة والهند على استخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. تحويل الطاقة أو المواد الخام الرخيصة إلى مشتقات نفطية نهائية وحيث أن الهند رابع أكبر مستورد للسيارات على مستوى العالم، فإن الفرص كبيرة للشراكة مع السعودية، حيث ممكن للمملكة أن تقوم بتصدير الألومينيوم وخام البوكسيت بكميات كبيرة وموثوقة إلى الهند، وهي مكونات رئيسة في صناعة السيارات وهذا ما أكده وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح أثناء زيارته للهند مؤخرًا.

● **في مجال التعليم:**

استقطاب الطلاب الهنود للدراسة في الجامعات السعودية بجميع التخصصات والعكس بالنسبة للطلاب السعوديين والدراسة في الجامعات الهندية. أيضًا يمكن تبادل الأساتذة الزائرين، ونتائج الأبحاث العلمية والتعاون المشترك بين أقسام اللغة العربية في الجامعات السعودية والجامعات الهندية.

● **في مجال التطوير التكنولوجي:**

الاستفادة من التجربة الهندية وريادتها في اقتصاديات المعرفة وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. المشتركة ونقل التكنولوجيا الهندية للسوق السعودية. ويمكن للشركات التجارية في الهند أن تستفيد من الفرص الرقمية الموسعة. وأظهر تقرير صادر عن رابطة الإنترنت والهاتف المتنقل في الهند وشركة الاستشارات عام ٢٠١٥م، أن التجارة المتنقلة لا تزال تصل إلى ١٣ في المائة فقط من سكان الحضر و١٪ فقط في المناطق الريفية. ولا يزال توسيع النطاق الرقمي خارج المناطق الحضرية واحدًا من أكبر الفرص المتاحة للشركات، وهو واحد من أكبر التحديات التي تواجه البنية التحتية المحلية.

● **في مجال السياحة وتنمية القوة الناعمة:**

على صعيد آخر، تسهم العمالة في تعزيز الانفتاح الثقافي بين المملكة والهند وهي من المسائل الحيوية في عصر العولمة. لا شك أنه لأمر جميل عدم شعور قطاع واسع من العمالة الوافدة بمعضلة البعد عن الوطن الأم بالضرورة نظرًا لسياسات المملكة العمالية تجاه العمالة الوافدة وتيسير فرص العمل والإقامة لهم، وكذلك لوجود مواطنين آخرين من بلدة العامل الوافد، فضلًا عن توافر الأطعمة المرتبطة بأوطانهم. كما تقيم التجمعات المختلفة للجاليات الأجنبية برامج ثقافية واجتماعية لإحياء المناسبات الوطنية المتنوعة. وفي السياق نفسه، وبالإضافة إلى التحويلات المالية يقوم أفراد من العمالة الوافدة بنقل جانب من ثقافة المنظومة الخليجية إلى بلدانهم. الاستفادة من العوامل الثقافية والتاريخية وترسيخها يساعد في وقت لاحق على تنمية القوة الناعمة، لأنها تنقل النظرة التي يتّسم بها الشعبان عن أنفسهم على أنهم حضارة عظيمة تستحق الاحترام ثم ممكن أن تتطور هذه العلاقات إلى علاقات تجارية على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء في المملكة أو الهند. وأخيرًا وليس آخرًا فإن دعم التنمية في بلد ما، وتطوير اقتصاده قد يؤثران إيجابًا على اقتصادات الدول المنتجة التي تبحث دائمًا عن أسواق جديدة وزيادة الطلب على منتجاتها. تعتمد تلك الفلسفة على المنفعة المتبادلة، التي تحقق الفائدة للجميع.

وحول الآفاق الهندية للشراكات السعودية للاستثمار في مشاريع الطاقة قال دولة رئيس وزراء الهند : تعدّ المملكة العربية السعودية ولا تزال شريكًا مهمًا وموثوقًا في أمن الطاقة من خلال تلبية جزء كبير من متطلبات الطاقة لدينا، ونحن ملتزمون على حد سواء لرفع علاقاتنا، من البائع والمشتري، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في قطاع الطاقة على أساس التكامل والترابط المتبادلين، وعلينا أن نكتشف مجالات ذات أهمية كبيرة للتعاون مطابقة لقوة الهند التقليدية وتوافر الموارد في المملكة، مشيرًا أنه توجد إمكانات كبيرة لإقامة المشاريع المشتركة في مجمعات البتروكيماويات ومصافي النفط ومصانع الأسمدة، وحاليًا بلدنا في عملية توسيع كبير للقدرات التكريرية لدينا، لتصبح مركزًا إقليميًا للمنتجات المكررة، ونتطلع إلى الاستثمارات السعودية في مشاريع مشتركة مع القطاعات العامة المحدودة في قطاعات المنبع والمصب في الهند، أو في السعودية أو في بلد ثالث.

* أستاذ الاقتصاد والمالية المساعد ــ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة ـ المملكة العربية السعودية

الهند ترغب في مأسسة علاقتها مع دول الخليج رغم تمسكها بعدم الانحياز

العلاقات الجيواستراتيجية الخليجية - الهندية - الباكستانية: الثابت والمتغير

بعد انتهاء الحرب الباردة الذي تبعه أفول عهد القطبية الثنائية وظهور نظام عالمي تحكمه توازنات قطبية متعددة. تميز هذا العهد الجديد بسياسة التحالفات الاستراتيجية بين الدول التي تهدف لتفعيل اتفاقيات التعاون وإيجاد سياسات مشتركة وحل المشاكل والصراعات. هذه التحولات السياسية العالمية أثرت في مسارات السياسات الداخلية والخارجية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. في هذا الإطار تسعى دول مجلس التعاون لبناء وتطوير علاقاتها مع الدول الإقليمية العربية وغير العربية، الإسلامية وغير الإسلامية والتي تربطها بها علاقات تاريخية متجذرة في القدم، قبل أن تتشكل هذه الأقاليم والحضارات على شكل كيانات سياسية حديثة تحت مسمى دول.

آيات الشيخ

إشكالية البحث

رصد وتحليل العلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولتي الهند وباكستان، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، لتقييم فاعلية هذه العلاقات الجيواستراتيجية. تربط منطقة شبه الجزيرة العربية وبلاد فارس القديمة والهند والسند علاقات قديمة سبقت بداية التأريخ الميلادي، إذ أن المنطقة كانت مسرحًا للتبادل التجاري الذي رافقه تبادل ثقافي ومعرفي، غير أن العلاقات بين هذه الحضارات لم تكن دائما في إطار سلمي ولكن شكلت الحروب وصراعات القوى جزءًا مهمًا من هذا التاريخ المشترك، حيث تبادلت هذه القوى الهيمنة على حواضر المنطقة. دراسة الأدبيات التاريخية تبين للباحث أهمية تحليل الإرث التاريخي لفهم طبيعة العلاقات الجيواستراتيجية الحديثة بين هذه الدول.

ساهم إرث الهيمنة الفارسية القديمة على منطقة الخليج قبل الإسلام وبعده في تغذية المشروع الإمبريالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، استمرارية هذه الأطماع في فرض الهيمنة على دول الخليج يظهر بشكل جلي عند دراسة التسلسل الزمني للأحداث السياسية chronologie بين دولة إيران -ما قبل الثورة وما بعد قيام نظام ولاية الفقيه- مع دول مجلس التعاون. تتراوح هذه السياسة العدائية بين مطالبات صريحة بضم البحرين للأراضي الإيرانية، وتصريحات ناقدة للأنظمة الخليجية وتدخلات في الشؤون الداخلية، وخطط لزعزعة استقرار الأنظمة الخليجية، من أجل تسهيل إقامة كيانات موالية لنظام ولاية الفقيه. وهذا الصراع القوي كلف المنطقة حربًا يمكن تصنيفها تحت خانة low intensity conflict بين العراق وإيران.

وفي خضم هذه التحولات والصراعات الإقليمية، أدركت دول الخليج الحاجة لبناء تحالف يجمع بين دول شبه الجزيرة المستقلة، يمكن لها من خلاله التكتل من أجل رسم سياسات تؤمن لها ضمان أمنها السيادي ورسم سياسات تصب في مصلحة شعوب المنطقة. نتج عن هذا التكتل السياسي تحت مسمى مجلس التعاون الخليجي مشاريع سياسات مشتركة واتفاقيات اقتصادية، عسكرية، وأمنية، منها تشكيل درع الجزيرة الذي يضمن أمن دول المجلس في حالة العدوان العسكري، ويمكن تقييم أهمية هذه الاتفاقيات الأمنية من خلال أزمة حرب الخليج الأولى والثانية. على الرغم من وجود هذا الكيان السياسي الجامع لدول الخليج والذي كان من المفترض به أن يوحد على الأقل السياسات الخارجية للدول الأعضاء، إلا أن هذه الدول لم تنجح في توحيد سياساتها ومواقفها، ويمكن البرهنة على ذلك من خلال دراسة علاقات دول المجلس مع إيران مثلاً، ففي حين حافظت عمان على علاقات مستمرة مع إيران، ولعبت دورًا مهما في حلحلة الملف النووي الإيراني من خلال لعب الوسيط بين

إيران ودول أوروبا وأمريكا، تراوح موقف دول المجلس الأخرى بين الحفاظ على علاقات تجارية دون الدخول في مواجهات مباشرة كما في حالة العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت وقطر وإيران، وبين علاقات تتسم بمواجهات سياسية وقطيعة دبلوماسية ناتجة عن التدخلات والتصريحات الإيرانية العدائية ضد دولتي البحرين، والمملكة العربية السعودية.

دراسة العلاقات الخليجية مع دول الإقليم (إيران - الهند - باكستان) تتطلب دراسة عدة محاور في نفس الوقت للتوصل إلى نتيجة علمية مرضية، بعيدًا عن الأطروحات الصحفية السائدة التي لا تستند على منهج علمي، فهي إما سردية وإما تحريضية. إذ أن دراسة هذه العلاقات الإقليمية تستدعي دراسة متعددة المناهج، دون إهمال التحليل الانثربولوجي الذي يهتم بدراسة العامل الاجتماعي الذي يبين كيفية تفاعل العنصر العربي والاثنيات المختلفة في منطقة الخليج وبحر عمان، تأثير هجرات الهنود والباكستانيين و الإيرانيين في العصر الحديث واستقرارهم في الحواضر العربية وسيطرة بعض مشايخ العرب على بعض حواضر الساحل الشرقي مثل آل القاسمي (حكام الشارقة حاليًا)، أثر التبادلات التجارية واقتصاد الطاقة على أمن المنطقة، توازن القوى الصاعدة والسلاح النووي، كيفية الاستفادة من القوة الناعمة للهند وباكستان في المجال الاقتصادي والثقافي في الخليج.

إشكالية علاقات دول الخليج مع إيران

إن علاقة دول الخليج مع إيران تطرح إشكالية العنصر الشيعي في المجتمعات الخليجية ومشروع تصدير الثورة تحت مزاعم لواء ولاية الفقيه، وبروز جماعات شيعية مسلحة (ميليشيات) موالية لإيران في بعض دول الخليج والدول العربية. لا شك بأن (معظم) الشيعة في الحواضر العربية الخليجية يدينون بالولاء لأوطانهم ويرفضون الانضواء تحت راية ولاية الفقيه الغريبة على الفقه الشيعي العربي، ولا تتلاءم مع طبيعة العنصر الشيعي الخليجي الذي برهن على وفائه لعروبته وسيادة لوطنه في عدة منعطفات تاريخية مهمة، منها تصويت الشيعة في البحرين لصالح إعلان البحرين دولة عربية مستقلة تحت سيادة آل خليفة، وكذلك ولاء الشيعة الخالص لأوطانهم في المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، وعمان يبدد مخاوف التوظيف السياسي الإيراني للجماعات الشيعية في الخليج.

العلاقات الخليجية مع الهند وباكستان

أما فيما يتعلق بشبه القارة الهندية فقد تكونت منطقة غرب آسيا على شكل كيانات سياسية حديثة مستقلة في نهايات القرن العشرين بعد استقلالها عن الدول الاستعمارية وترسيم الحدود بين باكستان والهند عام ١٩٤٧م، حيث شهد هذا الإقليم تكون دوله إثر صراعات دامية وعنف طائفي وهجرات اثنية متعددة

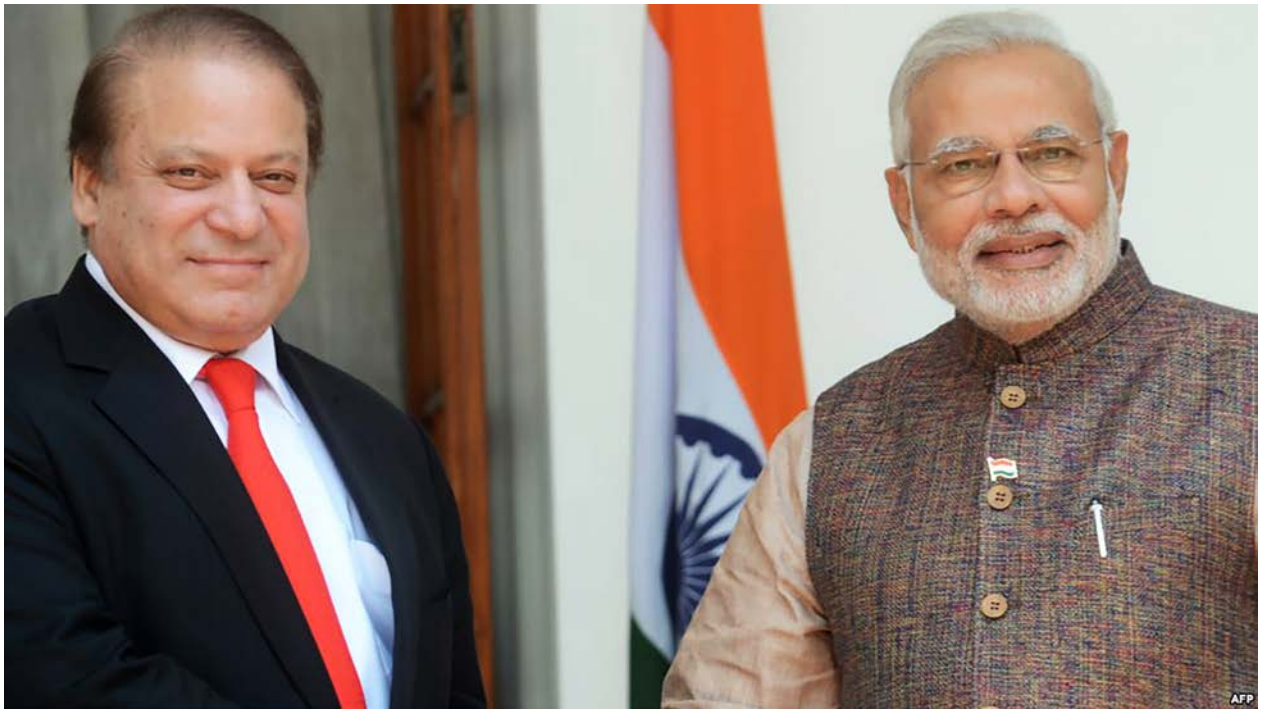

العهد الجديد للتعددية القطبية وانحسار الدور الأمريكي يحتم على دول الخليج مأسسة العلاقات الجيو-استراتيجية مع الهند وباكستان

وانقسام الأقاليم الغنية والمهمة اقتصاديًا وثقافيًا كالبنجاب وبنغال، فقد تم تقسيم باكستان إلى شرقية وغربية قبل أن تكون لها سيادتها المستقلة كدولة، وتبع ذلك استقلال دولة بنغلادش (شرق باكستان سابقًا).

العلاقات التاريخية بين الخليج وشبه القارة الهندية تمتد لحوالي ٤٠٠٠ عام كما يقدر بعض المؤرخين دخلت عليها على مر السنين وتعاقب الحضارات عوامل مؤثرة عديدة منها العامل الديني الإسلامي، والذي ترك أثرًا مهما أثناء الحكم المغولي في الهند، أدى ذلك لتداخل الثقافات الهندية والعربية وتأثيرها التفاعلي على بعضها البعض، كما في أسطورة ألف ليلة وليلة، وغير ذلك من التفاعلات العلمية والأدبية في العصور ما قبل الإسلامية وما بعد الإسلام.

في العصور السابقة لاكتشاف النفط كانت تربط الهند ودول الخليج علاقات قائمة على تجارة اللؤلؤ والتوابل والحرير، صاحبتها تفاعلات ثقافية ودينية، وأدركت ذلك جيدًا حكومة المملكة المتحدة فربطت وكالتها السياسية لدول الخليج بالهند أثناء سيطرتها على منطقة الخليج والأراض الهندية والبنغال تحت إدارة ما عرف بـ (شركة الهند الشرقية) وحكومة الهند البريطانية. بعد اكتشاف النفط وازدهار الاقتصاد في الخليج عرفت هذه التبادلات منعطفًا جديدًا، فقد استقطبت دول مجلس التعاون الخليجي العمالة وأصحاب الرساميل الهنود الذين وجدوا أسواقًا وفرص عمل جديدة. وفي الاتجاه الآخر تعتبر الهند سوقًا مهمًا لصادرات الطاقة الخليجية، إذ أن الهند اشترت من دول مجلس التعاون أكثر من نصف وارداتها من الطاقة عام ٢٠١٦م، حيث تشكل الهند شريكًا مهمًا لدول مجلس التعاون مجتمعة، فقد بلغ مقدار التبادل التجاري بينهما حوالي ١٣٧,٧ مليار دولار عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م، هذه الشراكة الاقتصادية القائمة على تجارة الطاقة مرشحة للارتفاع، إذ أن صادرات دول مجلس التعاون نحو الهند سجلت نموًا سنويًا نسبته ٤٣ ٪ خلال العقد الماضي، وهو معدل النمو الأسرع في العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس وشركائها. هذه العلاقة الاقتصادية المميزة مع الهند تعتبر ركيزة مهمة لدول الخليج في رسم سياساتها الخارجية، حيث أن عدم اعتماد الخليج على الأسواق الأوروبية والأمريكية من أجل تسويق صادراتها وتحصيل واردات تجارية من شأنه أن يعزز الموقف السياسي الخليجي المستقل.

أسس رئيس وزراء الهند جواهر لآل نهرو النهج الاستراتيجي الهندي (الحياد) كسياسة راسخة من خلال انضمام الهند لحركة عدم الانحياز التي أسست عام ١٩٦١م، والتي رفضت الانحياز لأي من قطبي الحرب الباردة، إذ عرفت الهند آنذاك تقاربًا سياسيًا مهمًا مع مصر التي انضمت لهذه الحركة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. اختارت الهند التي تسعى للصعود كقطب إقليمي وعالمي مؤثر الانضمام لمجموعة الـ (BRICS) التي تأسست عام ٢٠٠٩ م، والتي تسعى لمنافسة الدور الأوروبي ـ الأمريكي في إدارة الاقتصاد العالمي، شكلت دول هذه المجموعة (روسيا ـ الصين- الهند- البرازيل- جنوب إفريقيا) من أجل هذا الهدف مصرفًا إنمائيًا رأس ماله مائة مليار دولار عام ٢٠١٤م، إذ يمكن لدول مجلس التعاون الإفادة من الدور الصاعد للهند وشراكاتها الاقتصادية المتعددة لتعزيز التعاون مع دول هذه المنظمة التي تربط بين استثمار مواردها الاقتصادية و تكريس نفوذها في القضايا السياسية العالمية.

وعلى الرغم من تراجع مخرجات منظمة عدم الانحياز ودورها، إلا أن الهند ما زالت محافظة وإن بشكل أقل على مبادئ هذه السياسة، لذلك لا يمكن لدول الخليج أن تعول على الهند في الملفات السياسية الإقليمية والدولية كحالة الملف السوري، فعلى الرغم من كون الهند حليفًا لأمريكا ولدول الخليج التي كانت تؤيد الإطاحة بالأسد بالقوة العسكرية، إلا أنها، أعني الهند، لم تدعم المعسكر الخليجي -الأمريكي، بل على العكس أبدت موقفًا مؤيدًا للحل السياسي في سوريا وبقاء نظام الأسد في السلطة. لذلك وإن كانت الهند قوة إقليمية مؤثرة وصاعدة لا يمكن التفكير باستراتيجيات هندية ـ خليجية مشتركة على الصعيد السياسي وذلك لاختلاف النظم السياسية الداخلية وتباين الرؤى والاستراتيجيات الإقليمية في العديد من الملفات الإقليمية والعالمية، غير أن هذا الموقف الحيادي لا يمكن وصفه بالسلبي، إذ أن ضمان عدم انحياز الهند يضمن استدامة واستقرار العلاقات مع دول الخليج من جهة وضمان عدم تأثر الجالية الهندية بمواقف بلادها من جهة أخرى. ومن خلال هذا المنظور أيضًا تبدو الصين، الحليف والمنافس القوي للهند شريكًا سياسيًا أكثر فاعلية كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن يمكن الاعتماد على تأثير دعمه في مواجهة السلطة العالمية للولايات الأمريكية المتحدة وحلفائها من أعضاء دول الاتحاد الأوروبي، وقد تبين مدى فاعلية دورها العالمي في قضية حماية نظام الأسد من السقوط.

تبدو الهند راغبة في مأسسة علاقاتها مع دول الخليج، حيث إن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودري دشن استراتيجية (التواصل مع الغرب) أو LINK WEST الرامية لتعزيز العلاقة مع دول الخليج، زار على إثرها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إذ أن العلاقة الجيواستراتيجية بين الهند ودول مجلس التعاون ركيزة أساسية لسياسة أمن الطاقة الهندية. يواجه هذا العهد من العلاقات الجيوإستراتيجية الهندية الخليجية النامية عدة تحديات منها منافسة باكستان والصين، العلاقة مع إسرائيل، إشكالية الحفاظ على علاقات إقليمية ودولية متعددة ومتوازية مع الحفاظ على مبدأ الحياد.

تنوع الشراكات الخليجية يحقق معادلة توازن القوى وتوظيف التحالفات غير المتكافئة في حالة الضرورة

أما الجالية الهندية في دول مجلس التعاون والتي يناهز عدد أفرادها ٧ ملايين نسمة، لم يصدر منها ردات فعل عنيفة أو منظمة تجاه القضايا السياسية العالمية والمحلية، فعلى الرغم من موقف الخليج، خصوصًا المملكة العربية السعودية التي وقفت مع باكستان في القضية الكشميرية، فإن المقيمين الهنود في الخليج لم يعترضوا أو يحتجوا على هذا الموقف، لقد أثبتوا على مدى عقود تواجدهم في المنطقة مدى سلميتهم ورغبتهم في الاندماج في مجتمعات الخليج، على الرغم من الاختلافات الاثنية أو العقائدية. وتلعب الجالية الهندية، كما الباكستانية دورًا مؤثرًا - وإن كان غير متسق ولا منتظم-في ميزان العلاقات المالية، حيث تستقبل الهند تحويلات مالية مهمة من قبل مواطنيها المقيمين في الخليج تبلغ حوالي ٤٠ مليار دولار سنويًا، تبعًا لذلك تعتبر الهند وباكستان جالياتها في الخليج مصدر قوة مالية مؤثرة فتسعى لحماية مصالح مواطنيها في دول الخليج.

أما توافر الأيدي العاملة المدربة في الهند في مجالات صناعية عديدة، كصناعة الأقمشة والصناعات التكنلوجية يعد فرصة قيمة لدول مجلس التعاون لتنمية مجال الصناعة والتنمية المستدامة، إذ يمكن الاستفادة من هذه الخبرات وتطويرها من أجل تعزيز القطاعات الصناعية غير النفطية في الخليج، وذلك عن طريق إنشاء المصانع وتوظيف الرساميل في مجال الصناعات الخفيفة التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

القوة الناعمة للهند وباكستان، الأثر والتداعيات

تتمتع الهند وباكستان بقوة ناعمة قوية وذلك بسبب تراثها المؤثر في الحضارة الإنسانية بشكل عام وفي الحضارة العربية-الإسلامية بشكل خاص، فإسهامات الحضارة الهندية في إثراء

الحضارة الإسلامية لا يمكن إنكارها وليس هنا معرض بحثها، إن تجربتها السياسية الحديثة ونضالها السلمي ضد الاستعمار تحت راية رمزها المعروف عالميًا المهاتما غاندي، جعلا منها قطبًا ثقافيًا وحضاريًا مهمًا.

أما الأفلام الهندية والباكستانية فهي تشكل جزءًا مهمًا من ثقافة المواطنين الأصليين لدول مجلس التعاون، إذ أن الأفلام المنتجة في بوليوود، تعرض في دور السينما وعلى القنوات المحلية الوطنية في دول الخليج، وتأثر بشكل غير واع على نظرة المواطن الخليجي لهذه الشعوب، وتساهم هذه الأفلام أيضًا في استعراض جوانب من التاريخ والحضارة الهندية وتعريف المشاهد الخليجي ببعض القضايا الداخلية والظواهر الاجتماعية في الهند. وقد أدركت دبي أهمية هذه القوة الناعمة للهند وباكستان فاستلهمتها في خلق مدينة مصغرة تعكس الثقافة الهندية وخصصت لها أكبر جناح في القرية العالمية، حيث حاكت الثقافة الإمبراطورية المغولية، وخصصت حوالي ٢٠٠ محلا للإتجار بالمنتجات الهندية المعروفة. ويمكن لدول الخليج تعزيز وتنمية العلاقات الثقافية مع الهند وباكستان عن طريق اتفاقيات ثقافية تشمل قطاعات الترجمة والسينما والمعمار والسياحة، والإفادة من صناعة بوليوود الهندية لإثراء الإنتاج السينمائي الخليجي.

إشكالية ميزان القوى النووية في الإقليم

أما على الصعيد الجيواستراتيجي للملف النووي الذي شهد حقبة المواجهات النووية بين الهند وباكستان عام ١٩٩٨م، فبعد اختبار الهند لقوتها النووية، برزت باكستان كقوة نووية صاعدة بتكلفة باهظة مقارنة بوضعها الاقتصادي، وتبع ذلك قضية سعي إيران للحصول على مفاعل نووي، سلمي حسب ما تدعي.

إن امتلاك باكستان للقوة النووية لا يعني بالضرورة زيادة احتمالية قيام حرب نووية إقليمية، إنما هو من باب معادلة ميزان القوى النووي، كون القوة النووية سلاحًا ردعيًا بالدرجة الأولى، إذ أن المنطقة تعد مسرحًا لتدويل الخلاف السياسي والحروب بالوكالة بين القطبين الآفلين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، بشكل خاص في أفغانستان وباكستان.

من جهة أخرى يعد تقارب دولة باكستان المسلمة المالكة للسلاح النووي ودول مجلس التعاون عبر اتفاقيات أمنية وعسكرية مؤثرًا بشكل جزئي على ميزان القوى النووي في إقليم الخليج ومحجمًا للتفوق الإيراني النووي.

بعد استعراضنا للجوانب الإيجابية لعلاقات الهند وباكستان ودول مجلس التعاون، يتوجب علينا دراسة ظاهرة الإرهاب والتشدد للجماعات التي تصف نفسها بـ(الإسلامية)، فنشوء جماعة طالبان في أفغانستان، وما تبعها من تنظير وتفعيل للقتال الديني تحت مسمى الجهاد عن طريق المدارس الدينية القرآنية أثناء الحرب السوفياتية على أفغانستان عام ١٩٧٩م، يشكل تهديدًا أمنيًا جديًا لدول مجلس التعاون.

بنت هذه الجماعات المتطرفة في أفغانستان وباكستان والهند شبكات جهادية عالمية في الإقليم، واستقطبت أطرافًا متشددة من الخليجية مشكلة بؤرًا جهادية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، تنشر أيديولوجيات متطرفة تستهدف زعزعة الأمن الداخلي وتنفيذ عمليات إرهابية، كالتفجيرات التي استهدفت عددًا من المدن الخليجية، مما يضع دول الخليج في موقف دقيق في علاقتها مع باكستان، إذ أن هذه الشبكات الإرهابية تقتضي تعاونًا أمنيًا وثيقًا بين طرفي العلاقة، لتجفيف منابع الإرهاب والتصدي له من أجل استباق التفجيرات والتهديدات.

مستقبل ومآلات العلاقات الجيواستراتيجية بين دول مجلس التعاون والهند وباكستان

إن العهد الجديد للتعددية القطبية وانحسار الدور الأمريكي في منطقة الخليج يحتم على صناع القرار ورجال السياسة في الخليج مأسسة العلاقات الجيو-استراتيجية بين دول مجلس التعاون ودول الإقليم (إيران -الهند - باكستان) وذلك من أجل ضمان المصالح الخليجية في المنطقة، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والأمن. إن تعدد علاقات دول الخليج مع هذه الدول يمكنها من معادلة ميزان القوى، وتوظيف التحالفات غير المتكافئة في حالة الضرورة، ومن أجل تطوير المؤسسات الخليجية وتعزيز دورها على مسرح السياسة العالمي، وفي هذا الإطار يمكن العمل على شراكات دبلوماسية مع هذه الدول لحل النزاعات في المنطقة، تمكن دول الخليج من لعب دور الوسيط في الخلافات بين الدول والتحالفات الأممية.

ويجب على دول الخليج أيضًا، خاصة المملكة العربية السعودية بناء علاقات استراتيجية أكثر متانة مع باكستان، ثاني أكبر دولة مسلمة من حيث عدد السكان وحليفة إيران وواشنطن، وذلك من أجل الحفاظ على الدور المحوري والمبادر للمملكة كفاعل سياسي مسلم فاعل، ومن أجل مكافحة بؤر الإرهاب في باكستان وأفغانستان ومنعها من التمدد نحو دول الخليج. كما أن حال العلاقات الاقتصادية المزدهر بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند يتوجب عليه أن يشمل مجالات تعاون أخرى كصناعات الأسلحة والدفاع، والتكنلوجيا.

* باحثة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية - مملكة البحرين

من يحتاج للآخر.. الخليج أم شبه القارة الهندية؟؟

التحالف الاستراتيجي الخليجي ـ الهندي ضرورة معاصرة للتوازن في الممرات المائية

يعبر التساؤل عن افتراض مجموعة هواجس خليجية مستعجلة، تحتم فتح هذا الملف من زوايا جديدة في ظل أخر المتغيرات على خارطة التحالفات الإقليمية، وتأثيراتها العالمية، وربما يكون طرحه الآن أكثر أهمية من السابق، وذلك لما يحدث داخل شبه القارة الهندية من تحولات كبرى غير مسبوقة بقيادة الهند في عهد مودي، ولما تشكله نيودلهي من قوة إقليمية صاعدة في منطقة جنوب آسيا، ستكون مؤثرة على المحيط الهندي. وبالتالي، فنيودلهي تؤسس لنفسها الآن دورًا إقليميًا أكثر فاعلية، بطموحات اقتصادية عالمية، وتشارك في تشكيل تحالف رباعي عالمي، كشف عن ذاته مؤخرًا، لمواجهة النفوذ الصيني عالميًا، وفي المحيط الهندي خصوصًا، مما تظهر نيودلهي الآن كسند أمني إقليمي للخليج، يمكن أن يدعم التوازن الإقليمي لصالح الخليج في ظل صراعات محتملة بين قوى قديمة وجدية داخل المحيط الهندي، وتبرز كذلك، كقوة اقتصادية متصالحة مع محيطها داخل القارة شبه الهندية المكونة من ست دول.

د. عبد الله باحجاج

● شبه القارة الهندية .. وتصالحها التاريخي

تضم هذه القارة، الهند وبنجلاديش وبوتان والنيبال وجزر سيريلانكا والمالديف، وهي تشكل قسمًا كبيرًا من القارة الآسيوية، وبين هذه الدول ، نزاعات حدودية تاريخية، أدت بهم حروب وتوترات دائمة.

لكن، ومنذ مجيء مودي للسلطة في الهند، تشهد هذه القارة تحولات كبرى غير مسبوقة تمامًا، تعكس لنا أبعاد سياسية تتجاوز هذه القارة، فبعد عام من تسلمه منصبه، انفتح مودي على بنجلاديش، وحسم معها، خلافًا تاريخيًا، وهو تسليمها كامل أراضيها المحتلة إثر زيارة تاريخية لها.

في المقابل، ردت رئيسة وزراء بنجلاديش الشيخة حسينة الزيارة، ونتج عنها شراكة استراتيجية شاملة امتدت إلى الدفاع والطاقة النووية للأغراض السلمية، وتدريب علماء بنجلاديشيين في المجال النووي، كما وافقت نيودلهي على بناء خط أنابيب لنقل الديزل والغاز الطبيعي إلى بنجلاديش. وهذا يتضمن أيضًا خط أنابيب يمتد ١٣١ كيلومتراً لنقل الديزل. وفي مجال جذب بنجلاديش إلى الهند عوضًا عن الارتماء في الأحضان الصينية، قدمت الهند ٤,٥ مليار كخط ائتمان لبنجلاديش لتنفيذ مشروعات تنموية. ويأتي خط الائتمان هذا بعد أن زاد الرئيس الصيني «شي جين بينج» خط الائتمان لبنجلاديش إلى ٢٤ مليار دولار أثناء زيارة قبل ستة أشهر.

ومن الجدير بالعلم، أن بنجلاديش محورية في التعاون الاقتصادي الإقليمي للهند في الوقت الذي تخطط فيه الهند لربط جنوب آسيا مع جنوب شرق آسيا. ولأن بنجلاديش تشتري نحو ٨٠ ٪ من عتادها العسكري، بما في ذلك الغواصات من الصين، عرضت نيودلهي تقديم خط ائتمان جديد بقيمة ٥٠٠ مليون دولار يخصص تحديدًا لشراء عتاد عسكري من الهند لتقليل اعتماد دكا على بكين. وقد اثبتت الشيخة حسينة أن بلادها يمكن أن تشكل منطقة حيوية للاستراتيجية الأمنية الهندية في المناطق الشمالية الشرقية، لذلك، فقد سارعت في تعزيز التعاون الأمني الحاسم بالنسبة للهند بشن حملة مشددة على المتمردين في الشمال الشرقي الذين استخدموا منطقة الحدود البنجلادشية كملاذ آمن لإثارة الاضطرابات في الهند.

ولو فتح نافذة كذلك في علاقات الخصمين التاريخيين في هذه القارة، وهما الهند وباكستان، فسنجد أيضًا تحولاً استراتيجيًا يؤسس مرحلة جديدة قائمة على قاعدة الاعتماد المتبادل، بهدف هندي واضح، وهو مواجهة النفوذ الصيني في إسلام أباد، وجعل هذه الأخيرة في الدائرة الهندية الأمريكية.

وقد رصدنا ذلك في بناء خط أنابيب لنقل (٣٣) مليار متر مكعب من الغاز لمدة ثلاثين عامًا من تركمانستان إلى الهند عبر مرور الأراضي الأفغانية والباكستانية، وسيمر عبر أقاليم حركة طالبان، وهذا يفتح الآفاق السلمية لهذه المنطقة بعد اتفاق فرقائها بما فيهم إسلام أباد وحركة طالبان على ضمانة الأمن لهذا المشروع خلال تلكم السنوات الطويلة، وقد دشن هذا الخط الرئيس الباكستاني بحضور رئيس الوزراء الباكستاني ووزير الخارجية الهندي، وهذا له دلالة كبرى على مستقبل السلام والاستقرار في هذه المنطقة بقيادة الهند.

ومما يدعم هذه التوجهات، الاتفاق الإيراني ـ الهندي مؤخرًا على استئجار رصيفين من ميناء شهبار الإيراني المطل على خليج عمان قرب الحدود الإيرانية الباكستانية ، وستحولهما الهند إلى محطتين للحاويات والشحنات متعددة الأغراض، وليست إسلام أباد هي المستهدفة من هذا التطور، وإنما هناك الهاجس الصيني المنافس الإقليمي لنيودلهي في منطقة جنوب آسيا، ومنافسها الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهذه الرؤية تطرح نفسها في ضوء سعي مودي لتعزيز روابط بلاده التجارية مع آسيا الوسطى، خاصة بعد ما وقع الرئيس الصيني اتفاقات في مجالي الطاقة والبنية التحتية مع باكستان بقيمة (٤٦) مليار دولار ،والتواجد الهندي في ميناء شهبار لا يبعد سوى (٩٠) كلم فقط عن ميناء " جوادر " الباكستاني الذي يجري تطوير بمساعدة الصين. مما يبدو لنا المشهد الباكستاني في حالة شد وجذب بين أكبر قوتين في آسيا، وهما الصين والهند، وبالتأكيد وراء نيودلهي بعد دولي أكبر من الإرادات الإقليمية لدول شبه القارة الهندية سيأتي بيانه لاحقًا.

● الخليج والقارة الهندية .. من منظور جيواستراتيجي جديد

خرجنا من بحث العديد من المصادر، أن هناك ارتباط وثيق في المنظور الاستراتيجي للفضائين الخليجي والهندي، وأهم صوره، تداخل حالة الأمن في الخليج بوضع الأمن في جنوب شرق القارة، فبمعيار التوصيف الجيوسياسي، تعتبر باكستان دولة مجاورة لإحدى دول النظام الإقليمي الخليجي وهي إيران، بل إن جزءًا من إقليم بلوشستان يقع في الأراضي الباكستانية، بينما يقع الجزء الآخر في الأراضي الإيرانية، مع وجود جزء صغير في أفغانستان. وكما ترى المصادر، أنه لا يمكن فصل حالة الأمن في هرمز عن الظروف السائدة في بلوشستان، وبصفة عامة هناك ترابط على مستوى الممرات البحرية الدولية بين الخليج وبحر العرب، حيث تقع كل من ظفار العمانية وكراتشي الباكستانية وبومباي الهندية على نفس الامتداد.

كما أن جنوب آسيا منطقة ملاصقة للجزيرة العربية وبحر العرب، فهي معنية بأمن الممرات الحيوية للمنطقة، كما تمثل منطقة جنوب آسيا نقطة التقاء بين الخليج وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وبالتالي تمر عبر جنوب آسيا الكثير من السلع والخامات الحيوية المتحركة بين المنطقة والشرق الأقصى،وحالة الأمن في الجنوب الآسيوي تعكس نفسها بالضرورة على أمن الممرات الدولية المعنية بالتجارة والنفط الخليجي، وأي اضطراب في هذه الحالة من شأنه أن يعكس نفسه على شكل أضرار مباشرة على تجارة الخليج الدولية، الدليل على ذلك ما حدث في سريلانكا، حيث هاجم المسلحون التاميل مرات متكررة القوافل والبواخر التجارية والناقلات النفطية. وبالانتقال من جنوب القارة إلى جنوبها الشرقي، فإن حالة الأمن في مضيق ملقا وجزر الملوك الإندونيسية تعكس نفسها على أمن القوافل النفطية المتجهة من الخليج إلى دول جنوب شرق القارة وشمالها، فضلاً عن استراليا.

من هنا يظهر لنا أن حالة التصالح بين دول شبه القارة الهندية، هي في مصلحة الدول الخليج، فالتصالح سينعكس على استقرار وأمن تلكم الممرات المائية الإقليمية المتداخلة، وبالتالي، فإن العلاقات الخليجية مع دول شبه القارة الهندية ينبغي أن يعاد فيها من منظور التوازن المقبول مع الدول الهندية.

* التقاطع الهندي الجديد .. في المحيط الهندي

تدخل الهند الآن في المحيط الهندي بصورة غير مسبوقة، بعد أن شعرت بالقلق من الوجود الصيني المتنامي في المنطقة، فبكين تقوم بتطوير وبناء شبكة من القواعد البحرية والعسكرية حول ساحل المحيط الهندي بدءًا من قاعدة في جيبوتي وأخرى في جوادر الباكستانية المطلة على بحر العرب، ويعتبر هذا البحر واحدًا من أهم أجزاء المحيط الهندي، وتأتي أهميته لوقوعه بين سواحل شبه الجزيرة العربية وشبه الجزيرة الهندية، وتفكر بكين كذلك في بناء قواعد عسكرية في شرق إفريقيا وفي شرق المحيط الهندي. مما بدا المشهد للعالم كله، وبالذات للهند وأمريكا، بأن بكين في طريقها إلى إحكام سيطرتها على أهم الممرات التجارية، بريًا عبر طريق الحرير، وبحريًا عبر وصولها إلى المحيط الهندي.

وقد هز هذا الامتداد الصيني وتوغلاته، الهند ومعها قوى عالمية كأمريكا، وإقليمية كاليابان وأستراليا، وأدى إلى تشكيل مؤخرًا تحالف عالمي جديد هدفه هدم الممرات التجارية الصينية، مما دفع بنيودلهي إلى الدخول في سباق السيطرة العسكرية على المحيط الهندي، عبر بناء قواعد عسكرية في المنطقة، واستئجار موانئ إقليمية، والاتفاق مع دول على استخدام مرافقها لدواعي الصيانة لقوتها البحرية.

لعل أبرزها، الصفقة التي تمت مؤخرًا بين الهند وسلطنة عمان، التي بموجبها سيكون لدى البحرية الهندية إمكانية الوصول إلى ميناء الدقم العماني للخدمات اللوجستية والصيانة،

وهو ميناء استراتيجي مفتوح على المحيط الهندي، وقريبًا سيتم الانتهاء من اتفاق لتبادل الخدمات اللوجستية بين الهند وفرنسا لفتح مرافق فرنسية في غرب المحيط الهندي لكي تستخدمها الهند (مثل جزيرة لا ريونيون الفرنسية الواقعة في المحيط الهندي) وكذلك استئجارها لرصيفين في ميناء شهبار الإيراني القريب جدًا من الأراضي العمانية.

وتشكيل التحالف الرباعي – سالف الذكر – قد أصبح يكشف غموض الموقف الأمريكي مما يحدث داخل المحيط الهندي، فهي قد أعلنت مؤخرًا عن "استراتيجية حرة ومفتوحة للهندي والهادئ"، لكنها ظلت صامتة عن كل ما يحدث داخل المحيط، فهل ستقوم الهند بدور الوكيل الأمريكي في المحيط الهندي؟

ما أشرنا إليه سابقًا من قيادة الهند لمسيرة التصالح مع خصومها في شبه القارة الهندية، وإطلاق يدها في المحيط الهندي، لا يمكن تفسيره، سوى أنه يأتي عبر تفاهمات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تجد نفسها منعزلة حتى من أكبر حلفائها الأوربيين الذين يتسابقون نحو الصين التي طال امتدادها مناطق نفوذ أمريكية، لذلك، تشكل نيودلهي أداة جديدة من الأدوات الأمريكية العالمية لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي خاصة في المحيط الهندي، وربما يكون وراءه كذلك، تلاقي المصالح الهندية ـ الأمريكية لمواجهة الصين.

ويشير الكثير من الخبراء، إلى أن المحيط الهندي سيتحول قريبًا الى مسرح لصراع قوي، حيث يرى يرتل لينتر، وهو صحفي سويدي وكاتب واستشاري متخصص في الشؤون الآسيوية في موقع آسيا تايمز أن حربًا باردة جديدة تختمر في المحيط الهندي، ويرى أنه إذا كانت التوترات في هذا المحيط لم تبلغ مستوى حدة الصراع في بحر الصين الجنوبي، إلا أن إمكانية حدوث نزاع تتزايد في هذا المسرح الاستراتيجي.

ويمر أكثر من ٦٠ ٪ من شحنات البترول العالمية عبر المحيط الهندي، معظمها يأتي من الشرق الأوسط باتجاه الصين واليابان واقتصاديات آسيوية أخرى تعتمد على البترول. كما أن ٧٠ ٪ من حركة حاويات البضائع من وإلى البلدان الصناعية في آسيا تتم عبر هذا المحيط.

وهناك الكثير من المؤشرات التي يمكن ان نستشف منها الصراعات المقبلة في المحيط الهندي، أبرزها مناورات «مالابار» البحرية السنوية التي تجريها الولايات المتحدة والهند واليابان في المحيط الهندي، ونشر الصين قوات بحرية في منطقة المحيط الهندي لأول مرة في تاريخها المعاصر – كما يقول يرتل – من أجل حماية طرق تجارتها وإمداداتها من الطاقة.

ويستدل يرتل على حتمية الصراع في المحيط الهندي بالقواعد العسكرية الجديدة التي أقامتها بكين بالقرب من قواعد عسكرية أمريكية قاعدة «أوبوك» في جيبوتي، القريبة من قواعد عسكرية أمريكية أكبر في المنطقة، بما فيها القاعدة الضخمة في جزر دييغو غارسيا في المحيط الهندي، وكذلك المنشآت العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وهذا الامتداد الصيني العسكري يشعر الهند بالخطر خاصة وأنها المنافس الإقليمي الرئيسي للصين، فهي تعتبر دائمًا المحيط الهندي ضمن دائرة نفوذها في جنوب آسيا، خاصة وأن نيودلهي كما يقول يرتل قد رصدت أنشطة غواصات صينية بالقرب من جزر أندامان ونيكوبار الهندية.

وربما يكون هذا الخطر وراء الإعلان عن التحالف الرباعي الجديد لمواجهة بكين، فهو قد كشف عنه في النصف الأول من فبراير الماضي، وقد كانت له إرهاصات أبرزها، إقامة الهند عام ٢٠٠١م، قيادة عسكرية بحرية جديدة في المحيط الهندي. وكان ذلك بموجب اتفاق بين رئيس الوزراء الهندي آنذاك ناراسيمها راو والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وكذلك الشأن بالنسبة لأستراليا التي يبدو أن دخولها في هذا التحالف الرباعي قد جاء بعد تصاعد قلقها من ظهور الصين في المحيط الهندي، وتسيطر أستراليا على جزيرة كريستماس وجزر كوكوس الاستراتيجية، وقد أقامت في جزر كوكوس منشأة استخباراتية للرصد الإلكتروني ومراقبة التحركات البحرية في المحيط الهندي.

ومؤخرًا، نقلت صحيفة أستراليان فايننشال ريفيو، عن مسؤول أميركي كبير، قوله إن الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان تناقش مشروع بنية تحتية دولية مشتركًا كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية (طريق الحرير) سعيًا لمواجهة اتساع نطاق نفوذ بكين، وهذه الخطة لا تزال في طور الولادة.

هكذا تبدو لنا ملامح التحالفات العالمية الجديدة، وهي تبدو واضحة في المحيط الهندي الذي تتقاطع فيه مصالح دول الخليج، علمًا بأن أغلب الممرات المائية الضيقة تتواجد في المحيط الهندي مثل باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق لومبوك ، ومضيق ملقا، وكذلك البحار وتشمل بحر عمان وخليج عدن والخليج العربي والبحر الأحمر ... وغيرها من الروافد.

وبالتالي فإن المحيط الهندي يشهد الآن تحولات عالمية وإقليمية بصورة غير مسبوقة، فهل تظل دول المنظومة الخليجية على موقفها التقليدي من القوى الفاعلة –القديمة والجديدة– في المحيط الهندي؟

• الخليج والهند .. والاستفراد بالتوازن في المحيط.

المتأمل في واقع العلاقات الخليجية مع شبه القارة الهندية، وعلى رأسها الهند، سيلاحظ أن هذه العلاقات لا تزال محكومة بمسارها التاريخي التقليدي سواء في الاتفاق أو الخلاف،

ارتباط الأمن في هرمز مع بلوشستان وتقع ظفار العمانية وكراتشي الباكستانية وبومباي الهندية على نفس الامتداد

فقضية كشمير –باستثناء مسقط– لا تزال حاكمة العلاقة السياسية الخليجية الهندية، وهنا ينبغي على الخليج أن يحرر نفسه من عقدة كشمير ومن تاريخية الغموض للموقف الهندي من الغزو العراقي للكويت في بداية التسعينيات، فإسلام أباد نفسها قد تحررت منها، كما أشرنا إلى ذلك من خلال نقل الغاز إلى الهند عبر أراضيها لمدة ثلاثين سنة، وهذ فترة زمنية طويلة، تؤسس على أساس الاستقرار وليس الحرب أو التوترات.

فهل تظل بقية الدول الخليجية على المسار نفسه مع الهند، وتتجاهل قوة وإمكانيات نيودلهي العسكرية والأمنية والاقتصادية والفضائية، وهي في أمس الحاجة اليها في ظل التحولات العالمية والإقليمية الكبرى؟

ربما تكون مسقط هي الأفضل خليجيًا في علاقاتها مع نيودلهي، وبينهما شراكة استراتيجية قديمة ثابتة ودائمة، وذات ثقة، وقد تعززت بعد زيارة مودي لمسقط مؤخرًا، وهي بذلك أي مسقط أكثر طمأنينة من السابق، وذلك لوجود سند قوي يشاركها هاجس الأمن المحيط الهندي، بحكم أنهما دولتان بحريتان وتشرفان وتتحكمان في المحيط، وتعميق الشراكة العمانية الهندية، يأتي بعد استئجار نيودلهي الرصفين في ميناء شبهار الإيراني الذي لا يبعد عن ميناء السلطان قابوس بمسقط سوى (١٥٠) ميل بحري فقط، ويمكن قطعها في ثلاث ساعات ونصف الساعة على سرعة (٤٠عقدة /ساعة)، وشهبار أول ميناء إيراني عند مدخل بحر عمان باتجاه الخليج العربي.

وهذا التقارب العماني الهندي في تموقعاته الجديدة، لن يكون على حساب علاقات مسقط بإسلام أباد، فلم يكن سابقًا، ولن يكون مستقبلاً، فمسقط تحتفظ بعلاقات جيدة، وبمصالح كبيرة مع باكستان، وقد نجحت في ذلك بسبب سياستها التوافقية التي رسمتها على مبدأ الحياد الإيجابي التي لا يمكن أن تلغي الخصوصيات للعلاقات العمانية الدولية والإقليمية، لكن التعايش معها مع تقديرها الكامل بحق الخلاف والاختلاف دون أن يعرقل مسيرة المصالح الثنائية والجماعية، وتصالح دول شبه القارة الهندية، يفتح لبقية الدول الخليجية التأمل في تبني المقاربة العمانية.

وتجد دول الخليج في مسقط البوابة التي تدشن مرحلة جديدة مع نيودلهي التي تقدمها أحدث التطورات أنها حارسة المحيط الهندي بالوكالة عن قوى رأسمالية تقليدية كبرى، وبالتالي فإن التحالف الاستراتيجي الخليجي مع الهند، قد أصبح ضرورة معاصرة لدواعي الاستفراد بالتوازن في المحيط أو على الأقل صناعة التوازن مع الهند خاصة وأنها ثقة ولا تشكل تهديدًا أمنيًا ولا اقتصاديًا مع الخليج، فالدول الست الخليجية هي الآن في حاجة للقوة العسكرية الهندية لمشاركتها في حماية الممرات المائية، وحتى لو لم تكن نيودلهي بهذه القوة العسكرية في المحيط، فيكفي قدراتها الاقتصادية والنووية وخبراتها الأمنية والفضائية التي أصبحت أكبر دولة في العالم أمريكا تعتمد عليها في إطلاق أقمارها الصناعية لعوامل مثل الجودة ورخص التكلفة، وكلنا نعلم توجهات الخليج الفضائية والنووية، وحاجتها للخبرات الأمنية الهندية، فالخليج يحتاج للهند لقوتها المتعددة والمتنوعة سالفة الذكر، ولسيطرتها على شبه القارة الهندية، وللوكالة الأمريكية لها في المحيط الهندي.

كما نيودلهي تحتاج للخليج هي الأخرى، فنموها الاقتصادي يرتبط بتدفق النفط إليها بالأسعار المعقولة، والآمنة، فطموحها الاقتصادي احتلال مراتب متقدمة عالميًا، يتوقف على ذلك العاملين، وهذا ما يمكن لدول الخليج توفيرها للهند عبر تأسيس شراكة استراتيجية مشتركة، لها أبعاد سياسية واضحة، أبرزها تحييد البعد الإيراني، وإخراجه من معادلة استفراد طهران بنيودلهي.

كما تظهر مسقط هنا كذلك، كبوابة للشراكة الخليجية الهندية الجديدة، من خلال رابطة دوله المطلة على المحيط الهندي، وشركائها الاستراتيجيين، حيث تعد السلطنة من المؤسسين لها، والدولة الوحيدة التي لها علاقات متميزة مع كل أعضائها، فضم الدول الست الخليجية إلى هذه الرابطة كأعضاء أو شركاء، وتفعيل هذه الرابطة الإقليمية / العالمية، يمكن من خلالها إدارة الصراع في المحيط الهندي من منظور قاعدة المصالح المشتركة، كما سيكون منبرًا للتشاور وإبداء الهواجس والقلق الأمني للدول، لأن كل القوى العسكرية داخل المحيط الهندي ستكون أعضاء فيه، مثلًا الصين حاليًا عضو فيها كشريك استراتيجي، وكذلك بريطانيا وفرنسا ومصر واليابان ، والهند وايران بصفتهما عضوين مؤسسين للرابطة .

ولو انضمت إليها بقية دول الخليج وبالذات السعودية والإمارات اللتين لهما الآن تواجدًا عسكريًا في المحيط الهندي والقرن الإفريقي، فسيكون هذا منبرًا اقتصاديًا وأمنيًا .. يمكن أن يحتوي الخلافات ويمنع التوترات أو يجعلها في إطار التعايش وليس الصدام.

* كاتب وإعلامي ـ سلطنة عُمان

التعاون العسكري الروسي - الهندي - الخليجي يوطن التكنولوجيا العسكرية

التأثير الروسي على العلاقات الخليجية - الآسيوية: الحدود والنتائج

تتسارع التطورات الدولية التي تشير إلى تغير جوهري في النظام الدولي ونمط توزيع القوى والأدوار به، باتجاه نظام متعدد القوى، فالنظام الدولي أحادي القطبية الذي قادته الولايات المتحدة لعقدين من الزمان منذ تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات، بات من الماضي، ونظامًا دوليًا جديدًا متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، تلعب فيه روسيا والصين دورًا محوريًا في الحد من الهيمنة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي، وتدفع فيه الدولتين للانتقال إلى عالم أكثر توازنًا اقتصاديًا وسياسيًا، من خلال جناحيها، الاقتصادي المتمثل في مجموعة بريكس، والأمني المتمثل في منظمة شنجهاي. وهو أمر يبدو طبيعيًا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد إن سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مدتها إلى زوال. وقد استطاعت روسيا تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨م، والأزمة السورية التي بدأت في مارس ٢٠١١م، ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت نهاية ٢٠١٣م، ومازالت تلقي بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية ـ الغربية وإنما على مجمل النظام الدولي.

د. نورهان الشيخ

فعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي خلال التسعينات، بدأت روسيا في استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصاديًا وعسكريًا. وأخذت تعد العدة لتغيير قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية، وفى مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولي، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية وفق مسار يتفق والمصالح الأمريكية. وشهد الدور الروسي على الصعيدين الدولي والإقليمي قفزات هامة ومؤثرة على مدى العقد الماضي، وتطورت علاقات موسكو بعدد من القوى الإقليمية التي تعد شريكًا تقليديًا لواشنطن وفى مقدمتها باكستان، إلى جانب التفاهمات والتعاون المتنامي بين موسكو وتركيا. الأمر الذى يثير عددًا من الدلالات الهامة حول مدى تأثير التعاون الروسي مع القوى الإقليمية غير العربية، إيران وتركيا وباكستان والهند، على دول مجلس التعاون الخليجي، وأبعاد هذا التأثير، وكيف يمكن التعاطي معه خليجيًا، أخذًا في الاعتبار أن الدول الأربع ليست على نفس الدرجة من الثقل والتأثير الإقليمي عامة وعلى أمن الخليج خاصة، فباكستان حليف استراتيجي وهام بالنسبة لدول الخليج، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا والهند التي تعتبر شريكًا هامًا لدول الخليج، في حين تنظر الأخيرة إلى إيران باعتبارها التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي.

أولها، أن روسيا تحتفظ بعلاقات جيدة ومتنامية مع القوى الإقليمية الأربع، إيران وتركيا وباكستان والهند، رغم ما بينها من تنافس وصل حد الصراع الممتد في حالة الهند وباكستان، إلا أن هذه العلاقة ليست على نفس الدرجة من القوة والتطور، حيث مازالت في بدايتها مع باكستان، وأكثر تطورًا وأهمية مع تركيا، وتصل حد الشراكة الاستراتيجية مع كل من الهند وإيران. ويهيمن عليها مع القوى الأربع كتوجه عام التعاون التقني لاسيما في مجال الطاقة والتعاون الاستراتيجي، ويؤدى هذا إلى تأثيرات تبدو متباينة أو متناقضة على دول مجلس التعاون الخليجي.

فمن ناحية، تبدو الشراكات الروسية المتنامية مع كل من الهند وتركيا وباكستان ذات تأثير إيجابي حيث تسمح بتطوير شراكات هامة وإطلاق مشروعات عملاقة متعددة الأبعاد والشراكات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وواحدة أو أكثر من القوى

الإقليمية غير العربية الصديقة لدول الخليج. يساعد على ذلك البرجماتية التي تحكم الحركة الخارجية لهذه الدول الثلاث لاسيما خلال السنوات القليلة الماضية واتجاهها لتنويع شراكاتها الدولية على النحو الذي يخدم أولوياتها واحتياجاتها الداخلية ومتطلبات أمنها القومي ودورها الإقليمي.

في هذا السياق، تبدو الشراكة الروسية - الهندية - الخليجية هي الأبرز والأكثر جدوى، فالهند تعتبر إحدى القوى الصاعدة بقوة في النظام الدولي ومرشحة لتكون إحدى القوى الفاعلة عالميًا خلال العقود القادمة، وثاني أكبر اقتصاد عالمي عام ٢٠٥٠م، وفق تقديرات البنك الدولي، وذلك بالنظر لما تمتلكه من مقومات، وما حققته من قفزات اقتصادية وعسكرية خلال العقدين الماضيين. فالهند سابع أكبر اقتصاد عالميًا عام ٢٠١٧م، وأحد أسرع الاقتصادات نموًا في العالم حيث تحقق نسبة نمو بلغت ٧٪ منذ مطلع الألفية الثالثة، وهي سابع أكبر دول العالم من حيث المساحة، والثانية من حيث عدد السكان. وتقدم الهند نموذجًا للتوازن الفعال في سياستها الخارجية، حيث تحتفظ بروابطها الاستراتيجية العميقة وشراكتها مع روسيا، في الوقت الذي قامت بتطوير علاقات هامة ومتنامية مع الغرب وخاصة واشنطن دون المساس بشراكتها مع موسكو.

كما تعطى دلهي أولوية لدول الخليج العربي في الاستراتيجية الهندية بالنظر إلى مصالحها الحيوية في هذه الدول، ومتطلبات أمن الطاقة الهندي. فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط في العالم، ويزداد استهلاكها على نحو مضطرد، وتعتمد الهند على دول الخليج في توفير أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط، وثلثي احتياجاتها من الغاز. يضاف إلى ذلك تحويلات العمالة الهندية في دول الخليج حيث يعمل بالأخيرة أكثر من ٦ ملايين عامل تتجاوز تحويلاتهم ٣٥ مليار دولار تمثل أكثر من ٤٧٪ من إجمالي تحويلات العمالة الهندية في الخارج وفق تقديرات البنك الدولي. هذا فضلاً عن أهمية التبادل التجاري بين الطرفين والذي بلغ حوالي ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤م. في ضوء هذه الاعتبارات يبدي رئيس الوزراء الهندي نيائدرا مودي اهتمامًا ملحوظًا بدفع العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ توليه السلطة عام ٢٠١٤م، وقام بزيارة للإمارات عام ٢٠١٥م، كانت الأولى من نوعها من قبل رئيس وزراء هندي خلال ٣٤ عامًا، والأولى للشرق الأوسط، ثم زيارته للسعودية في أبريل ٢٠١٦م، فزيارته لقطر في يونيو من العام نفسه. وشارك مودي، كضيف شرف في القمة العالمية السادسة للحكومات في أبو ظبي في فبراير من العام الجاري، مما يعكس رغبة قوية لدى الهند في توطيد العلاقة مع دول الخليج خلال المرحلة المقبلة.

ويمكن في هذا الإطار إقامة مشروعات هامة، على غرار المشروع الثلاثي، الروسي الهندي الإيراني، لبناء خط أنابيب لنقل الغاز بطول ١٢٠٠ كليو متر من إيران إلى الهند، وكانت وزارتي الطاقة الروسية والإيرانية قد وقعتا في نوفمبر الماضي على مذكرة تفاهم لمشروع توريد الغاز من إيران إلى الهند، على أن ينتهي البلدان من إعداد الوثائق التقنية وتوقيعها قبل نهاية العام الجاري، وتشارك في المشروع شركات من روسيا والهند وباكستان وإيران.

كما يكتسب التنسيق الثلاثي بين دول الخليج وروسيا والهند في مجال مكافحة الإرهاب، أهمية خاصة في ضوء سعى روسيا لبناء تحالف دولي واسع للقضاء على الإرهاب، وهو ما يتوافق مع التوجهات الهندية والخليجية في هذا المجال أيضًا. وتبذل الرياض جهدًا واضحًا لمكافحة الإرهاب ليس فقط في الداخل السعودي وإنما على الصعيد الإقليمي، وكذلك فيما يتعلق بالفكر العقائدي الداعم للتطرف والإرهاب، في ضوء تأكيد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سالمان على التمسك بالإسلام الوسطي وضرورة مواجهة التطرف. وكان التنسيق الأمني على قمة أولويات رئيس وزراء الهند خلال زيارته للإمارات والسعودية، واعتبرت دلهي تسليم السعودية الإرهابي أبو جندل عام ٢٠١٢م، المشتبه بتورطه في هجمات بومباي الإرهابية ٢٠٠٨م، إلى السلطات الهندية، خطوة هامة في دفع العلاقات بين البلدين. وخلال زيارة رئيس وزراء الهند للسعودية تم توقيع خمس اتفاقيات، من بينها تلك الخاصة بالتعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال، كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الأمني بين الهند والبحرين في فبراير ٢٠١٥م.

وينصرف ذلك أيضًا إلى آفاق التعاون العسكري التقني بين الأطراف الثلاثة، فروسيا الشريك الرئيسي للهند في المجال العسكري حيث تعتمد ٧٠٪ من القوات المسلحة الهندية على الأسلحة وقطع الغيار الروسية، وتعتبر الهند أكبر سوق للسلاح الروسي، كما يتعاون البلدان على نطاق واسع في مجال التصنيع العسكري المشترك ونقل التكنولوجيا العسكرية الروسية لدلهي، ومثال ذلك إنتاج المقاتلات الروسية مثل مروحيات كا-٢٢٦ تي، ومقاتلة تي-٥٠ الشبحية التي تنتمي إلى الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، وتحديث طائرات "ميج-٢٩"، وطائرة نقل تكتيكية من نوع "إيل"، والدبابة من نوع "ت-٩٠أس، والإنتاج المشترك للصاروخ الروسي الهندي "براهموس" الأسرع من الصوت. وتبدى دلهي اهتمامًا واضحًا بتطوير التعاون العسكري التقني مع دول الخليج، وقام وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار بزيارة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ من مايو ٢٠١٦م؛ في أول زيارة من نوعها واتفق البلدان على تأسيس شراكة استراتيجية شاملة، وتعزيز العلاقات العسكرية الدفاعية، عقب الزيارة. وقام أسطول من السفن الحربية

الهندية في مايو ٢٠١٥م، بجولة في منطقة الخليج شملت كلا من الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، وسلطنة عُمان. وفي هذا الإطار يمكن أن تكون الهند بوابة لنقل التكنولوجيا الروسية لتطوير الصناعات العسكرية في دول الخليج.

وفيما يتعلق بتركيا، فقد دفع التنسيق الذي تقتضيه الضربات الروسية إلى ظهور محور هام يضم روسيا وتركيا وإيران حيث فرضت التطورات المختلفة على تركيا ضرورة التنسيق مع موسكو وإنهاء حالة التوتر والقطيعة التي خيمت على العلاقات بين البلدين في أعقاب إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية، ساعد على ذلك موقف روسيا من المحاولة الانقلابية في تركيا، لتنتقل الأخيرة من المعسكر المناهض لروسيا في المنطقة إلى نقطة ما أقرب إلى موسكو، خاصة بعد التوتر في العلاقات التركية الأمريكية منذ المحاولة الانقلابية على أردوغان ثم تصاعد التوتر على خلفية عملية "غصن الزيتون" التركية في شمال سوريا والدعم الأمريكي للأكراد. فقد تخوفت أنقرة من الخطوة الأمريكية التي تم إعلانها في ١٤ يناير وتتضمن تشكيل قوة أمنية جديدة قوامها ٣٠ ألف جندي لنشرها على الحدود السورية مع تركيا والتي على إثرها بدأت أنقرة عملية "غصن الزيتون" العسكرية بدعوى القضاء على الإرهاب في عفرين والحدود التركية السورية. ومن المعروف أن أنقرة تتخوف من أن يكون التقدم الذي حققته قوات "سوريا الديمقراطية" بقوامها الكردي، خطوة أولى نحو إعلان الفيدرالية في المناطق الكردية السورية، وما ينطوي عليه ذلك من تهديد لسلامتها الإقليمية حيث يمثل الأكراد حوالي ٢٠٪ من سكانها يتركزون في جنوب وجنوب شرق تركيا المتاخم للأراضي السورية، واتخذت من ذلك ذريعة لبدء عملياتها العسكرية في الأراضي السورية، "عملية درع الفرات"، التي فرضت التنسيق مع روسيا لتجنب صدام آخر ستكون عواقبه وخيمة. ولا شك أن التطور النوعي في العلاقات الروسية التركية يتيح فرصًا واسعة أيضاً لتعاون ثلاثي الأبعاد في المجالات المختلفة.

ولكن من ناحية أخرى، يظل تعميق التعاون الاستراتيجي بين موسكو وطهران مثيرًا للقلق لدى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية. فقد أدت تطورات الأزمة السورية من ناحية والاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني من ناحية أخرى إلى نقلة نوعية في العلاقات الروسية الإيرانية، وأوجد الملف السوري رابطًا عضويًا ممتدًا بينهما حيث تشارك قوات البلدين في ضمان وقف إطلاق النار والحفاظ على الهدنة في مناطق خفض التصعيد وهناك تنسيق كامل ومتواصل في هذه الخصوص مباشرة ومن خلال مسار أستانا، واستحدثت طهران منصبًا أطلقت عليه "المنسق السياسي والعسكري والأمني مع روسيا وسوريا"، واختارت له الأدميرال علي شمخاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.

إلا أن الأكثر تأثيرًا هو النمو المضطرد في التعاون العسكري بين الجانبين والذي ترى فيه دول الخليج إخلالاً بتوازن القوى في المنطقة. وأتاح الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني وتخفيف العقوبات المفروضة على طهران فرصًا واسعة لروسيا في مختلف المجالات التقنية والعسكرية. فقد وقع الجانبان صفقات لمد طهران بأسلحة متطورة وطائرات مقاتلة، قُدرت بمليارات الدولارات، فضلًا عن إكمال تسليم صفقات كان البلدان اتفقا عليها منذ سنوات، مثل منظومة صواريخ "إس-٣٠٠" الدفاعية، التي كان قد تم تعليق اتمامها التزامًا بالعقوبات الدولية على إيران، ونُشرت المنظومة في منطقة فوردو القريبة من مدينة قم، على بعد ١٣٠ كم جنوب العاصمة طهران، بعد إجراء الاختبارات اللازمة بشأنها، قبل نصبها قرب المنشأة المخصصة لتخصيب اليورانيوم. وتم تسليم طهران دفعة من صفقة أسلحة "كلاشنيكوف-١٠٣" الذي يعد أحد أشهر وأفضل أسلحة عائلة "كلاشنيكوف" الروسية. إلى جانب صفقات جديدة لشراء مقاتلات وأسلحة في إطار خطة التسليح التي تتبعها إيران حيث اتفق الجانبان على تسليم طهران ٤٨ طائرة من طراز "SU-30"، وطلب الجانب الإيراني انتاج هذا النوع من الطائرات محليًا باستخدام خامات إيرانية أرخص ثمنًا، ودبابات "تي-٩٠" وأنظمة مدفعية وطائرات هليكوبتر. وعلى صعيد المناورات العسكرية والتعاون التدريبي، شهد عام ٢٠١٦م، مجموعة من الفعاليات الهامة حيث أجرت القوات الجوية الروسية أول مناورة جوية لها في الأجواء الإيرانية، ضمن فاعليات المعرض الدولي الثامن الذي عقد في جزيرة كيش الإيرانية، وأرسلت وزارة الدفاع الروسية، أسطولاً حربيًا مكونًا من السفينة الحربية "تترستان"، والفرقاطة "جراد سويز أسك" وبعض سفن الدعم الحربية إلى ميناء أنزلي الإيراني. وفي منتصف نوفمبر ٢٠١٦م، زارت وحدات من البحرية الروسية ميناء بندر عباس الإيراني، ومُنح الضباط والجنود الروس حق النزول إلى الأرض والقيام بجولات لعدد من المواقع العسكرية والسياحية في تلك المنطقة. وفي خطوة أخرى لتعزيز التعاون بين البلدين، وخلال زيارة الرئيس روحاني لموسكو في مارس ٢٠١٧م، تم توقيع اتفاقية إلغاء التأشيرات السياحية بين البلدين.

ثانيها، في ضوء ما تقدم يصبح الاقتراب البرجماتي التعاوني هو الأمثل في إدارة العلاقات الروسية الخليجية، فالتطورات السابقة تؤشر لوجود روسي دائم وقوى في منطقة الشرق الأوسط عامة، ودور فاعل ومؤثر لموسكو في المنطقة، فالوجود الروسي في سوريا ليس حدثًا عابرًا أو استثنائيًا في السياسة الروسية ولكنه توجه استراتيجي له صفة الديمومة والثبات،

خاصة في ضوء الخطوات التي اتخذتها موسكو والاتفاقات الموقعة بشأن تطوير قاعدتي حميميم وطرطوس الروسيتين في سوريا. لقد أصبحت روسيا طرفًا لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات خاصة بالمنطقة، وحمل تدخلها في سوريا رسالة واضحة حول شكل النظام الدولي الجديد، وانتهاء مرحلة القطبية الواحدة، وأكد أن واشنطن مع استمرارها كفاعل "رئيسي" بالمنطقة فإنها لم تعد الفاعل "الأوحد" بها كما كان عليه الحال من قبل، وقدم الحضور الروسي القوي بدائل واسعة الأفق تتسع لمختلف الأطراف. إن عودة روسيا لمنطقة الشرق الأوسط كانت قوية ومؤثرة وفي إطار حسابات دقيقة أذهلت الكثير من الفاعلين داخل المنطقة وخارجها وأجبرتهم على التعامل باحترام مع موسكو والتعاون معها لأنه لم يعد من الممكن تجاوزها. وفي ضوء المعطيات الراهنة فإن الدور الروسي مرشح للتزايد في المستقبل في مختلف المجالات، كما أن تسوية الأزمة السورية قد تتيح دورًا روسيًا أكثر فاعلية في الأزمة الليبية واليمنية مستقبلاً.

و انطلاقًا من عقيدة السياسة الخارجية الروسية القائمة على توظيف السياسة الخارجية لخدمة النمو الاقتصادي والأولويات الداخلية من ناحية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتوجهاتها الخارجية، تسعى روسيا لتطوير الشراكات متوازية تتجاوز الخلافات القائمة بين الشركاء وبعضهم البعض، وقد تعمل روسيا على تخفيف التوتر بين الشركاء وتشجيع تطوير علاقات تعاونية بينهما من خلال التركيز على المشتركات الجامعة، ولو في إطار جماعي، ومثال ذلك قبول الهند وباكستان عام ٢٠١٧م، كأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون، والمعروف إنها منظمة أمنية تهدف لمكافحة الإرهاب بالأساس من منظور شامل لا يقتصر على التعامل الأمني ولكن يمتد لمنظور تنموي واسع يعزز التعاون في مجالات أرحب بين الدول الأعضاء.

وفي إطار هذا التوجه العام الحاكم للسياسة الروسية، وبنفس المنطق حرصت روسيا على تطوير التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي بالتوازي مع دفع شراكتها وتفاهمها مع بعض القوى الإقليمية غير العربية خاصة إيران التي تعتبرها دول الخليج تهديدًا مباشرًا لأمنها واستقرارها. فلم يكن للعلاقة مع طهران تأثير يذكر على العلاقات الروسية الخليجية، وشهدت العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي طفرة ملحوظة في ضوء سياسة المتوازيات التي تتبعها روسيا وتقوم من خلالها بتطوير التعاون مع كافة الدول والأطراف الإقليمية بغض النظر عن علاقة هذه الأطراف ببعضها.

وشهدت العلاقات الروسية الخليجية قفزة كبيرة مع زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى روسيا. فرغم أن الزيارة هي الثانية، حيث سبق وأن زار الملك سلمان روسيا عام ٢٠٠٦م، وقت أن كان أميرًا للرياض، إلا أنها مثلت نقلة نوعية في العلاقات الروسية السعودية والخليجية وتعتبر تاريخية لاعتبارات عدة، فهي الأولى لملك سعودي، ولم يسبق أن زار ملك السعودية، بصفته، روسيا. كما إنها لم تكن من قبيل الزيارات الخاطفة حيث استمرت لمدة أربعة أيام، مما أتاح الفرصة لمناقشة القضايا الشائكة والجدلية بين البلدين وبلورة تفاهمات بناءة حولها. كما إن ضخامة الوفد المصاحب للملك سلمان خاصة من المستثمرين ورجال الأعمال عكس رغبة حقيقية لدى المملكة في دفع التعاون بين البلدين وتدشين شراكة اقتصادية وتقنية تخدم التفاهمات السياسية والتعاون الاستراتيجي بينهما، خاصة في وقت يسعى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى تحديث المملكة والاقتصاد السعودي من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتشييد بنية إنتاجية حديثة كما جاء في استراتيجيته للمملكة ٢٠٣٠، ويبدو في حاجة للتكنولوجيا الروسية وغيرها لتحقيق هذا الهدف.

الهند سابع أكبر اقتصاد عالمي وأحد أسرع الاقتصادات نموًا بنسبة ٧٪ وسابع دول العالم مساحة

من ناحية أخرى، تحتاج موسكو إلى تفاهمات مع السعودية حتى تستطيع دفع التسوية في سوريا، وهي حريصة على استمرار الاتفاق حول خفض حجم إنتاج النفط لتحسين الأسعار مع الرياض الذي بدأ باتفاق فيينا في نوفمبر ٢٠١٦م، وساعد على رفع أسعار النفط بنسبة ١٦٪. كما تسعى موسكو إلى جذب الاستثمارات السعودية، ولا شك أن الزيارة تعد تطمينية لرجال الأعمال والمستثمرين السعوديين، وضوء أخضر قوى لهم للتحرك باتجاه روسيا. وقد تم بالفعل الاتفاق على إنشاء صندوقين الأول بقيمة ١٠ مليار دولار، والثاني تسهم فيه السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار في مجال النفط. وتم بلورة المشروعات المشتركة بين الجانبين خلال منتدى الاستثمار الروسي السعودي الذي عقد على هامش الزيارة بمشاركة أكثر من ٢٠٠ شركة روسية وسعودية.

إن التغيرات التي يشهدها النظام الدولي والشرق أوسطي، وضخامة التحديات الأمنية والتنموية التي تواجه كل دول المنطقة والعالم، يفرض اقتراب تعاوني برجماتي يساعد دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق أهدافها وتعظيم مكاسبها وصون أمنها الوطني.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

"الأطلنطي" يمكنه تطوير القدرات الصاروخية الخليجية للتوازن مع إيران

الناتو وأمن الخليج العربي: التوازن الإقليمي ومتطلبات التنافس الدولي

كان-ولايزال- حلف شمال الأطلسي "الناتو" مرتبطًا في أذهان الكثيرين بحقبة الحرب الباردة وما تضمنته من صورة نمطية عن الحلف كمنظمة دفاعية ذات طابع عسكري بحت، صحيح أن الحلف وفقًا لميثاقه المنشأ عام ١٩٤٩م، هو تحالف عسكري أنشئ للدفاع الجماعي عن دوله الأعضاء إلا أن انتهاء الحرب الباردة وما تلاها من مستجدات أمنية مغايرة قد فرضت على الحلف التكيف مع ذلك الواقع الجديد من خلال شراكات أعلنها الحلف مع العديد من دول العالم في مناطق مختلفة، ومع أهمية تلك الشراكات التي تعكس ملامح الدور الجديد للحلف والتي حدت بالحلف لإحداث تغييرات عديدة في آليات ومضامين عمله في تلك المناطق ومن بينها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي فإن ثمة تساؤلات أربعة تطرح ذاتها :

د. أشرف محمد كشك

الأول: ما هي أبرز المستجدات الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وتأثيرها على بيئة عمل الحلف؟
والثاني: ما هي آليات استجابة الحلف لتلك المستجدات؟
والثالث: هل يؤدي وجود الحلف في الصراعات الإقليمية ولو بشكل غير مباشر إلى تحقيق التوازن أم أنه جزء من التنافس الدولي الجديد ضمن تلك الصراعات؟
والرابع: هل لدى حلف الناتو خطط عسكرية للتدخل عند الضرورة؟ وما هي إشكاليات ذلك التدخل؟

أولاً: أبرز المستجدات الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وتأثيرها على بيئة عمل الحلف:

مع أن التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عمومًا ومنطقة الخليج العربي على نحو خاص ومنها التحديات الإقليمية منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن لم تكن تهديدًا مباشرًا لأمن دول الحلف بالمعنى الجغرافي، فإنها كانت تحديًا ضمن البيئة الاستراتيجية الأوسع للحلف لسببين **الأول:** أن تلك التحديات ومنها الأزمة السورية قد أدت إلى توحيد قوسي التهديدات التي تواجه الحلف وهما القوس الشرقية التي تضم باكستان وأفغانستان وإيران ودول آسيا الوسطى، والقوس الجنوبية والتي تضم دول شمال إفريقيا والدول العربية التي تقع على البحر المتوسط وقد عبر عن ذلك أحد مسؤولي الحلف في أعقاب التدخل الروسي في الأزمة السورية بالقول"اعتدنا الحديث عن التهديد الشرقي والتهديد الجنوبي ولكن الجبهتين تشابكتا الآن" وهو الأمر الذي يمثل تحديًا أمنيًا هائلاً للحلف **والسبب الثاني:** هو سعي روسيا- التي ترى الحلف كتحد أساسي لأمنها القومي- للتواجد في المناطق التي يحظى فيها الحلف بشراكات مهمة وهو ما اعتبره الحلف إيجاد جبهات جديدة للصراع مع روسيا بما يتجاوز الأزمة الأوكرانية. ففي ظل قيام الحلف بنشر الدرع الصاروخي في دول الاتحاد السوفيتي السابق ترى روسيا أن ذلك يمثل تحديًا هائلاً لأمنها القومي وهو ما عبر عنه بوضوح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالقول "روسيا تنوي الرد بشكل مناسب على أعمال الناتو بهدف الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في العالم وذلك بأقل التكاليف"، ولعل ذلك يفسر إعلان روسيا بأنها سوف تقوم بنشر منظومة صواريخ إس ٤٠٠ في شبه جزيرة القرم على الحدود مع أوكرانيا.

وضمن البيئة الاستراتيجية الأوسع **فإن التحدي الأول والأكبر** الذي واجه الحلف وشركائه من دول الخليج أعضاء مبادرة استانبول للتعاون الاستراتيجي والتي أطلقها الحلف عام ٢٠٠٤م، وانضمت إليها كل من" الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر"، قد تمثل في انهيار دول الجوار وهي" اليمن- العراق-سوريا"بشكل متزامن كدول وطنية موحدة في ظل تحدي الجماعات المسلحة دون الدول لأمن تلك الدول بما يعنيه

ذلك من حالة الانكشاف الاستراتيجي لدول الخليج والذي أملى عليها التعامل مع كافة الجبهات في وقت واحد من خلال تبني خيار الأمن الصلب والذي تباين من أزمة لأخرى وبلغ مداه في الحالة اليمنية مع قيادة المملكة العربية السعودية لتحالف عسكري عربي لدعم الشرعية في اليمن والذي يقترب من عامه الثالث في مارس ٢٠١٨م. **أما التحدي الثاني** فقد تمثل في التحول في عمل الجماعات الإرهابية والتي لم تعد غير محددة المكان كما كان عليه الحال في الماضي أو تعمل في خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج" أفغانستان – باكستان" وإنما أضحى لها تواجد جغرافي محدد، ومع أن تلك الجماعات المسلحة خارج أراضي دول الخليج فإن هذه الدول لم تكن بمنأى عن تهديداتها سواء بمحاولات تلك الجماعات الإرهابية جذب الشباب الخليجي لبؤر الصراعات، أو محاولات نقل عملياتها إلى أراضي الدول الخليجية والأمثلة على ذلك عديدة، بل إن ثمة مخاوف في توجه تلك الجماعات للعمل في البحار وخاصة ممرات النقل الحيوية التي تمثل أهمية بالغة لكل من دول الخليج وحلف الناتو على حد سواء.

من ناحية ثالثة فإن إيران تعد أبرز تهديدات الأمن الإقليمي في ظل اختزال مخاطر إيران في المسألة النووية ، إذ أن إيران كان لديها حرص على إبرام الاتفاق النووي في يوليو ٢٠١٥م، مع مجموعة دول ال٥+١ ليكون مظلة للاستمرار في تنفيذ مشروعها الإقليمي الذي يتركز على أسس أيدولوجية دينية، كما أن لهذا المشروع تمويل من خلال تخصيص الأموال اللازمة لدعم أذرعها الإقليمية، من ناحية أخرى تحرص إيران على تسريع وتيرة التسلح التقليدي وخاصة في مجال إنتاج الصواريخ بعيدة المدى التي لديها القدرة على حمل الرؤوس النووية ليس فقط لكل دول الخليج في ظل ضيق العمق الجغرافي لتلك الدول بل لأراضي دول حلف الناتو ذاته وهو ما عبر عنه العديد من مسؤولي الحلف غير ذي مرة.

ثانيًا:آليات استجابة حلف الناتو للمستجدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي:

قبيل الحديث عن مدى استجابة حلف الناتو للمستجدات الأمنية، يمكن القول إن هناك أسباب خمسة تجعل من الحلف خيارًا مهمًا لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي وهي:

١- تراجع فرص حل الأزمات الإقليمية من خلال منظمات إقليمية في الوقت الراهن.

٢- الخبرات السابقة لدول الحلف الرئيسية في التعاون العسكري والأمني مع بعض الدول العربية، فضلاً عن دور الدول الأعضاء الرئيسية في حلف الناتو في تحرير الكويت ١٩٩١م، من الغزو العراقي، وتعاون بعض دول مبادرة استنبول مع الناتو كمنظمة خلال التدخل العسكري الجوي في ليبيا عام ٢٠١١م، وضمن التحالف الدولي الراهن لمواجهة داعش.

٣- الانحسار النسبي للولايات المتحدة تجاه الأزمات الإقليمية الأمر الذي يتطلب قوة يكون بإمكانها ملء ذلك الفراغ، بل أن الولايات المتحدة ذاتها تدعم دور الحلف ومن ذلك ما أشار وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري خلال زيارته لمملكة البحرين في ٧ إبريل ٢٠١٦م، بالقول "إذا ما أردنا أن تكون هناك شراكة بين حلف الناتو ودول الخليج يجب أن تكون هذه الشراكة داعمة لأمن المنطقة"

٤- تعثر الحوار الأوروبي الخليجي وعدم التوصل إلى تحقيق هدف الشراكة بين الجانبين.

٥- استمرار وجود بعض القضايا الخلافية بين روسيا ودول مجلس التعاون بشأن قضايا الأمن الإقليمي على الرغم من وجود مجالات للتعاون المشترك بين الجانبين-بما يجعل من حلف الناتو لاعبًا محتملاً ضمن منظومة التفاعلات الإقليمية بل والدولية حيث أن الناتو يتمتع بقوة عسكرية هائلة تفوق القوات الروسية وهو أمر من شأنه تحقيق مفهوم الردع الذي يعد متطلبًا لتحقيق توازن القوى الإقليمي.

وتكتسب دول الخليج أهمية بالغة لدى حلف الناتو وهناك العديد من التصريحات الرسمية الصادرة عن الحلف تعكس ذلك منها على سبيل المثال لا الحصر ما أشار إليه الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج خلال زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة في مارس ٢٠١٦م، بالقول" إن دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الأخرى شركاء ذو قيمة عالية لدى الحلف" وأضاف "إن الحاجة إلى التعاون بين الحلف وشركائه تتزايد لأننا نواجه البيئة الأمنية ذاتها وخصوصًا فيما يتعلق بتنظيم داعش" ولعل هذا ما يفسر قيام الحلف بمناورات في البحر المتوسط ١٩ أكتوبر ٢٠١٥م، كانت الأكبر من نوعها منذ أكثر من عقد من الزمان واستمرت خمسة أسابيع شارك فيها ٣٦ ألف جندي و٢٣٠ وحدة عسكرية و١٤٠ طائرة وأكثر من ٦٠ سفينة، كرسالة للشركاء من ناحية وضمن إدارة الصراع مع روسيا من ناحية أخرى، فضلاً عن إعلان الحلف الانضمام رسميًا إلى عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سوريا من خلال إرسال طائرات إنذار مبكر"أواكس "والتي يمكنها مراقبة المجال الجوي على مسافات تتجاوز ٤٠٠ كم من خلال الرادارات التي تحملها على متنها و تقديم المساعدة في ضمان الاتصالات اللاسلكية بين القيادات الموجودة في الجو والبحر والأرض.

وبالنسبة لدول الخليج فقد تمثلت استجابة الحلف للتحديات الإقليمية التي تواجهها من خلال تعزيز برامج الشراكة مع تلك الدول وتتضمن التعاون السياسي والدبلوماسي وتبادل الخبرات في مجالات الدفاع والأمن والتعاون لمواجهة التحديات المدنية والأمنية الناشئة، فضلاً عن حرص الحلف على مأسسة

الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى الحاملة للرؤوس النووية تهدد أراضي دول الناتو وهو ما عبر عنه مسؤولو الحلف أكثر من مرة

علاقاته بدول الخليج والانتقال بها نحو آفاق أرحب وذلك من خلال تأسيس مركز إقليمي للحلف ومبادرة استانبول في دولة الكويت في يناير ٢٠١٧م، ويناط به تقديم برامج تدريبية مهمة في مجالات إدارة الأزمات وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب الإلكتروني والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية، بالإضافة إلى حرص دول مبادرة استنبول على وجود تمثيل دبلوماسي لها مع حلف الناتو، ويدرك حلف الناتو أهمية الدور الخليجي تجاه قضايا الأمن الإقليمي ومن ذلك دور دول الخليج تجاه الأزمة السورية وخاصة أن ذلك الدور قد أضحى على خط التماس مع الحدود الشرقية للناتو" تركيا أحد أعضاء الحلف"، فضلاً عن دعم بعض دول مبادرة استنبول لعمليات الحلف في أفغانستان والتي تعرف باسم "إيساف" وجميعها مؤشرات تعكس واقع التعاون الخليجي-الأطلسي.

وعلى الرغم من أهمية ما سبق وأخذًا في الاعتبار تأكيدات مسؤولي الحلف غير ذي مرة أن الحلف يقدم ما يطلق عليه" القيمة المضافة للأمن" ، ومن ثم فإنه في حالة الخلل في توازن القوى بين دول الخليج والأطراف الإقليمية فإن حلف الناتو يمكنه أن يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة لدول الخليج وتطوير قدراتها الصاروخية بما يحقق توازن القوى مع القدرات الصاروخية الإيرانية المتنامية ، ويمكن التفكير في فكرة عقد اتفاقية دفاعية بين حلف الناتو ودول مبادرة استنبول ككل على أن يتم توسعتها مستقبلاً لتشمل كل دول مجلس التعاون ، وتعد تلك الاتفاقية ذات أهمية بالغة لعدة أسباب منها أن التحدي الأساسي الذي يواجه دول الخليج هو الخلل في توازن القوى مع إيران وبالتالي ستكون تلك الاتفاقية رسالة ردع لإيران وتأكيدًا لالتزام من جانب الحلف تجاه شركائه ، وربما أن المادة الخامسة من ميثاق الحلف ستكون عقبة كبرى إلا أنه يمكن التفكير في صيغ لتحقيق الارتباط الدفاعي والأمني مع دول مجلس التعاون حيث أن الشراكة تبنى على التزام حقيقي من طرفيها والمنفعة المتساوية، من ناحية يمكن أن يلعب حلف الناتو دورًا مهمًا تجاه أمن الطاقة فمع أن

قضية أمن الطاقة لم تكن أحد بنود مبادرة استنبول فإن تلك القضية كانت موضوعًا مهمًا للنقاش بين المسؤولين من الحلف ودول المبادرة خلال السنوات التالية للإعلان عن المبادرة، بل أنها كانت موضوعًا ضمن البيانات الختامية لبعض قمم الحلف، والتي يوليها اهتمامًا بالغًا ومن ذلك ما أشار إليه الأمين العام السابق للحلف جاب دي هوب شيفر في مقال بصحيفة نشرته صحيفة الخليج الإماراتية بعنوان "الأطلسي ومنطقة الخليج وحقبة جديدة من التعاون" وذكر فيه أن "لنا جميعًا مصالح مشتركة تتمثل في أمن الطاقة وأمن خطوط الإمدادات والبنية التحتية للطاقة سواء كنا بلدانًا تمد أو تورد الطاقة أو تعبر في أراضيها الإمدادات أو بلدانًا مستهلكة ولم تعد الجغرافيا تشكل درعًا تقينا شرور مثل هذه التحديات العالمية"، من ناحية ثالثة بالنظر إلى تنوع مجالات التعاون الأمني لدى الحلف والتي تتيح لأي من الشركاء الاختيار فيما بينها ومنها خبرة الحلف في التصدي للإرهاب الإلكتروني والتي أرسى الحلف استراتيجية شاملة لها في عام ٢٠٠٨م، فإنه يمكن أن يقدم خبرته لدول الخليج في هذا الشأن.

الانحسار النسبي لأمريكا تجاه الأزمات الإقليمية يتطلب ملء الفراغ وهو ما يفعله الناتو لحفظ استقرار الخليج

وبغض النظر عما يمكن أن يقدمه الحلف لشركائه وما يقتصر على أعضائه وفقًا للميثاق المنشئ للحلف فإن تطوير آليات الشراكة لاتزال متطلبًا مهمًا لتعزيز تلك الشراكة وخاصة الانتقال من صيغة التعاون الثنائي"٢٩+١" إلى التعاون الجماعي مع دول الخليج على غرار الحوار السنوي متعدد الأطراف لوزراء دفاع دول الخليج مع الولايات المتحدة وذلك ضمن مبادرة أمن الخليج التي أطلقتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦م، وتتضمن عدة مجالات للتعاون من بينها التشاور السياسي ، وإذا ما طرح حلف الناتو تلك الآلية ذاتها فإنها سوف تلقى قبولاً من دول الخليج حيث يمكن من خلالها مناقشة التحديات الأمنية الإقليمية من منظور جماعي في ظل صعوبة الفصل بين مستويات الأمن سوى لأغراض التحليل العلمي.

ثالثًا: دور حلف الناتو تجاه الصراعات الإقليمية: تحقيق التوازن أم جزء من التنافس الدولي الجديد ضمن تلك الصراعات؟

يسود اقتناع خاطئ مفاده أن حلف الناتو يسعى للتواجد عسكريًا خارج حدوده ويتجدد ذلك الاقتناع مع إعلان الحلف عن توجهات أو خطط جديدة للتعاون سواء مع دول الخليج أو تجاه الأزمات الإقليمية عمومًا، إلا أن إمعان النظر في وظيفة الحلف وبيئة عمله تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أنه لا مجال لقواعد عسكرية تحمل علم الناتو خارج النطاق الجغرافي لأعضائه، إلا أن ذلك لا يعني أن الحلف بعيد تمامًا عن مناطق الصراع حيث أن المفهوم الاستراتيجي وهو ميثاق أمني رفيع المستوى يصدر عن الحلف كل عشر سنوات كنوع من المراجعة لأبرز المستجدات الأمنية خلال عقد من الزمان ومن ثم سد الفجوة بين الميثاق المنشئ للحلف وتلك المستجدات بل وتحديد آليات لمواجهتها، ذلك الميثاق الذي صدر عام ٢٠١٠م، قد نص وبوضوح على أنه"يمكن لحالات عدم الاستقرار وصراعات ما وراء الحدود الجغرافية لشمال الأطلسي أن تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الحلف، بما في ذلك التطرف والإرهاب والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود كالاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر" كما تضمن ذلك المفهوم في مواضع أخرى "أن النزاعات والأزمات خارج حدود حلف شمال الأطلسي يمكن أن تشكل تهديدًا مباشرًا لأراض الحلف وشعوبه. وعليه، فإن الناتو سيعمل حيثما أمكن وعند الضرورة على درء وإدارة الأزمات وعلى استقرار أوضاع مناطق ما بعد الصراعات ودعم عمليات إعادة بنائها"، وتأسيسًا على ما سبق يمكن تفسير تجارب الناتو تجاه إعادة بناء قطاع الأمن في كل دول أوروبا الشرقية و أفغانستان، والعراق حيث اتفق قادة الحلف على إرسال مدربين عسكريين إلى العراق من أجل دعم القوات المسلحة العراقية وهو ما يعد خطوة مهمة حيث أن التحدي الأساسي الذي يواجه العراق حاليًا هو ضعف القوات المسلحة مما يتيح المجال لتمدد تنظيم داعش، وقد كان للحلف دور تجاه تدريب القوات المسلحة العراقية خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١م، وفي الخامس عشر من فبراير ٢٠١٨م، أعلن وزراء دفاع حلف الناتو عن قرار الحلف إرسال بعثة تدريبية إلى العراق

وذلك بناءً على طلب الحكومة العراقية والتحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش، كما أنه لدى الحلف خطط لإنشاء أكاديميات ومدارس عسكرية متخصصة إضافة إلى زيادة وجوده لكن دون القيام بمهمات قتالية.

ولاشك أن نجاح الحلف في تلك المهمة سيكون حافزًا لأن يؤدي الدور ذاته تجاه إعادة بناء الجيش اليمني وللحلف ركيزة أممية للاضطلاع بذلك الدور تتمثل في قرار مجلس الأمن رقم(٢١٥١) الصادر في ٢٩إبريل عام ٢٠١٤م، بشأن ضرورة إصلاح القطاع الأمني في مناطق ما بعد الصراعات كأساس للأمن والاستقرار الإقليمي ، ومع أن القرار قد أشار إلى أن ذلك الأمر منوط بالأساس بالحكومات الوطنية، فإنه قد أشار إلى إمكانية التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقًا للفصل الثامن من ميثاق المنظمة وهو ما يمنح

الحلف ركيزة قانونية دولية للاضطلاع بهذا الأمر وذلك في حال طلب الحكومات المعنية، من ناحية ثانية فإن التصدي للتهديدات الإيرانية يعد متطلبًا أساسيًا لتحقيق توازن القوى الإقليمي ، ومع أن حلف الناتو لم يكن طرفًا في الاتفاق النووي إلا أن الأمين العام للحلف ينس ستولنتبرج قد أكد على أهمية "التنفيذ الكامل للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١ وأن يتم تنفيذ آليات التحقق من التزام إيران بتنفيذ بنوده كاملة"، بل أن العديد من التصريحات الرسمية من مسؤولي الحلف قد تضمنت غير ذي مرة مخاوف حلف الناتو من تطوير إيران برامج صاروخية تمثل تهديدًا حقيقيًا لأراضي أعضاء حلف الناتو، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الإقليمي لدول الخليج يعد مصلحة أكيدة لحلف الناتو، وفي ظل تعدد الصيغ الأمنية التي تم اقتراحها على المستوى النظري لأمن الخليج العربي ،وعلى الرغم من أن فكرة بناء أطر أمن إقليمية ليست أمرًا مستحيلاً حيث استطاعت العديد من الدول تأسيس أطر أمن إقليمي منها رابطة الآسيان ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فإن تلك المقترحات ربما تجد صعوبة في تنفيذها في منطقة الخليج العربي سواء بالنسبة لاختلاف المصالح بين دول المجلس ذاتها أو بين دول المجلس وإيران بالنظر إلى استمرار وجود العديد من القضايا العالقة بين الجانبين، كما أنه في الوقت الذي سيكون من الصعوبة أن يكون الحلف جزءًا من أي ترتيبات للأمن الإقليمي الخليجي مستقبلاً فإن بدء دول الخليج شراكة مع حلف الناتو وفق صيغة ٢٩+٦ من شأنها تحقيق التوازن الإقليمي الذي يعد شرطًا أساسيًا للأمن الإقليمي.

ومع أهمية ما سبق فإن التساؤل المشروع هو هل لدى الحلف بالفعل استراتيجية لحماية أمن منطقة الخليج العربي تتلاءم والأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة والتي تتجاوز المفهوم التقليدي المتمثل في النفط أم أن ما يقدمه الحلف من مساهمات أمنية سيكون وفقًا لكل حالة على حدة؟ وبمعنى آخر أي الهدفين له أولوية لدى صانعي القرار في الحلف: تعزيز الشراكة بين الحلف ودول الخليج، أم الصراع الأطلسي-الروسي؟ وواقع الأمر أن الإجابة عن ذلك التساؤل لا تبدو من السهولة بمكان، حيث أن النظام العالمي الراهن هو قيد التشكل من حيث إعادة ترتيب مراكز القوى والتي سيكون لها تأثير على معادلة الأمن الإقليمي، فالتدخل الروسي في الأزمة السورية هو أهم مراحل هذا التحول الأمر الذي كان تحديًا سواء للحلف أو دول الخليج في الوقت ذاته فيما رتبه من تداعيات ليس أقلها إتاحة الفرصة للمزيد من التمدد الإيراني الإقليمي التخريبي لإيران وتأثير ذلك على مسألة التوازن الإقليمي، ومن ثم فإنه من التبسيط الشديد القول أن هناك مساران متوازيان وهما شراكة أطلسية ـ خليجية، وصراع أطلسي ـ روسي، إذ تشير خبرة الماضي إلى أن وجود القوى الكبرى ضمن منطقة تشهد اضطرابات مزمنة يمثل عامل استقرار حيث تلعب دور الكوابح لأي مغامرات إقليمية غير محسوبة، ويعني ذلك أن وجود الحلف ضمن مناطق الصراع الإقليمي من شأنه تحقيق ذلك التوازن أخذًا في الاعتبار الفجوة الهائلة في توازن القوى بين كل من الحلف وروسيا لصالح الحلف.

رابعًا: حلف الناتو وإشكاليات التدخل العسكري في الأزمات الإقليمية:

على الرغم من تطور دور حلف الناتو وخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن حيث لم يعد دوره متمثلاً في تقديم "الأمن الصلب" فحسب بل "الأمن الناعم" المتمثل في التعليم والاستشارات والتدريب من خلال برامج الشراكة المختلفة بين الحلف وشركائه في هذا الشأن، فإن ذلك لا ينفي أهمية الحلف كأقوى منظمة دفاعية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بما له من قدرات عسكرية على الأقل ليست متواجدة لدى المنظمة الأممية المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين وهي الأمم المتحدة، ودون الخوض في طبيعة التشكيلات العسكرية لدى الحلف والتي قد لا يتسع المجال للحديث عنها بشكل تفصيلي إلا أنه في المجمل نجد أنها قد أضحت تشكيلات أقل حجمًا وأكثر سرعة وعالية التسليح ، وتتلاءم طبيعتها مع واقع التهديدات الأمنية الراهنة وخاصة خارج أراضي دول أعضاء الحلف.

ولا تكمن المعضلة الأساسية في الجدل حول قدرات الحلف وإنما في تساؤلين أساسيين الأول: ما هي شروط تدخل الحلف في الأزمات التي تقع خارج أراضيه ويرى الحلف أنها تمثل تهديدًا جوهريًا لمصالح أعضائه؟ والثاني: لماذا تدخل الحلف في بعض الأزمات"ليبيا" ولماذا لم يتدخل في الأخرى "سوريا"؟

وعلى الرغم من تبريرات الحلف في هذا الشأن والتي وردت على لسان الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج بالقول" لم تطرح أي دعوات لمشاركة الناتو في النزاع السوري بشكل مباشر" ،وفي سياق آخر قال " أن القيام بمهمة عسكرية يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التصعيد

ويمكن أن نتعرض لخطر مواجهة نزاع إقليمي أكبر، أو أن يموت المزيد من الأبرياء" مشيرًا إلى أن" التكاليف الناتجة عن الاستعانة بوسائل عسكرية تتجاوز الفائدة الناتجة عنها، وأنه من الممكن أن تسهم المهمة العسكرية في جعل الموقف المروع في سوريا أكثر ترويعا" ،وبشأن تدخل الحلف في ليبيا قال الأمين العام للحلف في تصريح آخر"حظينا بدعم نادر في الحالة الليبية عام ٢٠١١م" .

استمرار القضايا الخلافية بين روسيا ودول الخليج حول الأمن الإقليمي يجعل الناتو لاعبًا محتملاً ضمن منظومة التفاعلات

وبغض النظر عن تلك التبريرات فإن تاريخ الحلف يشير إلى أنه لم تكن هناك تدخلات عسكرية مباشرة في الأزمات العربية من جانب الحلف كمنظمة دفاعية قبل تدخل الحلف في الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، ويكمن تفسير ذلك بمضمون المادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف والتي تنص على أن" أي عدوان يقع على أي دولة من دول الحلف يعتبر عدوانًا على الدول المتحالفة جميعًا بما يحتمه ذلك من مساعدة تلك الدولة لرد ذلك العدوان بكل الوسائل الممكنة" ،إلا أن بيئة ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد أوجدت تهديدات هائلة لأمن دول الحلف ومنها الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو،فضلاً عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م،الأمر الذي حدا بالحلف للتدخل بالتدخل في تلك الأزمات بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها، ولم يكن أمرًا يسيرًا للحلف من حيث تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضائه ذلك الاتساق الذي تحقق مع صدور ما يسمى المفاهيم الاستراتيجية للحلف والتي تتكامل مع الميثاق المنشئ له ولا تتناقض معه، ومن ثم فقد تدخل في كوسوفو١٩٩٩م، وأفغانستان في عام ٢٠٠٣م، حيث كانت أفغانستان أول عملية عسكرية للحلف خارج منطقة عمله التقليدية في أوروبا ، أما تدخل الحلف في الأزمة الليبية فقد استند إلى قراري مجلس الأمن رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣م، بشأن الحالة الليبية "ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلي المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبي"، فضلا عن قرار الجامعة العربية بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١م، بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، وما تلاه من مشاركة بعض دول مبادرة استنبول في عمليات الحلف على الأرض في ليبيا.

وبعيدًا عن الخوض في المزيد من التفاصيل حول حالات تدخل الحلف في الأزمات فإن الحلف قد وضع شروطا لهذا التدخل أولها: حدوث إجماع دول الحلف التسع والعشرون على أن أزمة ما تمثل تهديدًا وشيكًا لمصالح دول الحلف، وثانيها: وجود إطار أممي يتمثل في قرار من مجلس الأمن يمنح التفويض المطلوب للحلف للتدخل حتى لا تكون هناك فجوة بين الشرعية والمشروعية، وثالثها: وجود مساهمات إقليمية لعمليات الحلف في تلك الأزمة.

ويعني ما سبق أن تدخل الحلف حال اندلاع أزمة ما مستقبلاً في منطقة الخليج العربي على سبيل المثال لن يكون أمرًا يسيرًا حيث سيكون مرتبطًا بالاعتبارات السابقة إلا أن مدى خطورة تلك الأزمة قد تحدث إجماعاً بين دول الحلف ضمن آلية التشارو السياسي في الحلف إبان الأزمات والتي تحيل القرار إلى اللجنة العسكرية وليس بالضرورة أن يكون التدخل من جانب الحلف كمنظمة دفاعية على غرار الحالة الليبية عام ٢٠١١م، ولكن وفقًا للخبرات السابقة للحلف حيث تدخلت دوله الرئيسية ضمن ما يعرف" بائتلاف الدول الراغبة" ضمن تحالف للدول الغربية خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، وحرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م.

خلاصة الورقة:

١- على الرغم من أهمية دول الخليج بالنسبة لحلف الناتو وهو ما يتمثل في مبادرة استنبول للتعاون مع تلك الدول وما تلاها من تطوير آليات للتعاون بين الجانبين، فإنه يجب النظر إلى البيئة الاستراتيجية الأوسع لعمل الحلف حيث يشهد الحلف صراعًا مع روسيا على جبهتيه الشرقية والجنوبية.

٢- مع أن التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منذ عام ٢٠١١م، قد مثلت تحديًا للحلف وخاصة أنها تضم الدول الشريكة للحلف في مبادرتي الحوار المتوسطي واستنبول فإنها في الوقت ذاته قد أتاحت للحلف فرصًا لتطوير آليات جديدة للتعاون مع تلك الدول.

٣- من الصعب الفصل بين هدفي تحقيق التوازن والصراع ضمن سياسات الحلف، ولكن بوجه عام فإن للحلف مصالح جوهرية في منطقة الشرق الأوسط والخليج وهو ما يفسر الصراع الأطلسي-الروسي المحتدم على أكثر من جبهة.

٤- تثير مسألة تدخل الناتو عسكريًا في الأزمات الكثير من الإشكاليات والجدل ولكن مجمل ذلك الجدل هو أن الحلف لديه خطوط حمراء في الصراعات الإقليمية ويتم تقدير المخاطر من خلال آلية تشاورية داخل الحلف وفقًا لشروط حددها الحلف بشأن التدخل العسكري من عدمه وتبقى لكل حالة خصوصيتها وظروفها.

* كمدير برنامج الدراسات الاستراتيجية - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

تحسين العلاقات التركية - الروسية - الإيرانية ضرورة محكومة بأسباب أمنية

العلاقات الخليجية - التركية: المصالح والأزمات

تقوم العلاقات الدولية على المصالح دائمًا، فالمصالح تقارب بين الدول وتحسن العلاقات بينها في العلاقات الثنائية أولاً، وبين الدول الإقليمية ثانيًا، والعالمية ثالثًا، وأما الأزمات الدولية فهي ترسم علاقات مضطربة بين الدول، بين صعود وهبوط، فلا تستقر على التقارب ولا التباعد بينها، وقد تدخل التحالفات الدولية لرعاية الأزمات الدولية أو إنهائها، فالأزمات قد تكون عامل صعود في تحسين العلاقات بين الدول، وقد تكون عامل تضارب ونزاعات بينها، ولذلك فهي متقلبة في معادلة التوازن الدولي، وما يميز العلاقات التركية ـ الخليجية أنها تقوم على المصالح دائمًا، وعصية على التأثر بالأزمات سلبيًا لدرجة كبيرة، وإن لم يكن من الممكن منعه كليًا، لأن الأزمات التي قد تؤثر على العلاقات التركية ـ الخليجية هي في الغالب أزمات ثانوية ومؤقتة مقارنة بدرجة المصالح والعلاقات الأساسية طويلة الأمد بينهما، ويمكن وصفها بأنها أزمات داخل البيت الواحد وداخل الأسرة الواحدة، وبذلك يصبح كل أبناء الأسرة الواحدة معنيون بتقليل آثار الأزمات السلبية، وتجاوزها ومنع تأثيراتها السلبية لأكثر من سبب، وكذلك تكبير رؤية المصالح المشتركة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي منفردة أو مجتمعة، رغبة في تثبيتها واستمرار نجاحها لصالح الشعوب قبل الحكومات والشركات.

د. محمد زاهد جول

إن المصالح المشتركة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي قائمة على أسس قديمة، وأول هذه الأسس الانتماء الحضاري الواحد، في الانتماء الديني الواحد، والتاريخ المشترك لأربعة عشر قرنًا من تاريخ الإسلام، تقاسم وتبادل العرب والأتراك المسؤولية عن الأمة الإسلامية في القسم الأكبر منه، كأبناء أسرة واحدة متعاونون، وهذا مثل جزءًا مشتركًا وتواصليًا من تاريخ الأمة المسلمة، وفي نفس الوقت يمثل قوة ضاغطة على كل الملوك والرؤساء والأمراء والوزراء والحكام والسياسيين، في الحاضر والمستقبل لإعادة مسار الأمة لقوتها وعزتها، فلا يملك زعيم في تركيا أو في دولة إسلامية في هذه المرحلة أن يقود شعبه ضد الدول الإسلامية أو العربية الأخرى، وبشكل خاص ضد دول مجلس التعاون الخليجي، أو ضد بلاد الحرمين الشريفين على وجه الخصوص، فهذه خطوط حمراء بالنسبة للشعوب المسلمة، ولذلك سقطت الفتن السابقة بينهم، فسقطت العنصرية التي فرقت بينهم في بدايات القرن العشرين الماضي، في مرحلة الاستعمار وما تلاه، لأن الوعي الشعبي نبذ العنصرية القومية بين القوميات الإسلامية، وكذلك ستسقط الفتن الطائفية المعاصرة وستنقلب على أصحابها، فلا تستطيع دعوة مغرضة أن تفرق دول الخليج نفسها أولاً، ولا بين تركيا والدول العربية والخليجية، وقبل سنة تقريبًا وضع قطار التعاون التركي ـ الخليجي على سكته الصحيحة بتوقيع مئات الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية في العلاقات الاستراتيجية والتعاون الكبير بينهما، والأمل معقود في الأيام القادمة أن يتم التغلب على أزمات المنطقة التي قد تتباين فيها وجهات النظر بين تركيا ودول الخليج، كما قد تتباين وجهات النظر فيها بين دول الخليج نفسها، فأزمات المنطقة محكومة بالتحطم على صخرة المصالح لأبناء أمة واحدة.

أهمية استقرار المنطقة لاستثمار المصالح بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي:

لا خيار أمام تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي إلا توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية لأسباب شعبية واجتماعية ودينية واقتصادية وغيرها، فالعلاقات الشعبية ورقة ضاغطة

على الحكومات لتوثيق هذه العلاقات السياسية، وتوجهات الحركة السياحية المتبادلة، ومشاريع رجال الأعمال بأنفسهم إلى توثيق هذه العلاقات دليل على أن هناك رغبة شعبية، وآفاق اقتصادية وتجارية رابحة بين شركاتهما، كما أن هذه التوجهات من الطرف التركي محكومة إلى صناديق الانتخابات بالنسبة للأحزاب التركية لإرضاء الجماهير وأصواتها، فهذا أمر مؤكد على مستوى الضغوط الانتخابية في تركيا، فتوجه الحكومات التركية نحو الدول العربية والخليجية يجد جاذبية انتخابية منذ عام ١٩٥٠م، وليس في عهد حزب العدالة والتنمية فقط، وحيث أن الاستقرار الأمني من أهم عوامل نجاح هذه التوجهات السياسية، فإن الحكومات التركية تضع على رأس أولوياتها استقرار المنطقة أولاً، ومنع تدهورها ثانيًا، والعمل على توفير أسباب الاستقرار في المستقبل، سواء بحل النزاعات القائمة، أو الحيلولة دون تجديد بعضها مهما كانت الأسباب، فالاستقرار الأمني في الرؤية التركية ضروري لكافة دول المنطقة لأنه ضرورة أساسية للحياة الديمقراطية، ولإنجاح كافة المشاريع الاقتصادية أيضًا، فالمصالح لا تتحقق إلا بعد معالجة المشاكل والأزمات، سواء على مستوى الوطن الواحد، أو في العلاقات بين الدول، وعلى مستوى العالم أجمع أيضًا.

وكما ازدادت العلاقات التركية ـ الخليجية توثيقًا في السنوات العشر الماضية فقد تراجعت الرغبة الشعبية في تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب المواقف العنصرية في بعض الدول الأوروبية ضد الحضارة التركية الإسلامية، وبسبب اتهام تركيا بالعودة للتمسك بالهوية الحضارية الإسلامية في السنوات الأخيرة، وغيرها، وقد ازداد ذلك الشعور التركي بعد الانقلاب العسكري الفاشل ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، وبعد نجاح الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في تركيا بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧م، فكلا الحدثين كان لهما تأثير كبير على نفسية الشعب التركي تجاه الأوروبيين والأمريكيين معًا، فالعلاقات التركية ـ الأمريكية في حالة توتر وتراجع أيضًا، وهذه مؤشرات تدفع السياسة التركية إلى التوجه بصدق بدرجة أكبر للتعاون مع الدول العربية ودول الخليج على وجه الخصوص، لأنها في الرؤية الاستراتيجية التركية لها الأولوية في التعاون الاستراتيجي معها، فهي مقدمة في الأولوية على علاقاتها مع الغرب ومع روسيا وإيران وغيرها.

إن تحسين العلاقات التركية مع روسيا وإيران في السنوات الأخيرة هي ضرورة اقتصادية بوصفها دولاً حدودية مع تركيا، ومحكومة بأسباب أمنية خاصة بسبب تعاون أمريكا مع أعداء تركيا من المنظمات الإرهابية التابعة لحزب العمال الكردستاني في سوريا، والتي تهدد الأمن القومي التركي، وبالأخص من داخل سوريا، مما اضطر الحكومة التركية للتدخل العسكري داخل سوريا، بتقديم الدعم للجيش السوري الحر لاستعادة مدنه وقراه من أيدي الأحزاب الإرهابية اليسارية والداعشية، إضافة للتهديدات التي تلاحق الاقتصاد التركي بسبب الأزمة السورية ومآسي التطورات الداخلية في سوريا، أي أنها سياسات تفرضها الإجراءات التكتيكية فقط، بينما العلاقات التركية ـ الخليجية لا يمكن أن تكون إلا سياسات استراتيجية، فالسياسة التركية لا تطمئن على الدوام إلى المواقف الروسية ولا المواقف الإيرانية، فكلاهما لهما أطماع خاصة في تركيا، ولعل الموقف الإيراني المشبوه من عملية "غصن الزيتون" في عفرين هي من الأدلة على ذلك، فأي تنسيق أمني أو عسكري تركي مع روسيا أو مع إيران مشوب بالمحاذير، وتفرضه الضرورة كما حصل مع إيران بعد إجراء الاستفتاء الانفصالي في إقليم شمال العراق بتاريخ ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٧م، وهذا الموقف التركي متبادل من قبل إيران وروسيا أيضًا، فإيران لا تثق بالسياسة التركية، لأنها تعلم رفض تركيا المطلق للسياسات الطائفية التي مارستها إيران منذ الثورة الخمينية عام ١٩٧٩ م، في المنطقة، وبالأخص في العراق وسوريا واليمن، وفي بعض المراحل في تركيا نفسها، ولم تخف تركيا موقفها الثابت الرافض للتهديدات الإيرانية لمنطقة الخليج عمومًا، ورفضها وإدانتها للتهديدات الصاروخية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية من الصواريخ الباليستية التي يطلقها الحوثيون من اليمن بمساعدة إيرانية، كما رفضت التدخلات الإيرانية في البحرين والكويت وغيرها.

ولعل الأزمة الخليجية الأخيرة بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة ضد قطر من جهة أخرى، هي من أكبر تحديات الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، وحيث أن هذه الأزمة مؤقتة مهما طال زمنها أولاً، وحيث أن هذه الأزمة داخل البيت الخليجي ثانيًا، وحيث أن للدول الخليجية الثلاث شروطًا للمصالحة مع قطر ثالثًا ، فإن الموقف التركي انتهى إلى تأييد المبادرة الكويتية بالكامل، بوصف الكويت دولة مؤسسة لمجلس التعاون الخليجي ومن أهل البيت الخليجي، بعد أن حاولت الحكومة التركية الوساطة في الأيام الأولى للأزمة، فقد بدأت الحكومة التركية بعد ظهور الأزمة في الخامس من يونيو/حزيران ٢٠١٧ م، بعرض الوساطة التركية لإصلاح ذات البين الخليجي، ولكن الحكومة التركية لم تكمل دور الوساطة لأنها وجدت أن الحظوظ الكبرى للوساطة والحل داخل البيت الخليجي هي مع المبادرة الكويتية فأيدتها، وتواصلت الحكومة التركية على أعلى المستويات مع الحكومة الكويتية لإنهاء الأزمة، والرؤية التركية الأخيرة تبين وجهة نظرها من الأزمة، وهي أن مفتاح الحل بيد الشقيقة الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي وهي

الأمل في التغلب على أزمات تباين وجهات النظر بين تركيا ودول الخليج والخلافات محكومة بالتحطم على صخرة المصالح

المملكة العربية السعودية، فالتصريح السياسي الأخير الصادر عن الحكومة التركية بهذا الخصوص لوزير الخارجية التركي جاويش أغلو قال فيه:" آمل أنهم (أطراف الأزمة) سيتجاوزون هذا الوضع في وقت قريب، وأثق بأن السعودية قادرة على إدارة وحل هذه الأزمة".

إن تركيا تؤكد أن موقفها السياسي من الأزمة الخليجية ليس الانحياز لأحد الأطراف، لأنها تعلم يقينًا أن الدول الخليجية سوف تجد الحل بنفسها عاجلاً أم آجلاً، وأن أي تدخل خارجي قد لا يساعد على الحل، وهي وإن كانت ترى أن الصراع هو سياسي بالدرجة الأولى، بحكم أن الحكومة الكويتية قد أخبرت الحكومة التركية بعدم تسلمها أدلة تثبت التهم الموجهة لدولة قطر ، كما قال وزير الخارجية التركي في مقابلة فضائية، فإن ما يثبت عدم انحياز الموقف الرسمي التركي هو قول وزير الخارجية جاويش أغلو :"لو أن دولة قطر هي التي ادعت على الدول الأخرى بنفس التهم دون أدلة فلن نقف إلى جانبها"، فالمسألة في بعدها القانوني هو أحد أسباب الموقف التركي الرسمي، والحكومة التركية لا تدعي ذلك بنفسها وإنما تحيل معلوماتها لما تسمعه من الحكومة الكويتية مباشرة ومن أعلى المسؤولين الكويتيين، بينما يرى بعض المسؤولين الخليجيين الآخرين بأن تركيا منحازة إلى الجانب القطري، وهو ما تذهب إليه وسائل الإعلام في الدول الخليجية المقاطعة الثلاث، وبالأخص في التهمة الموجه لتركيا بإرسال قوات عسكرية إلى قطر بعد ظهور الأزمة، وهو ما ترد عليه التصريحات التركية الرسمية بأن ذلك كان تطبيقًا لاتفاقيات عسكرية سابقة بين الحكومتين التركية والقطرية قبل ظهور الأزمة، فتركيا لم توقف أيًا من اتفاقياتها الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية مع أحد من دول الخليج بسبب الأزمة الأخيرة، لأن موقفها عدم القيام بعمل يمكن تفسيره انحيازًا لأحد الأطراف سلبًا أم إيجابًا، فنفذت تركيا كل اتفاقياتها السابقة مع كل دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء.

إن تركيا تتعامل مع الواقع الخليجي كما هو ولا ترسمه هي كما تشاء، فدول مجلس التعاون الخليجي الست لها علاقات دبلوماسية مع تركيا قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٢م، وكذلك لها مع كل واحدة منها علاقات سياسية وسياحية واقتصادية وغيرها، وجاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي ليشكل خطوة إضافية في تحسين علاقات تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، فوقعت الحكومة التركية اتفاقيات جماعية مع مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه وحتى اليوم، ولكن هذه الاتفاقيات الجماعية لم تلغ الاتفاقيات المنفردة مع هذه الدول، لأن كل دولة خليجية حافظت على حدودها السيادية الخاصة، وعملتها المالية الخاصة، فلم تختر تركيا بنفسها الاتفاقيات الأحادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما كانت ضمن سياقها التاريخي والدولي، وليس هناك ما يمنع إحدى الدول الخليجية أن توثق علاقاتها مع تركيا أكثر من غيرها، فهذا قرار سيادي لكل دول الخليج منفردة، وهو قرار سيادي تركي أيضًا.

إن من الآراء المنتشرة بين المواطنين الأتراك أن هناك أطراف خليجية لا تثق بالأتراك، قبل الأزمة الخليجية مع قطر وبعدها، وبعضها متهمة بإعاقتها لأي دور تركي في منطقة الخليج أولاً، وفي البلاد العربية ثانيًا، وفي العالم الإسلامي ثالثًا، كما كانت متهمة بمساعدة الأطراف المعادية لتركيا بما فيها الانقلاب العسكري الفاشل الأخير، وهذه الأطراف تقف ضد المواقف التركية حتى لو كانت مؤيدة للقضايا الخليجية أو العربية أو الإسلامية، لمجرد أنها جاءت من تركيا فقط، وبعضها قد يتمادى بالإساءة إلى الرموز التركية المعاصرة والتاريخية، والتي ينظر لها الشعب التركي بكل احترام وتقدير وافتخار، فهذه الأطراف في نظر قسم لا يستهان به من الشعب التركي تحمل عقلية عدائية لتركيا، دون مبرر، ويستدلون على ذلك أنها لا تتوانى عن اتهام الأتراك بكل إساءة لمجرد الظن فقط، ومع ذلك فلا يوجد دعوات صريحة في تركيا لمعاداتها، ولكن الحكومة التركية تبقي خيط الود التركي العربي قويًا ودائمًا، حتى لو وقعت بعض الأخطاء من بعض الأتراك أو من بعض العرب، فهم لا يمثلون الموقف الحقيقي، ولا الموقف العام لهذه العلاقة المتينة والعريقة.

أزمات المنطقة وتأثيراتها على العلاقات التركية الخليجية:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي أزمات وتحديات كبيرة تحتاج فيها إلى التعاون مع دول أخرى، إن لم يكن لزيادتها قوة فإنما كي لا تكون ضعيفة على أقل تقدير، وكذلك تواجه تركيا أزمات وتحديات كبيرة تحتاج فيها إلى التعاون العربي والخليجي والسعودي، إن لم يكن لزيادة قوتها فإنما لكي لا تكون ضعيفة على أقل تقدير ، فالسعودية تحديدًا تواجه أزمتها الكبرى في العدوان الإيراني على أمنها القومي الخاص، وعلى الأمن القومي العربي، فإيران خططت طويلاً لنقل معاركها ضد الخليج العربي على أراضي الخليج العربي، وفي فتح معركة لها ضد السعودية على أيدي الطائفيين الحوثيين في اليمن، وتآمرت إيران مع النظام اليمني السابق بزعامة علي عبدالله صالح لاحتلال العاصمة صنعاء وإسقاط حكومة هادي، وأخذت إيران الضوء الأخضر الأمريكي لإشعال اليمن، لأهداف مشتركة بين أمريكا وإيران بإثارة الفتن والمشاكل والأزمات في البلاد العربية، وقد نجحت إيران في خطتها الخبيثة في لبنان والعراق وسوريا، ونقلت خطتها إلى أرض الجزيرة العربية في اليمن، وهدفها محاصرة السعودية ودول الخليج من الجنوب ومياه الخليج العربي، بعدما أحكمت هيمنتها شمالاً، ولو لم تتخذ المملكة العربية السعودية قرار الدفاع على نفسها على أرض اليمن في اللحظة الأخيرة لخسرت كامل الشعب اليمني، ولو وجدت نفسها مضطرة لمحاربة إيران على الأراضي السعودية، فكانت حرب التحالف العربي ضد الانقلاب الحوثي في اليمن واجبًا عربيًا وإسلاميًا لحماية جنوب الجزيرة العربية، وقد يكون من نقاط الضعف في التحالف العربي اعتماده على الدعم الأمريكي ، فأمريكا تستثمر أزمات البلاد العربية لإشعالها أكثر فأكثر ، وما جرى في العراق وسوريا واليمن ومصر وليبيا وفلسطين وغيرها في السنوات الأخيرة شواهد على ذلك.

توجه الحكومات التركية نحو الدول العربية والخليجية يجد جاذبية انتخابية منذ عام ١٩٥٠

وتواجه تركيا أزمة اضطراب حدودها الشرقية والجنوبية مع العراق وسوريا، ومصدرها الرئيسي ليست الدول العربية، وإنما الأحزاب والتنظيمات الإرهابية التي تدعي تمثيل الشعب الكردي كذبًا وأمريكا لا تخفي مواقفها بدعم هذه الأحزاب الإرهابية التي تهدد الأمن القومي التركي، وقد اضطرت السياسة التركية في السنوات القليلة الماضية إلى مواجهة السياسة الأمريكية السرية والمعلنة، فتحركت في عمليتين عسكريتين، هما درع الفرات ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦م، وعملية غصن الزيتون ٢٠ كانون ثاني / يناير ٢٠١٨م، لحماية أمنها القومي التركي وحماية الأمن القومي العربي، فتقسيم سوريا يضر بالأمن القومي العربي كما يضر بتركيا التي تعارض ذلك بالقوة سواء وافقت أمريكا على ذلك أو لم توافق، فتركيا أصبحت على يقين بأن الأهداف الأمريكية هي تقسيم سوريا، وأن أمريكا لا يهمها من ينفذ مخططاتها إن كانت إيران وميليشياتها الطائفية أو أحزابًا كردية عنصرية يسارية أو غيرها، أو حتى لو كانت تنظيمات إرهابية مثل داعش التي ساهمت أمريكا

بتأسيسها على ذمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في اتهامه لسلفه بارك أوباما أثناء حملته الانتخابية وبعدها.

هذه الأزمات التي تواجهها تركيا وتواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، واضطرتها مجبرة على الدخول في معارك عسكرية للدفاع عن نفسها يقف وراءها نفس المخطط والعقل المدبر، وإن اختلفت أدواته أو سيناريوهاته، فهو الذي يعمل لإشعال البلاد العربية وتركيا وبلاد المسلمين بالحروب الأهلية، وإبقاء شلال الدماء فيها أنهارًا هادرة دون توقف، سواء باستغلال أو باستثمار الحروب القومية بين المسلمين أو الحروب الطائفية بين مذاهبهم الدينية ، أو بادعاء أنه يعمل لحل هذه الأزمات، أو يعمل لفتح المزيد منها بين باكستان وأفغانستان، أو تركيا وإيران، أو غيرهما، وهدف هذه المخططات الدولية الماكرة هي إيقاف مشاريع النهضة التركية والعربية وإفشالها، ومنع نهضتها وتدمير مقوماتها، واستباحة بلادها ونهب اقتصادها ونفطها، وتدمير المصالح المشتركة بين دولها وشعوبها، وإبقائها غارقة في أزماتها فقط، وتحقيق أكبر الأرباح لصالح شركات تصنيع الأسلحة والطائرات والذخائر الحربية وغيرها.

هذه الأوضاع لا مخرج لها إلا بإعادة النظر في الأزمات القائمة، والتعاون بين تركيا ودول الخليج العربي لحلها بما يعود بالمصالح المشتركة بين دولها وشعوبها، فحماية اليمن من التدخل الإيراني مصلحة عربية وتركية، وحماية شمال سوريا من المشاريع الاستعمارية مصلحة تركية وعربية وخليجية أيضًا، وتقسيم سوريا إضعاف للأمن القومي العربي والتركي معًا، وتقسيم اليمن إضعاف للأمن القومي العربي والتركي أيضًا، وما أكد عليه وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودي صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ خلال لقائه رئيس الشؤون الدينية التركي الدكتور علي أرباش بالرياض في زيارة الأخير للسعودية قبل أيام هو أن تتأكد الثقة بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وأن يزداد التعاون بينهما.

لقد أقرت الجمعية العامة للبرلمان التركي يوم الأربعاء ٧ شباط/ يناير ٢٠١٨م، مذكرة تقدمت بها الحكومة بشأن تمديد مهمة القوات البحرية التركية في خليج عدن، والمياه الإقليمية الصومالية، وبحر العرب، والمناطق المجاورة، لمدة عام إضافي، اعتبارًا من ١٠ فبراير / شباط ٢٠١٨م، وهذه مهمة تقوم بها البحرية التركية وتهدف بها إلى سلامة السفن التجارية المرتبطة بالبلاد العربية المحيطة، وهي مشاركة فاعلة في العمليات المشتركة التي يقوم بها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة وعمليات السطو المسلح، والمساهمة في مكافحة الإرهاب بالبحر، في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهذا مشابه للتحركات العسكرية التركية في الصومال، وإقامتها لقاعدة تدريب عسكري فيها، فهي لتثبيت الهدوء فيها، ولا يختلف الحال عن ذلك في الرؤية التركية للتعاون مع الدولة السودانية وفي جزيرة سواكن تحديدًا، وإن كانت مع السودان مقتصرة على التعاون الاقتصادي والسياحي، وذلك بحسب تصريحات وزير الخارجية السوداني في اجتماعاته الأخيرة في القاهرة يوم ٧ شباط/يناير ٢٠١٨م، ومنها تأكيده: "لم يكن هناك خلال زيارة أردوغان أي حديث للتعاون العسكري، ولم يكن هناك أي حديث عن قاعدة عسكرية تركية في الجزيرة أو في غيرها بأي مكان بالسودان، متمنيًا تصحيح هذه المعلومة من قبل الإعلام المصري"، وهذا يعني أن بعض أزمات المنطقة قد يفتعلها الإعلام فقط، دون أن يكون لها حقيقة على أرض الواقع، وهنا تبرز الحاجة لدى الإعلاميين الصادقين والمخلصين من العرب والأتراك بعدم التعرض لبعضهما البعض بالإساءة دون وجه حق، فالمسيء لهذه العلاقات لا يسيء إلا لنفسه، فالأغلبية الشعبية ترفض ذلك ولا ترضاه، ولن تقبل به في المستقبل.

الخاتمة:

إن القارئ لأوضاع المسلمين المعاصرة يدرك أن كفتي الميزان في العالم الإسلامي يتمثل بالمملكة العربية السعودية، والجمهورية التركية، فكلاهما من دول قمة العشرين الصناعية الكبرى في العالم، ويمثلان بالنسبة لمنطقة الشرق الوسط الثقل الأكبر سياسيًا وعسكريًا، لما تتمتعان به من موقع سياسي دولي بالنسبة لتركيا في آسيا وأوروبا، ومن موقع ديني واقتصادي بالنسبة للمملكة العربية السعودية بين آسيا وإفريقيا، وتوازن كلتا الكفتين التركية والسعودية في علاقات ثنائية بينهما كفيل بضبط حالة الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي أيضًا.

إن استمرار الأزمات في المنطقة يضر بالأطراف كلها، ويعطل مصالحها جميعًا، سواء داخل البيت الخليجي أو مع العلاقات التركية العربية والخليجية أيضًا، وبحسب مؤسسات تمويل دولية، من المرجح امتداد الأزمة في الخليج لما بعد ٢٠١٩م ما سيترك آثارًا سلبية على صعيد النمو الاقتصادي والتبادل التجاري في المنطقة، وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حذر صندوق النقد الدولي، من أن استمرار الأزمة الدبلوماسية الخليجية "لمدى أطول"، قد يضعف النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وذكر الصندوق حينها، أن استمرار الأزمة سيؤدي إلى إبطاء التقدم نحو زيادة التكامل بين دول المنطقة، والتسبب في إضعاف الثقة، ما يخفض الاستثمارات والنمو ويرفع تكاليف التمويل في قطر وربما في بقية دول مجلس التعاون أيضًا، وهذا تأكيد على أن العلاقة الضابطة للمصالح والأزمات هي علاقة عكسية، فكلما زادت الأزمات ضعفت المصالح، وكلما ضعفت الأزمات زادت المصالح.

* كاتب وباحث تركي

طهران تتخوف من تقارب الهند مع بعض دول المجلس ولا تستطيع تعطيله

إيران وطبيعة الدور الإقليمي: تحييد دول شبه القارة الهندية في الصراع الخليجي

لم تتخل إيران عن طموحاتها التقليدية في التحول إلى قوة إقليمية رئيسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، سواء قبل الثورة أو بعدها. صحيح أن الأدوات اختلفت، لكن الأهداف والسياسات ظلت كما هي. وقد اتبعت إيران، في مرحلة ما بعد الثورة، آليات عديدة لتحقيق ذلك، منها تأسيس علاقات قوية مع الفاعلين من غير الدول المنتشرين في بعض دول المنطقة، خاصة الفاعلين الطائفيين، ومحاولة استثمار الأزمات التي تواجه بعض الدول لاختراق حدودها وتكريس نفوذها داخلها. وبالتوازي مع ذلك، سعت طهران إلى إقامة علاقات قوية، أو على الأقل تقليص حدة الخلافات مع بعض القوى الدولية والإقليمية القريبة من حدودها الشرقية والشمالية، على غرار الهند وباكستان وتركيا. وحاولت إيران عبر ذلك تحقيق أهداف عديدة اقتصادية وسياسية وأمنية، يتمثل أهمها في استقطاب تأييد تلك الدول لمواقفها تجاه بعض الملفات الإقليمية، خاصة التي تحظى باهتمام خاص من جانب إيران، على غرار الأزمة السورية والصراع في اليمن، والعلاقات مع الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد عباس ناجي

وحاولت إيران عبر ذلك تحقيق أهداف عديدة اقتصادية وسياسية وأمنية، يتمثل أهمها في استقطاب تأييد تلك الدول لمواقفها تجاه بعض الملفات الإقليمية، خاصة التي تحظى باهتمام خاص من جانب إيران، على غرار الأزمة السورية والصراع في اليمن، والعلاقات مع الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم ذلك، فإن ثمة متغيرات عديدة يمكن أن تضع حدودًا لهذا النمط التعاوني الذي تتسم به العلاقات بين إيران والدول الثلاث، مرتبطة بالاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، ورؤية طهران لموقعها داخل خريطة توازنات القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: انخراط متصاعد

سعت إيران إلى تطوير علاقاتها، على المستويات المختلفة، مع كل من الهند وباكستان وتركيا خلال الفترة الماضية. فعلى المستوى الاقتصادي، أبرمت طهران عددًا كبيرًا من الاتفاقات ومذكرات التفاهم الاقتصادية الخاصة بتأسيس مشروعات لرفع مستوى التعاون الاقتصادي مع هذه الدول.

ففي آخر زيارة للرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الهند، في ١٥ فبراير ٢٠١٨م، وقعت الدولتان على ١٥ اتفاقية تتعلق بالتعاون في المجال الزراعي ومنع الازدواج الضريبي وإلغاء تأشيرات الدبلوماسيين، فضلاً عن تأجير الهند جزء من ميناء تشابهار باستثمارات تصل إلى ٨٥٠ مليون دولار، وهو الميناء الذي تعول عليه الهند، في المرحلة الحالية، للوصول إلى أفغانستان ودول آسيا الوسطى دون المرور بالأراضي الباكستانية، حيث وقعت مع إيران وأفغانستان اتفاقًا ثلاثيًا بشأنه في ٢٤ مايو ٢٠١٦م. واتفقت إيران وتركيا خلال آخر زيارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى طهران، في ٤ أكتوبر ٢٠١٧م، على رفع التبادل التجاري بينهما من ١٠ مليار دولار حاليًا إلى ٣٠ مليار دولار خلال الفترة القادمة.

في حين يصل التبادل التجاري بين إيران وباكستان، التي قام الرئيس حسن روحاني بزيارتها، في ٢٥ مارس ٢٠١٦، إلى مليار ونصف المليار دولار، تسعى الدولتان إلى زيادته إلى ٥ مليارات دولار خلال الفترة القادمة.

وعلى المستوى السياسي، ما زالت إيران حريصة على الوصول إلى تفاهمات سياسية مع تركيا حول تطورات الصراع في سوريا، وهو ما بدا جليًا في مشاركة الدولتين

موقف تركيا بدا أكثر وضوحًا إزاء الأزمة الخليجية فإلى جانب دعم قطر لتقليص حدة الضغوط المقاطعة رفعت التنسيق مع إيران

مع روسيا في رعاية المفاوضات التي عقدت بالأستانة بين النظام السوري وقوى المعارضة، والتي تمخضت عن الوصول لاتفاقات خاصة بتخفيض التصعيد في بعض المناطق مثل حلب وحمص وإدلب وغيرها.

وفيما يتعلق بالمستوى الأمني، وقعت إيران على اتفاقية تعاون عسكري مع باكستان، في ١٧ يناير ٢٠١٨م، كما توصلت إلى تفاهمات أمنية مع باكستان من أجل تأمين الحدود بين الدولتين، التي مثلت سببًا للتوتر بينهما، في ظل الاتهامات الإيرانية المتكررة لإسلام أباد بالتغاضي عن أنشطة بعض الجماعات المسلحة التي استهدفت قوات الأمن والحرس الثوري في إيران مرات عديدة حسب تصريحات المسؤولين العسكريين الإيرانيين.

ثانيًا: أهداف عديدة

تسعى إيران من خلال رفع مستوى علاقاتها مع الدول الثلاث إلى تحقيق أهداف عديدة، يتمثل أبرزها في:

١- **تحييد مواقف هذه الدول:** تدرك إيران أن الدول الثلاث تؤسس علاقات استراتيجية قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما دفعها إلى محاولة استثمار التعاون معها كآلية لدفعها إلى تبني مواقف حيادية، على الأقل، تجاه الملفات الخلافية المتصاعدة بين إيران ودول المجلس.

وبعبارة أخرى، فإن إيران تسعى إلى دفع تلك الدول من أجل عدم اتخاذ مواقف ضدها في تلك الملفات، بشكل قد يؤدي إلى تصاعد حدة الضغوط والعزلة الإقليمية التي تواجهها، بسبب تدخلاتها المستمرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ودعمها لبعض التنظيمات الإرهابية والمسلحة، وتهديداتها المستمرة باستخدام صواريخها الباليستية وإطالة مداها، فضلا عن عدم التزامها المتكرر بالبنود التي يتضمنها الاتفاق النووي.

وقد بدا ذلك جليًا في أكثر من ملف إقليمي، أبرزها عملية عاصفة الحزم التي شنها التحالف العربي بقيادة السعودية

لاستعادة الشرعية الدستورية في اليمن التي صادرتها ميليشيا أنصار الله الحوثيين الموالية لإيران، بداية من ٢٥ مارس ٢٠١٥م، وقرارات المقاطعة التي اتخذتها الدول العربية الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب (السعودية والإمارات ومصر والبحرين) ضد قطر بسبب تدخلاتها في الشؤون الداخلية ودعمها للإرهاب بداية من ٥ يونيو ٢٠١٧م.

ففي الأولى، سعت إيران إلى تحييد موقف باكستان، أو بمعنى أدق، تعزيز احتمالات عدم مشاركة باكستان في التحالف، وهو ما انعكس في الزيارة السريعة التي قام بها وزير الخارجية محمد جواد ظريف إلى إسلام أباد، في ٩ إبريل ٢٠١٥م، حيث كان الملف اليمني في مقدمة محاور المباحثات التي أجراها مع الرئيس نواز شريف، وأشارت تقارير عديدة إلى أن "ظريف حث المسؤولين الباكستانيين على دعم الحوار في اليمن بدلا من إرسال قوات".

وربطت اتجاهات أخرى بين زيارة ظريف لباكستان وتلويح طهران برفع مستوى التعاون الاقتصادي بين الطرفين، خاصة في مجال تصدير الغاز إلى إسلام أباد، وبين رفض البرلمان الباكستاني بعد ذلك بيوم واحد، أي في ١٠ إبريل ٢٠١٥م، إرسال قوات للمشاركة في العمليات العسكرية التي يشنها التحالف العربي.

ومع ذلك، فإن المتغير الطائفي كان له دور في تحييد موقف إسلام أباد إزاء عمليات عاصفة الحزم، حيث كان لوجود الطائفة الشيعية في بعض مؤسسات الدولة، خاصة البرلمان والقوات المسلحة، تأثير واضح على السياسة التي تبنتها باكستان في التعامل مع تطورات الملف اليمني.

وفي الإطار ذاته، تبنت تركيا موقفًا مشابهًا، حيث فضلت الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية مع إيران عبر تجنب المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي، رغم تعمدها في الوقت نفسه توجيه انتقادات للسياسة الطائفية التي تتبعها إيران في تعاملها مع أزمات الإقليم "من أجل الهيمنة على الشرق الأوسط"، حسب تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٥ مارس ٢٠١٥م، بالتوازي مع بداية تصاعد العمليات.

لكن موقف تركيا الحريص على العلاقات مع إيران بدا أكثر وضوحًا في تعاملها مع قرارات المقاطعة التي اتخذتها الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب. فإلى جانب إصرارها على تقديم دعم متواصل لقطر من أجل تقليص حدة الضغوط التي تعرضت لها بسبب تلك القرارات، فقد اتجهت إلى رفع مستوى التنسيق السياسي والاقتصادي مع إيران في التعامل مع تطورات تلك الأزمة.

إذ عقد اجتماع ثلاثي في طهران، في ٨ أغسطس ٢٠١٧م، ضم وزراء الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي، والاقتصاد والتجارة القطري أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني محمود واعظي، لبحث سبل نقل السلع التركية عبر الأراضي الإيرانية إلى قطر.

واتخذت بالفعل خطوات إجرائية لتفعيل هذا الاتفاق، حيث وقعت الدول الثلاث، في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧م، اتفاقية لتسهيل نقل البضائع والعبور، واعتُبرت إيران الطرف الذي يقوم بتسهيل عبور البضائع من تركيا إلى قطر.

أما بالنسبة للهند، فرغم سياستها القائمة على تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن ذلك لا ينفي أنها تبقى أقل تأثرًا بالمتغير الاقتصادي والطائفي، الذين تستند إليهما إيران في إدارة تفاعلاتها مع كل من باكستان وتركيا.

ويعود ذلك إلى حرص نيودلهي على تأسيس علاقات قوية مع دول المجلس، لاعتبارات عديدة ترتبط بالأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها الأخيرة بالنسبة للأولى. إذ تعتمد الهند على منطقة الخليج في تلبية جزء من احتياجاتها النفطية، خاصة أنها أصبحت ثالث أكبر مستهلك للنفط على مستوى العالم، فضلا عن أن العمالة الهندية في الخليج، التي تبلغ حوالي ٨ مليون نسمة، باتت مصدرًا مهمًا للتحويلات الخارجية، بشكل ساهم في تحول الهند إلى أكثر مستقبل للتحويلات على مستوى العالم منذ عام ٢٠١١م. وتشير تقديرات عديدة إلى أن متوسط إجمالي التحويلات المالية يصل إلى نحو ٣٥ مليار دولار سنويًا.

لكن ذلك لا ينفي أن إيران ما زالت تبدي مخاوف عديدة من إبداء الهند قدر أكبر من الاهتمام بعلاقاتها مع بعض دول المجلس، ويبدو أن ذلك كان أحد أهداف الزيارة التي قام بها الرئيس روحاني إلى الهند، في ١٥ فبراير ٢٠١٨م، والتي استغرقت ثلاثة أيام، حيث سعت إيران إلى استشراف المدى الذي يمكن أن يصل إليه التعاون بين الهند وبعض دول المجلس، على المستويات المختلفة، خاصة سلطنة عمان.

وقد كان لافتًا أن زيارة روحاني سبقتها جولة إقليمية قام بها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي وشملت الأردن والإمارات وسلطنة عمان ورام الله، بداية من ٩ فبراير ٢٠١٨م. وبدا أن ثمة اهتمام خاص من جانب طهران بالتقارب الملحوظ في العلاقات بين الهند وسلطنة عمان، حليفتها الرئيسية في الخليج، حيث باتت اتجاهات عديدة داخل إيران ترى أن ذلك يمثل مؤشرًا إلى سعي مسقط نحو إجراء تغيير في سياستها باتجاه توسيع هامش الخيارات الإقليمية والدولية المتاح أمامها،

للتعاطي بإيجابية مع التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، بشكل قد لا يتوافق بالضرورة مع مصالح طهران ورؤيتها لتداعيات تلك التطورات على دورها في المنطقة، خاصة في ظل التصعيد الملحوظ في علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

٢- **استقطاب مزيد من الاستثمارات:** لم تنجح الجهود التي بذلتها حكومة الرئيس حسن روحاني في استقطاب حجم كبير من الاستثمارات الغربية بعد الوصول للاتفاق النووي، بسبب الضغوط القوية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات والمصارف الغربية لوضع حدود لتعاملاتها المالية والاقتصادية مع إيران.

وسبق أن وجهت إيران انتقادات عديدة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ "خلق حالة من الضبابية أمام الشركات التي تسعى إلى ضخ استثمارات داخل إيران".

ومن هنا، سعت إيران إلى رفع مستوى علاقاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية، على غرار الهند والصين وكوريا الجنوبية واليابان، لتعويض تراجع رهانها على جذب استثمارات أوروبية كبيرة، خاصة بعد أن حرصت بعض الشركات الأوروبية، مثل شركتي "توتال" و"إيرباص"، على الإشارة إلى إمكانية تأجيل مشروعاتها أو الانسحاب من السوق الإيرانية بسبب تزايد احتمالات تعرض إيران لعقوبات أمريكية أقوى خلال المرحلة القادمة.

وتحاول إيران في هذا السياق تحويل ميناء تشابهار إلى نقطة ترانزيت تربط بين الهند وأفغانستان ودول وسط آسيا، حيث قامت بإنشاء توسعة في الميناء، في ٣ ديسمبر ٢٠١٧م، بتكلفة تصل إلى مليار دولار، في خطوة اعتبرتها اتجاهات عديدة مؤشرًا إلى إمكانية نشوب صراع بين الموانئ الرئيسية في منطقة المحيط الهندي وبحر العرب، خاصة مع تطلع باكستان بدورها إلى تبني السياسة نفسها من خلال تطوير ميناء جوادار بالتعاون مع الصين، وهو ما لا ينفصل عن طموح موانئ دبي في الحفاظ على مكانتها الاستراتيجية كمحور ترانزيت رئيسي في هذا السياق.

٣- **تقريب الرؤى في ملفات إقليمية أخرى:** وهو ما يبدو جليا في حرص إيران على مواصلة التنسيق الأمني والسياسي مع تركيا فيما يتعلق بتطورات الأزمة السورية، بالمشاركة مع روسيا. ورغم أن ثمة خلافات عديدة ما زالت قائمة بين الطرفين، وتمثل آخرها في التباين في التعامل مع العملية العسكرية التركية في عفرين لمواجهة الميليشيات الكردية المسلحة، إلا أن ذلك لا ينفي أن إيران مازالت تحاول الحفاظ على قنوات التواصل التي أسستها مع تركيا وتجنب تصعيد حدة التوتر في العلاقات مع الأخيرة.

وقد اتفقت الدول الثلاث على عقد قمة ثلاثية تضم الرؤساء التركي رجب طيب أردوغان والإيراني حسن روحاني والروسي فيلاديمير بوتين في اسطنبول، في إبريل ٢٠١٨م، لبحث الملفات الخلافية الخاصة بالترتيبات الأمنية والسياسية الخاصة بالأزمة السورية.

الهند قلقة من تقارب إيران والصين الذي بدأ بالاتفاق على رفع التعاون إلى ٦٠٠ مليار

هذا التوافق الإيراني-التركي امتد أيضًا إلى التعامل مع أزمة إقليم كردستان، عقب الاستفتاء الذي تم إجراؤه للانفصال عن العراق، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧م، حيث اتجهت الدولتان إلى رفع مستوى التنسيق السياسي والعسكري للتعامل مع نتائج الاستفتاء، وهو ما بدا جليًا في الزيارات المتبادلة التي أجراها رئيسا أركان القوات المسلحة في الدولتين، في أغسطس وأكتوبر ٢٠١٧م، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها أردوغان إلى طهران في ٤ أكتوبر من العام نفسه.

وكان لهذا التنسيق الذي ضم العراق أيضًا دور في منع الأكراد من اتخاذ خطوات إجرائية لتطبيق نتائج الاستفتاء، في ظل الإجراءات العقابية التي اتخذتها الدول الثلاث تجاه الإقليم.

٤- **مواجهة التنظيمات المسلحة:** استغلت بعض التنظيمات المسلحة الحدود بين إيران وباكستان من أجل استهداف قوات الأمن والحرس الثوري، خلال الفترة الماضية، وهو ما أدى، في بعض الأحيان، إلى توتر العلاقات بين الطرفين، خاصة بعد أن أطلق مسؤولون عسكريون إيرانيون تهديدات بالتدخل العسكري العابر للحدود من أجل تعقب تلك التنظيمات.

ففي هذا السياق، قال رئيس هيأة أركان القوات المسلحة الإيرانية محمد باقري، في ٨ مايو ٢٠١٧م، أن إيران سوف توجه ضربات ضد قواعد داخل باكستان في حالة ما إذا لم تواجه الأخيرة عناصر "جيش العدل"، وهو الجماعة المسلحة التي تنتمي إلى القومية البلوشية التي تعاني من سياسات التمييز والإقصاء التي تتبناها إيران تجاه القوميات العرقية والأقليات المذهبية.

لكن إيران لم تتخذ خطوات إجرائية لتفعيل هذه التهديدات، باستثناء إطلاق قذائف هاون إلى داخل الأراضي الباكستانية، في

٢٧ من الشهر ذاته، حيث اتجهت إلى التوصل لتفاهمات أمنية لتعزيز أمن الحدود بين الطرفين، خاصة خلال الزيارة التي قام بها مستشار الأمن القومي الباكستاني ناصر خان جانجواه إلى طهران في ٧ يناير ٢٠١٨م.

ثالثًا: عقبات عديدة:

مع ذلك، فإن الجهود التي تبذلها إيران من أجل الحفاظ على علاقاتها القوية مع الدول الثلاث تواجه عقبات عديدة لا تبدو هينة. إذ أن الهند قد لا تستطيع المضي قدمًا في رفع مستوى تعاونها الاقتصادي مع إيران في حالة ما إذا توقف العمل بالاتفاق النووي، أو فرضت عقوبات أمريكية قوية على إيران خلال المرحلة القادمة.

وقد بدأت بعض الدول والشركات في تبني سياسة حذرة إزاء التعاملات الاقتصادية والمالية مع إيران خشية أن تتأثر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تتعرض لعقوبات اقتصادية من جانب الأخيرة.

كما أن الهند تبدي قلقًا خاصًا تجاه التقارب الملحوظ في العلاقات بين إيران والصين، والذي بدا جليًا في اتفاق الدولتين، خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى طهران في ٢٢ يناير ٢٠١٦م، على رفع مستوى التعاون الاقتصادي بين الطرفين إلى ٦٠٠ مليار دولار في غضون عشرة أعوام.

فضلاً عن ذلك، فإن التوافق الإيراني-التركي في التعامل مع تطورات الأزمة السورية يبقى مؤقتًا بانتظار فتح الملفات الأكثر أهمية، على غرار مستقبل رئيس النظام السوري بشار الأسد في الحكم، ودور الميليشيات الإرهابية والمسلحة التي قامت إيران بتكوينها وتدريبها داخل سوريا، ومسارات التدخل العسكري التركي لمواجهة الأكراد.

وبمعنى أدق، فإن هذا التوافق لا ينفي أن الخلافات العالقة بين الطرفين لا تبدو ثانوية ولا يمكن تسويتها بسهولة، وهي خلافات تتجاوز حدود الأزمة السورية، لتصل إلى ملفات إقليمية أخرى، على غرار الموقف من أزمة إقليم ناجورني قره باغ.

كما أن التفاهمات الأمنية التي توصلت إليها إيران مع باكستان لم تقلص حدة القلق التي تبديها الأخيرة تجاه مستقبل الميليشيات الطائفية التي استقطبتها إيران لدعم النظام السوري، ومنها بعض العناصر الباكستانية التي انضمت إلى ما يسمى بـ " لواء زينبيون"، حيث ترفض إسلام أباد عودة هذه العناصر إلى أراضيها باعتبار أن ذلك يمكن أن يفرض تداعيات سلبية على حالة الاستقرار الأمني داخلها، ويزيد من نفوذ إيران لدى الطائفة الشيعية تحديدًا خلال المرحلة القادمة.

فضلاً عن ذلك، فإن التقارب الإيراني-الهندي لا يحظى بقبول من جانب إسلام أباد، خاصة أنه سوف يمنح الهند الفرصة للوصول إلى أراضي أفغانستان وآسيا الوسطى دون المرور عبر أراضيها، وهو ما كان يمثل ورقة ضغط تحاول باكستان التلويح بها في مواجهة الهند على خلفية الصراع التقليدي بين الطرفين حول إقليم كشمير.

خاتمة:

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إن التقارب الحالي بين إيران والدول الثلاث له حدود، حيث تتحكم متغيرات عديدة في اتجاهاته ومساراته المحتملة خلال المرحلة القادمة، بشكل يمكن أن يضعف من قدرة إيران على توظيفه من أجل التأثير على مواقف تلك الدول تجاه القضايا الخلافية مع إيران، والتي تحظى باهتمام خاص من جانب دول مجلس التعاون الخليجي.

يتمثل أول هذه المتغيرات فيما يمكن أن يشهده الاتفاق النووي من تطورات خلال المرحلة القادمة، على ضوء التوتر المتصاعد في علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، خاصة بعد أن قدمت بريطانيا، بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، مشروع قرار إلى مجلس الأمن، في ١٧ فبراير ٢٠١٨م، لإدانة إيران بسبب تقاعسها عن منع وصول صواريخها الباليستية إلى الحوثيين.

إذ أن المسارات المحتملة للاتفاق النووي سوف تؤثر على اتجاهات العلاقة بين إيران وبعض هذه الدول، وفي مقدمتها الهند تحديدًا، ثم تركيا التي كانت معنية، في مرحلة معينة، بالمشاركة في الجهود المبذولة للوصول إلى تسوية لأزمة البرنامج النووي الإيراني.

وينصرف ثانيها، إلى مآلات الصراع في سوريا، والتي ستفرض تأثيرات على العلاقات بين إيران وتركيا، اللتين ما زالتا تتبنيان مواقف متباعدة إزاء بعض القضايا الرئيسية التي تعتبر عائقًا أمام الوصول إلى تسوية للأزمة.

ويتعلق ثالثها، بمدى قدرة إيران على تقليص تهديدات الجماعات المسلحة التي تقطن المناطق الحدودية، وعلى توظيف المتغير الطائفي في التأثير على اتجاهات علاقاتها مع باكستان تحديدًا.

* رئيس تحرير دورية "مختارات إيرانية" بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إيران دولة معيقة ضمن حدود صغيرة تم تضخيمها بإرادة غربية

معوقات العلاقات الإقليمية: أربعة مداخل لتصحيح العلاقات وبناء المستقبل

تمثل البيئة الإقليمية غير العربية (تركيا وإيران والهند وباكستان) بكافة دولها جزءًا من تاريخ متداخل مع التاريخ العربي، وحافل بالحروب والصراعات والتعاون والاندماج، هذه البيئة شهدت تحولات كبيرة على مدى العقود الأخيرة، ويمكن أن تتيح خيارات للبلدان الخليجية، إلا أنها في الوقت نفسه تحتضن معوقات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على تلك البلدان. ورصد تلك المعوقات، وكيفية اختراقها وإعادة تشكيل تلك البيئة وجعلها بيئة شراكة، سيكون محور اهتمام هذا المقال، والذي سيتم تناوله عبر النقاط التالية:

د. خضر عباس عطوان

أولاً- واقع تفاعلات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العلاقات الخليجية-الإقليمية

يصعب وضع البيئتين الخليجية والإقليمية ضمن نظام إقليمي سياسي أو منظومة سياسية أو جغرافية محددة الوصف، فالتاريخ والجغرافيا والواقع يصف الجزيرة العربية كجزء من (الأمة أو الوطن العربي)، والأمم المتحدة تصنف بلدان الخليج كجزء من منطقة جنوب غرب آسيا، والهند وباكستان كجزء من جنوب آسيا، وتصنفها أغلب الكتابات الغربية كمنطقة لها خصوصيتها في حين تضع إيران وتركيا ضمن ما يعرف بـ (الشرق الأوسط).

وشهدت الدول موضع الاهتمام (بلدان الخليج العربية وتركيا وإيران والهند وباكستان) على مدى العقود الأخيرة تحولات كثيرة، والوصف الذي يمكن أن نحدد به ما تم في تلك الدول يتحدد بالنقاط التالية:

١- بعد تاريخي حافل بالتفاعلات المتباينة، وما زال هذا البعد يفرض نفسه بقوة في أحد محاور تلك العلاقات وهي العلاقات الخليجية-الإيرانية.

٢-اختلاف في قدرات البلدان الخليجية وفي تعاملها مع متطلبات الدولة، مقابل تركيا وإيران والهند.

٣-غياب إطار جامع للتعاون الإقليمي، والموجود منه ما زال غير فاعل وذلك بسبب مشكلة عدم الثقة والارتباطات الخارجية لأغلب تلك الدول.

٤- استمرار قضايا وعلاقات الصراع، قسم منها ظاهر (البلدان الخليجية-إيران، والهند-باكستان)، وقسم منها خفي (تركيا-إيران)

٥- انفتاح البيئة الإقليمية أمام علاقات تأثير القوى الكبرى، بما يؤثر على قدرة تلك البلدان على صياغة علاقاتها الإقليمية بشكل مستقل، مقابل ارتباطات متباينة لباقي دول البيئة الإقليمية.

ورغم أن بلدان الخليج العربية شهدت نقلة مهمة على صعد مالية وسياسية إلا أنها لم تحسم موازنة البيئة الإقليمية أو تلبية متطلبات ذاتية للدفاع، فالبيئة الاقليمية تشهد خللاً واضحًا في القدرات. أما تركيا فإنها تنقسم إلى شق مقيد لحرية خياراتها يركن إلى علاقاتها الغربية في دعم قدرتها، وشق يركن إلى ماضيها الشرقي-الإسلامي الذي يدعوها إلى إعادة انتاج نفسها والخروج من قيد الغرب، في حين أن إيران تعيش محاولة إعادة إنتاج القومية الفارسية برداء المذهبية، وتشعر بإهانة العرب لتاريخها الامبراطوري؛ على صغر عمق تاريخه وجغرافيته وكينونته قياسًا بالعمق الحضاري العربي، وتستنجد بأدوات أغلبها (عربية)، في حين أن الهند وباكستان اللذان فصلتهما العوامل السياسية تعيشان أزمة تأكيد هوية كونهما القوة الأكبر في جنوب آسيا، إلا أن إمكانات الهند أكبر بكثير من إمكانات باكستان، وتؤهلها لأن تؤد مهام قوة كبرى وليس إقليمية.

وتشهد العلاقات بين دول هذه البيئة صور مختلفة، ومتناقضة بحدة، وأسبابه كثيرة، وإذا وقفنا أمام التباين في تلك العلاقات سنجد الآتي:

تركيا تنقسم إلى شق مقيد لحرية خياراتها علاقاتها الغربية وشق ماضيها الشرقي-الإسلامي الذي يدعوها إلى إعادة إنتاج نفسها

١-علاقات التعاون: وتتمثل بالعلاقات الخليجية-الهندية، والخليجية-الباكستانية، في حين أن العلاقات الخليجية-التركية تعيش حالة بين التعاون والتنافس والجامع للطرفين هو: تأثير إيران السلبي على المنطقة وضاغط العلاقة مع الغرب. في حين أن العلاقات الإيرانية مع الهند تشهد ارتفاعًا في مؤشرات التعاون.

٢-علاقات الصراع: وهذه العلاقات ذات صورتين، صراعات ظاهرة ومثالها: العلاقات الخليجية-الإيرانية، والعلاقات الهندية-الباكستانية، وصراعات غير ظاهرة تتمثل بالعلاقات التركية-الإيرانية، ومسببات تلك الصراعات متباينة كما سنوضحه عند الضرورة في هذا المقال.

وتحليل مسببات الصورتين المتقاطعة لهذه العلاقات يبين لنا الآتي:

أ-مشكلة الاستنجاد بالتاريخ وإعادة إنتاجه: إن التاريخ شهد بروز حضارات عظيمة في الجزيرة العربية والعراق، ثم تلاه في إيران والهند، وهي ما يعرف بمجملها بحضارات العالم القديم، وهي حضارات تمثل بدايات تطور الإنسانية، وشهدت العلاقات العربية مع تلك البلدان علاقات تعاون في الغالب إلا مع الدولة الفارسية التي شهدت حالات من الصراع، وصولا إلى قيام واتساع الدولة العربية-الإسلامية ووصولها (شرقًا) إلى الهند ووسط آسيا وتركيا، ثم شهدت بعدها تراجع مكانة العرب والانحطاط الحضاري للمنطقة ببروز تركيا (في إطار ما عرف بالدولة العثمانية) ثم تراجع تركيا ووقوع المنطقة تحت سيطرة القوى الغربية، وكافة دول هذه البيئة لا تعاني من عقدة البعد التاريخي في العلاقة مع العرب باستثناء إيران.وخلال العقود الأخيرة أخذت تبرز الهند وباكستان وإيران وتركيا كقوى إقليمية، وتحاول بعض تلك القوى إعادة صياغة التاريخ بما يلائم توجهها لبناء مراكز قوى.

ب-البلدان الخليجية: إن الواقع المنطقة شهدت مراحل من البروز والانحدار الحضاري، فمنطقة الخليج بدأت قديما كمركز للحضارات، ثم انتقل مركز الحضارة إلى البلدان الطرفية، وأعاد إنتاج الحضارة مع الدولة العربية الإسلامية، إلا أنه عادت المنطقة إلى الركود الحضاري بل والتأخر عن ركب الإنسانية حتى منتصف القرن الماضي ليعاد تأسيس كيانات مرتبطة بالطابع القبلي أكثر من ارتباطها بطابع كيان الدولة الحديثة، ورغم أن النفط أعطى ميزات للبلدان الخليجية.

ج- التقاطعات غير المحسومة في العلاقات بين الدول المعنية، لم تستطع البلدان المعنية في العلاقات الإقليمية من أن تواجه التقاطعات والقيود على تطوير العلاقات الإقليمية، ولعل أبرز تلك القيود والتقاطعات هي:

● العلاقات الخليجية-الإيرانية، وأسبابها تاريخية وجغرافية وسياسية وثقافية، وهذه التقاطعات تتعلق برغبة إيران بتصحيح مسار التاريخ، وإعادة بناء كيان قوة إقليمية كبرى على حساب ضعف العرب الراهن، والدعم الغربي لها بتجزئة الواقع العربي.

● العلاقات الهندية-الباكستانية، وأسبابها سياسية-دينية، فمنذ انفصال باكستان عن الهند لأسباب دينية بعد الحرب العالمية الثانية بقي الصراع بينهما قائما لأسباب تتعلق برغبة كل من الكيانين بتأسيس دولة إقليمية كبرى، وما رفع من معدل الصراع بينهما هو علاقات البلدين مع القوى الكبرى، وهو ما تسبب بان تكون علاقاتهما جزءًا من علاقات الصراع الدولي.

ورغم أن عالم ما بعد الحرب الباردة وعالم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، قد فتحا آفاقًا واسعة أمام العلاقات الإقليمية، إلا أن الواضح أن الصراع هو محور مهم في تلك العلاقات وما زال وما يبرر ذلك هو غياب التنظيم الإقليمي الجامع.

د- تأثير البيئة الخارجية: إن أبرز مسببات استمرار الصراعات الإقليمية وعدم تحولها عن مسارها هو التأثير السلبي للبيئة الدولية، ولم يكن للبيئة الدولية من أن تمارس هكذا أدوار إلا بسبب عمق المشكلة التي تعاني منها المنطقة والمتمثلة بضعف الاتجاه لبناء دول (في المنطقة العربية تحديدًا)، وضعف الرغبة بإنهاء المشاكل الإقليمية (إيران تحديدًا)، وقوة الإرادة للركون إلى القوى الكبرى وهذا الواقع جعل المنطقة مفتوحة على تأثير البيئة الدولية والمتمثلة بضغط الولايات المتحدة وغيرها من أجل استمرار الصراعات.

إن الواقع يفرض ذاته ومنطقه على العلاقات الخليجية-الإقليمية، لهذا وجدنا ما تتفاعل به تلك الدول مجتمعة من علاقات تعاون مع البيئة الدولية أكثر من تفاعلاتها الإقليمية، في حين أن التفاعلات العدائية مع بعضها البعض الآخر هي أكثر من علاقاتها العدائية مع البيئة الدولية، وكان يمكن فهم الظاهرة الثانية وتفسيرها بسبب القرب الجغرافي، إلا أن الظاهرة الأولى تقودنا إلى وجود مسبب أو مسببات أخرى ومنها غياب أو ضعف الثقة الإقليمية وهو ما يخفض من حجم التفاعلات التعاونية ويرفع من حجم تفاعلات الصراع بين هذه الدول، أو في حده الأدنى لا يسمح ببروز منظومة جامعة للتعاون الإقليمي.

ثانيًا-التحديات والمعوقات التي تشهدها العلاقات الخليجية-الإقليمية

تشهد العلاقات الخليجية-الإقليمية انفتاحًا كبيرًا على كل صور العلاقات بشقيها التعاون والصراع، منذ العام ٢٠٠١م، وارتفع ذلك الاتجاه بعد حدثي احتلال العراق وما يعرف بالربيع العربي. ويقابل ذلك وجود: فرص ومعوقات في تلك العلاقة.

وعلى قدر تعلق الأمر بالمعوقات، فإن وجودها في بيئة تلك العلاقات يفيد أن التعاون لن يكون قادرًا على بلوغ مراميه إلا بمعرفة ما يعوقه، وأن الصراع يمكن أن يتنشط وأن يستفحل بإهمال تأثير تلك المعوقات أو التحديات.

وتحليل المعوقات التي تعيشها العلاقات الخليجية-الإقليمية، سنجد أنها تتوزع وفقًا لنتائج الدراسات الأكاديمية والواقع القائم، إلى المستويات التالية:

١-**على صعيد البيئة الخليجية:** إن أول ما يعيق تنظيم أي تفاعل هو طرفي العلاقة، وما يتعلق بالبلدان الخليجية فإنها ما زالت تعاني من ضعف الإمكانات المادية والعلمية والبشرية، فالقاعدة الصناعية وتراكم رأس المال البشري وصناعة وإنتاج المعرفة ما زال لا يجد له أي مكانة بالقدر الكافي في الدول التي تعد مستهلكة أكثر من كونها منتجة رغم كل ما حصلت عليه من عوائد مالية.

من جهة أخرى، بعض البلدان العربية ما زالت تنظر إلى الولايات المتحدة والغرب عمومًا بوصفها الخيار النهائي في تحديد القدرة على الاستمرار، في حين أن بناء البلد يحتاج إلى تعريف الذات وبناء القدرات، وبناء الامبراطوريات يحتاج ربط البيئة الإقليمية بالداخل (التفكير بجعل البيئة الإقليمية تتبع مركز الحضارة الإنسانية وهي المنطقة العربية)، وهذا الخلل يمثل أحد أهم التحديات التي تعاني منها بعض البلدان الخليجية، وتجعل البيئة الإقليمية تشعر بأنها غير مجبرة على الانفتاح على البلدان الخليجية.

٢-**على صعيد البيئة العربية بصفة عامة**، وأبرزها وضع العراق وما يعرف بالربيع العربي، فإن وضع العراق عد واحد من أهم المداخل السلبية على عموم ما يعرف بالشرق الأوسط، لأنه تعامل وانتهى إلى بروز ظاهرة المد الطائفي، وحدوث الخلل في التوازن الإقليمي، ومحاولة إيران استخدامهما في تفكيك البيئة العربية والتمدد على حسابها.

أما ما يعرف بالربيع العربي، فإنه تسبب بحدوث فوضى في المنطقة تحتاج إلى عدة سنوات ليظهر استقرارها، خصوصًا في اليمن ومصر وسوريا وليبيا، وهي فوضى مثلت سحب جزء من أرصدة البلدان الخليجية سياسيًا واقتصاديًا، وكان يفترض بتلك البلدان العمل على تأسيس شراكات خليجية-عربية، وشراكات خليجية-إقليمية، لتحيط نفسها بقوى تدعمها في مواجهة السياسات الغربية التي تقوم على سحب الموارد بلا عوائد تنموية حقيقية.

٣-**التأثير السلبي لإيران**، وهو ما سوف نتوسع به في النقطة ثالثًا من هذا المقال.

٤-**البيئة الدولية**. وأبرز المعوقات في تلك البيئة هي:

● الولايات المتحدة، التي تعتاش على محاولات إضعاف الدول الأخرى وتخويفها من بعض أو من كيان مستهدف، وتفضل بقاء الخيارات الخليجية تحديدًا محدودة ومحددة بالولايات المتحدة، كما أنها ترتبط بتركيا وباكستان والهند بعلاقات مهمة.

● الصين، والتي ترغب بتعزيز علاقاتها مع هذه الدول ومحاولة تحييد مخاطر الهند عليها، وستشهد السنين القادمة مزيدًا من الحضور الصيني في هذه البيئة.

وتحليل مجمل هذه المعوقات، يلاحظ أن تأثيرها متباين في العلاقات الخليجية-الإقليمية، إلا أنها تسببت في ضعف الاتجاه نحو تعزيز علاقات التعاون أو التفكير بخيارات الشراكة، أو بأقل مستوى خفض سقف التوتر والتفكير جدية بإنهاء المشاكل القائمة وتسويتها.

ثالثًا- موقع إيران في العلاقات الخليجية-الإقليمية

تعد إيران من أكثر الأطراف المتسببة بحدوث تصدع في العلاقات والتفاعلات الإقليمية، ومراجعة لواقع إيران تفيد أنها حضارة قديمة نشأت لاحقًا على الحضارات العربية وكانت تسمى بالحضارة الفارسية وعائلاتها، وتلك الحضارة دخلت في حروب مع الحضارات العراقية القديمة وكانت تتمدد على حساب تلك الحضارات وأحيانًا أخرى تتراجع، وصولاً إلى ظهور الحضارة العربية الإسلامية عندما أنهت آخر الحضارات المجوسية الفارسية قسرًا وجعلت الفرس يدخلون الإسلام ويستخدمون الحرف العربي في كتابة لغتهم، ودمجت مناطقهم بالدولة التي أقيمت في أرض العرب، إلا أن تراجع تلك الحضارة سمح للفرس أن يحاولوا الظهور بوجه جديد يزاوج بين كيانهم السياسي والمذهبي في العهد الصفوي وتحت زعامات غير فارسية، وصولاً إلى القرن الماضي عندما ظهرت دولة بلاد فارس بالمزاوجة بين قوميتي: الفرس والآذريين الأتراك، وتمددت على حساب جزء من مناطق كردستان الشرقية، والبلوش والأحواز العربية، وكونت دولة إيران عام ١٩٣٥م، واستمرت تلك الدولة بالنمو لأسباب دولية مرتبطة بالاتحاد السوفيتي وبريطانيا ثم الولايات المتحدة، خصوصًا مع حجم الموارد وعدد السكان والموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع به، وبعد عام ١٩٧٩م، أخذت إيران تركز على إظهار المذهبية بطابع فارسي، ومحاولة إعطاء انطباع أنها قوة إقليمية كبرى، وسمح لها الغرب بهكذا تصوير، وحاول تضخيم مخاطرها، وتحت عناوين ضعف رابط المواطنة العربية وضعف الهوية السياسية للكيانات العربية الناشئة بعد سايكس ـ بيكو والحرب العالمية الأولى والثانية.

وأخذ بعض العرب يعطي ولاءه لإيران بوصفها خيار وهوية، وتأكد هذا الاتجاه بعد حدث احتلال العراق عندما ظهرت فجأة ظاهرتي الطائفية والفراغ الذي تسببه احتلال العراق من حدوث خلل في التوازن الإقليمي، فظهرت إيران بوصفها المحطة التي تستخدم من قبل الغرب لاستدامة تخويف البلدان العربية، وسحب مواردهم وتعطيل التنمية بتشويه أوجه صرف الموارد فيها.

وتحليل ربط إيران بالتصدع في العلاقات الإقليمية، وأسبابه يرجعنا إلى العقل السياسي والثقافي الذي يتسيد الحكم في إيران منذ عام ١٩٧٩م، فهذا العقل هو نتاج الظواهر التالية:

-الظاهرة القومية الفارسية.

-الظاهرة الاذرية المذهبية.

-الروابط البرجوازية الكامبرادورية داخل إيران بالقوى الغربية.

-الحقد الفارسي على العرب.

ولا يوجد تاريخ محدد لظهور كل من هذه الظواهر، إنما هي التقت، وتفاعلت.

وتسعى إيران بقوة مدعومة بوجود اعتقاد أن هناك انقسام مذهبي أحد مراكزه إيران والآخر تتوزع مراكزه بين البلدان العربية وتركيا، وأن العراق ساحة صراع صفري مذهبي، فمنذ العام ٢٠٠٣ دخل العراق في لعبة الانتماءات المذهبية ذات الصبغة السياسية التي تقودها إيران التي استطاعت أن تتمدد بالعراق الذي أضعف خلال المدة بين ١٩٩١-٢٠٠٣م، حتى أصبح العراق لعبة خطرة على المنطقة العربية، ما أدى إلى بقاء إيران في سوريا ولبنان وتمددها في اليمن وغيرها بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي.

في حين كان يفترض على دول المنطقة إعادة إنتاج وسائل استراتيجية أقل كلفة لبناء متطلبات الدولة وأمنها القومي وبضمنه الحماية من مخاطر إيران، ومنها:

١- **سحب جزء من رصيد الكفاءات العلمية والتكنولوجية العربية**، التي تحاول الهجرة إلى الغرب، ومحاولة توطينها مرحليًا في بلدان الخليج العربي، فهي تمثل جزء من ثروة ناضبة تعطي أكثر مما تأخذ على صعيد صناعة وإنتاج المعرفة وبناء قاعدة الصناعة

٢-**الاهتمام برصيد الكم البشري العربي**، وجعله جيوش مقاتلة في منطقة الخليج كفيلة بضمان الأمن الخارجي، تحت سيطرة خليجية.

٣-**ربط البلدان العربية ذات العمق والثقل الاستراتيجي ببلدان الخليج العربي سياسيًا وأمنيا واقتصاديا وتكنولوجيا**، ومنها مصر والسودان واليمن والجزائر وغيرها، لتكون خطوط دفاع ودعم لهذه البلدان

٤-**ربط بلدان إسلامية مختارة** (مثل باكستان وتركيا وبنغلادش وماليزيا وإندونيسيا) بالبلدان الخليجية بروابط شراكة ومصالح

العقل السياسي الذي يحكم إيران نتاج القومية الفارسية والمذهبية الأذرية والبرجوازية الكامبرادورية والحقد الفارسي على العرب

وعلاقات دفاعية، كافية لتوفير قاعدة دعم خارجية ضامنة للأمن الخليجي

٥-الانفتاح على علاقات تعاون متعددة مع الهند والبيئة الدولية.

في حين أن إيران لم تخسر كثيرًا، بل اتجهت إلى رفع قيمة روابطها مع تركيا، وباكستان والهند، مقابل ضعف معرفة بعض العرب بما يريدوه من البيئة الإقليمية، ومن تقدير لمكانة كل من تلك الدول في التفاعلات الإقليمية والدولية. إذًا إيران هي دولة معيقة ضمن حدود صغيرة، تم تضخيمها بإرادة غربية بوصفها مهدد للأمن الخليجي.

رابعًا-رؤى في إمكانية تطوير العلاقات الخليجية-الإقليمية

إن المعوقات التي تحيط بالعلاقات الخليجية-الإقليمية رغم كثرتها إلا أن التغلب عليها أمر ممكن، بل ويمكن الانتقال إلى المستوى المرغوب: تعاون أو شراكة أو تحالف. والوصول إلى أي من تلك المستويات له متطلباته، التي ترتبط بأبعاد مفادها:

-الغايات.

-الموارد.

-المعوقات.

-الفرص.

وإدراك هذه الأبعاد يمكن البلدان الخليجية أن تكون هي الطرف المبادر لتحديد المستوى الذي ترغبه في أي علاقة خليجية-إقليمية. والرابط الأهم بين تلك الأبعاد هو الإرادة الخليجية، أي أن يعرف الخليجيون ماذا يريدون، وهل هم على استعداد لبلوغ ما يريدون، وماذا يفعلون لبلوغ ماذا يريدون؟

وتتبع الغايات التي يمكن للخليجيين بلوغها نقول إنها يجب أن تكون غايات موزعة بين عدة مراحل زمنية:

١-على مستوى المستقبل القريب (بحدود ٥ أعوام) يفترض أن يعمل كل من: الدولة والمواطنون الخليجيون بمنطق التنافس لإعادة إنتاج كيانهم وتحويله إلى منطق الدولة الكامل. وهذا ما يطلب توظيف الموارد المحلية، والسحب من الموارد الإقليمية (بشرية ومادية وعلمية)، وإطلاق مشاريع إنتاج وتصنيع المعرفة، وإعادة إنتاج خطوط الدفاع وإعادة ربط البيئة الإسلامية بالبلدان الخليجية بعلاقات شراكة متعددة المستويات. فبهذا الاتجاه يمكن للبلدان الخليجية تخفيف مخاطر تجفيف مواردها، وتقليل تأثير المعوقات عليها، ورفع كفة الفرص في واقعها الداخلي وفي البيئات الخارجية.

٢- على مدى المستقبل المتوسط (بحدود ١٥ عامًا القادمة)، فيقتضي من تلك البلدان أن تعمل على: تجديد الكيان الخليجي بالاتحاد، ومحاولة ربط اليمن بالداخل الخليجي، والتوسع بخيار سحب جزء من فائض الموارد العربية والإسلامية إلى الداخل الخليجي (القدرات البشرية والمادية والعلمية) بما يكفل استكمال مشاريع إنتاج وتصنيع المعرفة، وتصحيح التوازن الإقليمي لصالح تلك البلدان، وتجديد وتصحيح ربط البيئات العربية والإسلامية بهذه البلدان، وهو خيار يمكن من خلاله تحييد التحديات والمعوقات الإقليمية، ورفع قيمة الفرص المتاحة وتوسيعها.

ومثل هكذا اتجاه يتطلب من البلدان الخليجية اعتماد المداخل التالية:

١-**المدخل السياسي:** ومضمونه استخدام الأدوات السياسية في إعادة صياغة البيئة الإقليمية إما بقصد إقناعها بخيار تعزيز العلاقات مع البلدان الإقليمية أو لشراء الوقت لصالح نضوج القدرات الخليجية، وبضمنه الدخول في حوارات دورية مع كل البيئة الإقليمية بشأن الواقع السياسي الإقليمي وتحدياته

٢-**المدخل الأمني:** ومضمونه وجوب الدخول في حوارات وترتيبات أمنية مع البلدان الإقليمية، وتوقيع اتفاقات تعاون وأحلاف، وخاصة مع تركيا وباكستان.

٣-**المدخل الاقتصادي:** مضمونه رفع معدل العلاقات الاقتصادية إلى مستوى الاعتمادية المتبادلة، والتوسع في الاستثمارات خاصة مع تركيا وباكستان والهند.

٤-**المدخل الثقافي:** مضمونه التأكيد على إنسانية الحضارة العربية، وأن هناك روابط ثقافية عميقة مع الأتراك والباكستانيين، وأن ماضي العلاقة مع الهند كان يغلب عليه التعاون على الصراع.

هذه المداخل تسعف في التعامل مع تركيا وباكستان والهند، ويمكن أن تسهم بعزل مخاطر إيران وتحييدها لمرحلة قبل أن تكون البلدان الخليجية من القوة بمكان حتى تستطيع التعامل مع البيئة الإقليمية من منطق ومنطلق القوة.

* أستاذ بكلية العلوم السياسية- جامعة النهرين - بغداد - العراق

٤ أسس وضعها الاتحاد الأوربي لتعامله مع إيران: الشمولية والتعاون والنقد والحوار

موقف أوروبا من علاقات دول مع القوى الإقليمية: ضمانة للاستقرار الإقليمي

بطبيعة الحال يهتم الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول الأعضاء به بالحفاظ على العلاقات مع قوى إقليمية مثل إيران وتركيا والهند وباكستان، وهو ما له دور هام فيما يخص السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. غير أنه نادرًا ما تعبر أوروبا-سواء من خلال الاتحاد الأوروبي أو كدول منفردة-عن رأيها بوضوح حول العلاقة التي تسعى إليها دول مجلس التعاون الخليجي مع تلك البلاد. فإيران فقط هي التي تحظى بموقفٍ واضح من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث يؤمن الاتحاد بأن العداء بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران له خطره على السلام والأمن الإقليمي، وبالتالي على المصالح الأوروبية الأمنية.

د. كريستيان كوخ

ويسعى هذا المقال إلى محاولة التعرف على كيفية محافظة الاتحاد الأوروبي وتعزيزه لعلاقاته مع القوى الإقليمية الهامة المذكورة وكيف يتوافق منهج الاتحاد الأوروبي مع الطموحات الأوسع نطاقًا لدى دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز تلك العلاقات أيضًا. فوفقًا للمنهج المعياري في التعامل مع العلاقات الدولية، ترغب أوروبا في أن تشهد تطور العلاقات مع القوى الإقليمية على أساس المصالح والمنافع المتبادلة. كما ترى أوروبا أن تحسين تلك العلاقات ضرورة عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تعتقد أوروبا أنها تؤثر ليس على القوى الإقليمية فحسب، بل على دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا، بدايةً من الصراعات الأيدولوجية، ونزاعات المصالح والنفوذ، وسباق الأسلحة والقوى العسكرية، وصراعات الحدود، وقضايا السيادة المتنازع عليها، والإرهاب، ودور الأذرع غير الحكومية العنيفة، إلى مجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

ولكن مع الأسف، لا يتعاون مجلس التعاون الخليجي وأوروبا سويًا على نحوٍ كافٍ، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، وذلك في سبيل تعزيز المصالح الفردية بشكلٍ جماعي، بل يسعى كل جانب وراء امتيازاته الشخصية الخاصة بالسياسة الخارجية، من خلال منظور ضيق عن المصلحة الوطنية، بما يعني عدم دمج الموارد أو غياب تبادل الآراء الذي من شأنه أن يتيح مكاسب أكثر فيما يتعلق بكيفية هيكلة العلاقات مع الأطراف الأخرى. وسوف يتضح هذا القصور أكثر عند النظر بدقة إلى كل دولة من الدول المذكورة على حدة.

إيران

من المؤكد أن علاقات أوروبا أو الاتحاد الأوروبي مع إيران لها التأثير الأكبر مثلها مثل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. فالاتحاد الأوروبي كان الأكثر نشاطًا في محاولة تعزيز توثيق العلاقات مع إيران وعلى الأخص منذ توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي في يوليو ٢٠١٥م، فقبل تلك الفترة، دخل الطرفان في تفاعلات دورية ولكن بنتائج وتأثير محدود. وعلى غرار دول مجلس التعاون الخليجي، توترت العلاقات بين أوروبا وإيران بسبب ثورة إيران عام ١٩٧٩م، إلى جانب أن دعم إيران للإرهاب وسجلها في مجال حقوق الإنسان يمثلان أكثر العوائق تهديدًا لعلاقات أفضل. كما أن سعي إيران وراء برنامج نووي وموقفها الذي يعرقل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من القضايا الهامة الأخرى.

لقد حاولت أوروبا إبقاء باب الحوار مفتوحًا بالرغم من الخلافات السابقة، على أساس أنها تعتبر إيران جزءًا من "الجوار الأكبر" لها. ففي تسعينات القرن الماضي، أقامت

أوروبا تتوجس خيفة من الاستثمار في إيران بسبب التهديدات الأمريكية ولا تريد تعريض مصالحها الاقتصادية مع دول الخليج للخطر

أوروبا ما أطلقت عليه "الحوار النقدي" مع الجمهورية الإسلامية، استنادًا إلى إمكانية أن تؤثر أوروبا على سياسات إيران المحلية والخارجية من خلال دمجها في العلاقات التجارية والدبلوماسية. وبالرغم من أن رئاسة محمد خاتمي قوبلت بالترحاب في العواصم الأوروبية، إلا أن سرعان ما تبين أن "الحوار النقدي" لم يثمر نتائجه المتوقعة. وقد اتضح ذلك بصورة أكبر عقب انهيار المفاوضات النووية المنعقدة بين الطرفين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، وما تبعها من رئاسة محمود أحمدي نجاد.

في نوفمبر عام ٢٠١٣م، استُؤنفت المفاوضات النووية الرسمية التي انتهت بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في يوليو ٢٠١٥م. وقد لاقت الاتفاقية استحسانًا كبيرًا في العواصم الأوروبية وفي بروكسل كونها أحد الإنجازات البارزة ومثالاً ناجحًا على منهج الاتحاد الأوروبي متعدد الأطراف وإصراره على استمرار الحوار. وقد نتج عن الاتفاقية توسع الاتصالات بين أوروبا وإيران إلى درجة كبيرة، وزيارة العديد من الوفود الوزارية الأوروبية لطهران فورًا عقب توقيع الاتفاقية. وكذلك قد ترأست فيديريكا موغيريني، الممثلة العليا لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وفدًا يتضمن سبعة مفوضين أوروبيين إلى إيران في إبريل ٢٠١٦م.

وكجزء من خطة العمل الشاملة المشتركة، تأسست فرقة عمل إيران داخل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بهدف مراقبة تنفيذ الاتفاقية. وتتضمن الأهداف الأساسية لفرقة العمل ضمان التطبيق الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ودعمها، وتكوين علاقات متعاونة مع إيران في مجالات مثل التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والهجرة والطاقة والنقل والحماية المدنية والعلوم والتعليم والبيئة والثقافة، وتعزيز السلام الإقليمي والأمن، وحل النزاعات سلميًا من خلال الحوار والمشاركة. وقد نص قرار لاحق أصدره البرلمان الأوروبي بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه إيران بعد الاتفاقية النووية من أكتوبر ٢٠١٦م، أن "علاقات الاتحاد الأوروبي وإيران ينبغي تطويرها من خلال حوار استراتيجي متعدد المستويات يتضمن اتصالات اقتصادية وسياسية وأكاديمية وفنية والاتصالات الشخصية المباشرة التي تضم أطراف المجتمع المدني..." وفي المجمل، وضع الاتحاد الأوروبي هيكل منهجه تجاه إيران اعتمادًا على أربعة أسس: وهي أن يكون شاملاً، وتعاونيًا، ونقديًا، وبنّاءً.

وبعد إبرام الاتفاق النووي الإيراني، انصب اهتمام الاتحاد الأوروبي على التنفيذ الناجح للاتفاق، وبالتالي كان سيفعل كل ما بوسعه لحماية خطة العمل المشتركة الشاملة. ولذلك، فقد رد الاتحاد الأوروبي سريعًا على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدم التصديق على الاتفاق النووي مع إيران في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، حيث أعلنت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أن رئيس الولايات المتحدة ليس لديه صلاحية لإنهاء الاتفاق من جانب واحد أو تغيير شروطه، نظرًا لأن خطة العمل المشتركة الشاملة عبارة اتفاق متعدد الأطراف، أقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه، ذكر بيان مشترك صادر عن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: "إننا ملتزمون بخطة العمل المشتركة الشاملة وبتنفيذها الكامل من قبل جميع الأطراف. لأن الحفاظ على هذه الخطة تصب في خدمة مصلحتنا الوطنية المشتركة. ومع ذلك، أقر رؤساء الدول الثلاث بأن برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وأنشطتها الإقليمية مصدر قلق ولها تأثيرها على المصالح الأمنية الأوروبية، ولكنهم في الوقت نفسه، طالبوا الولايات المتحدة بعدم اتخاذ أي خطوة من شأنها تقويض الاتفاق النووي.

وعلاوة على ذلك، اتخذت مؤسسات أوروبية أخرى موقفًا أكثر حدة، حيث دعت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، الاتحاد الأوروبي إلى "الاستمرار في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة من أجل التنفيذ العملي" لخطة العمل الشاملة المشتركة". وتنظر عدد من الدول في مجلس التعاون الخليجي إلى هذه المواقف على أنها تسمح لإيران بالخروج في نهاية المطاف من عزلتها الدولية، ومنح الفرصة لها بمرور الوقت لمواصلة مختلف أنشطة البحث والتطوير، والتي من شأنها أن تجعل إيران في وضع يمكنها من اختراق عالم الأسلحة النووية بمجرد اقتراب الاتفاق من نهايته. وبالتالي، فإن التقارب بين الاتحاد الأوروبي وإيران يُمثل خسارة للعالم العربي، لأنه لا يفعل شيئًا يذكر لتقييد وردع إيران ومنعها عن سياستها التدخلية في الشرق الأوسط أو من متابعة تنفيذ برنامجها الخاص بالصواريخ الباليستية الذي يمثل تهديدًا لمن حولها.

وبالطبع لا تعتنق أوروبا كلها نفس الرأي، فثمة أصوات مختلفة في أوروبا، حيث أعربت بعض الدول الأوروبية منفردة

عن آراء مختلفة. ففي تصريحات صحفية، قال الرئيس الفرنسي ماكرون في فبراير ٢٠١٨م"نُريد بدء دورة جديدة من المفاوضات مع الأطراف الإقليمية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ... كما إننا بحاجة لمراقبة الصواريخ الباليستية الإيرانية. وهذا أمر لا غنى عنه من أجل الحفاظ على أمن المنطقة، ولذا، فإننا بحاجة إلى وجود آلية للعقوبات والسيطرة تتفق مع ذلك." ومن الواضح أن الفرص الاقتصادية داخل إيران لا تتطور بالصورة التي كانت تأمل بها أوروبا (لا تزال العديد من الشركات الأوروبية تتوجس خيفة من الاستثمار في إيران بسبب التهديدات الخاصة بتجديد العقوبات الأمريكية)، وبالتالي، فإن أوروبا لا تريد أن تعرض مصالحها الاقتصادية والتجارية القوية حاليًا مع دول مجلس التعاون الخليجي للخطر.

ورغم ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي كمؤسسة، لا يزال يفضل سياسة "التعامل المتوازن" بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي كلمتها أمام البرلمان الأوروبي في يناير ٢٠١٦م، قالت فريدريكا موغيريني أن "الحوار بين جميع القوى الإقليمية -بدءً من المملكة العربية السعودية وإيران -هو السبيل الوحيد للخروج من الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط ... وهذا الحوار ليس بلعبة صفرية-ولكنه رسالة قوية أخرى نحاول تمريرها إلى أصدقائنا السعوديين والإيرانيين." وفي هذا السياق، تواجه أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي خلافات عميقة فيما بينهما، وذلك عندما يتعلق الأمر بكيفية التعامل مع إيران على نطاق أوسع كقوة إقليمية في المنقطة. وعلى ذلك، وفي بروكسل على وجه الخصوص، يُقابل عزم دول الخليج العربي على مواجهة إيران واتخاذ موقف أكثر نشاطا ضد السياسات الإيرانية في المنطقة بدرجة عالية من الشك،وقد أدى ذلك، إلى خفض مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بعيدًا عن النهج المتوازن الذي يأمل الاتحاد الأوروبي في تطويره.

تركيا

إن العلاقة بين أوروبا وتركيا من ناحية والهند وباكستان من ناحية أخرى أقل تعقيدًا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. ويرجع هذا للأثر المباشر لعلاقات الاتحاد الأوروبي بإيران على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تركز علاقة الاتحاد الأوروبي بأنقرة وإسلام أباد ونيودلهي على جوانب ذات أهمية ثانوية لدى دول الخليج. وبشكل عام، لا يوجد تعليقات رسمية من المسئولين الأوروبيين أو مسؤولي الاتحاد الأوروبي عن كيفية مواصلة دول الخليج علاقاتها مع تلك الدول الثلاث.

وجدير بالذكر أن العلاقات الأوروبية التركية بدأت في عام ١٩٥٩م، ثم توطدت العلاقات بين الجانبين بإبرام اتفاقية أنقرة في عام ١٩٦٣م، وعلى الرغم من تقديم تركيا طلب للانضمام للاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٧م، فقد تم إدراجها في الاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦م، وفي عام ١٩٩٩م، تم إعلان تركيا كدولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولكن المفاوضات الفعلية الجادة بدأت بحلول ٢٠٠٥م.

وبرغم ذلك، لم تنطلق المفاوضات الفعلية أبدًا، وبحلول عام ٢٠١٦م، توقفت المفاوضات تمامًا؛ إذ وجه الاتحاد الأوروبي انتقادات قوية لتركيا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص تلك الانتهاكات المتعلقة باعتقال الصحفيين مزدوجي الجنسية، الذين يحملون الجنسية التركية وجنسية دولة أوروبية أخرى، وهذا ما يعتبره الاتحاد الأوروبي إخفاقًا متصاعدًا في تحقيق سيادة القانون وانحرافًا نحو حكم الفرد، وذلك إثر محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦م، والاستفتاء الذي تبعها، ومنح صلاحيات كبيرة للرئيس رجب طيب أردوغان. وفي عام ٢٠١٤م، صرح رئيس المفوضية الأوروبية جان-كلود يونكر قائلا "بالنسبة لتركيا: إنها بعيدة كل البعد عن عضوية الاتحاد الأوروبي، فالدولة التي تحظر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" ليست جاهزة بعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي". وبحلول عام ٢٠١٧م، أعلن الاتحاد الأوروبي انتهاك أنقرة لمعايير كوبنهاجن المطلوبة للترشح لعضويته.

بينما قال المحلل التركي ملتم أهيسكا "إن أوروبا لا تزال هدفًا مرغوبًا، وفي ذات الوقت مصدرًا للإحباط" للهوية الوطنية التركية، وهذا ما ينطبق على الوضع الراهن. ويعتبر أحد الأسباب التي جعلت تركيا تحول جزءًا من تركيزها إلى الشرق الأوسط، في محاولة منها لبناء علاقات مع عدد من الدول، من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فمحاولات تركيا للوصول إلى الشرق الأوسط لم تُجدي نفعًا نظرًا لتأييدها ومساندتها للإسلام السياسي، بما أفضى إلى علاقات متصدعة مع الدول الخليجية، ومن ضمنها المملكة

لا تتعاون أوروبا ودول الخليجي سويًا على نحوٍ كافٍ سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف لتعزيز المصالح بشكلٍ جماعي

تواجه أوروبا ودول مجلس التعاون خلافات عميقة عندما يتعلق الأمر بكيفية التعامل مع إيران كقوة إقليمية في المنطقة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويبدو أن مساندة تركيا للحركات الإسلامية، جعل الاتحاد الأوروبي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي يسيرون على نفس النسق، فيما يتعلق بتركيا.

والآن، تجد أوروبا نفسها في مأزق مرة أخرى، حيث انتهت سياستها في التواصل والحوار إلى نفق مظلم من الإحباط وخيبة الأمل فيما يتعلق بتركيا. وفي المقابل، لا يزال الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن اللاجئين السوريين في ٢٠ مارس ٢٠١٦م، ساريًا، ولكن عدم مواصلة محادثات الانضمام ورفع القيود عن تأشيرات السفر قد يهدد الاتفاق بالفشل. وقد أشارت فيديريكا موغيريني إلى تركيا على أنها ببساطة "لاعب إقليمي يتشارك معنا في النفوذ الجغرافي الاستراتيجي". وقد تحدث زعماء أوروبيون آخرون مثل إجيلا ميركل طويلاً عن شراكة متميزة كأساس للعلاقات مع تركيا بدلًا من الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي.

وبشكل عام، ليس لدى الاتحاد الأوروبي أي اعتراض على نهج دول مجلس التعاون الخليجي تجاه تركيا، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن تركيا هي طرف محوري فاعل عندما يتعلق الأمر بالقضايا الإقليمية الرئيسية مثل سوريا والعراق. هذا وتتشارك تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في رؤيتهما تجاه نظام بشار الأسد في سوريا، والحاجة إلى تغييره. ولكن التحركات التركية الأخيرة داخل سوريا ضد السوريين الأكراد قد أثارت شكوكًا لدى دول الخليج والاتحاد الأوروبي حول دوافع تركيا حيال الأزمة، وبالتالي وجدت دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي نفسها تتعامل مع شريك إقليمي صعب المراس ولا يمكن التنبؤ بتحركاته.

الهند وباكستان

وفيما يتعلق بالهند وباكستان، يمكن ملاحظة اهتمام الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بتطوير علاقتهما بالهند بصورة أكبر من باكستان. ومع أن العلاقات مع باكستان لا تزال قائمة، فقد تم توجيه مزيد من الاهتمام إلى الهند في السنوات الأخيرة.

فقد أرست اتفاقية التعاون المبرمة عام ١٩٩٤م، أطر العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والهند، والتي تم استكمالها عن طريق الشراكة الاستراتيجية التي تأسست بين الطرفين في عام ٢٠٠٤م، وفي عام ٢٠٠٥م، تم الاتفاق على خطة عمل مشتركة، تشمل نواحي مختلفة مثل الإرهاب، ومحاربة القرصنة، وعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح، والتجارة، وحقوق الإنسان، والهجرة، والطاقة، وتغير المناخ والبيئة وغيرها من الأمور الأخرى. وفي اجتماع القمة الثالث عشر بين الاتحاد الأوروبي والهند المنعقد في مارس ٢٠١٦م، تم الاتفاق على خطة عمل مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والهند حتى عام ٢٠٢٠م، كما بدأت المفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة المعروف أيضًا باسم اتفاقية التجارة والاستثمار واسعة النطاق (BTIA) في عام ٢٠٠٧م، ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة.

وفي المقابل، تخضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وباكستان إلى مجموعة من الاتفاقات الأقل طموحًا. ففي عام ٢٠١٢م، وافق الاتحاد الأوروبي وباكستان على خطة مشاركة لمدة خمس سنوات، بغرض تعزيز التعاون الإنمائي والانخراط في حوارات استراتيجية منتظمة والتعاون في قضايا مثل الأمن ومكافحة الإرهاب والتجارة والمساعدات الإنسانية والصحة والنقل والطاقة والبيئة. وتهدف هذه الخطة إجمالًا إلى العمل على بناء شراكة استراتيجية مماثلة لتلك الشراكة القائمة مع الهند.

وتكتسب العلاقات التجارية مع الهند أهمية كبرى، ففي عام ٢٠١٥م، بلغ حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والهند ٧٧,٥ مليار يورو مقابل ١٠,٥ مليار يورو مع باكستان في نفس العام. وفي الوقت نفسه، تعتبر باكستان أكبر متلقي للمساعدات الإنسانية من الاتحاد الأوروبي، حيث تلقت أكثر من ٧٠٠ مليون يورو للمساعدات الإنمائية و٥٤٠ مليون يورو للمساعدة الإنسانية. في حين تلقت الهند ١٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي عن طريق صندوق الحماية المدنية والمساعدة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO).

ويدعم الاتحاد الأوروبي العلاقات الاقتصادية والسياسية القوية التي تحافظ عليها دول مجلس التعاون الخليجي مع كل من الهند وباكستان؛ حيث يدرك الاتحاد إدراكًا تامًا لأهمية الدور الذي تلعبه تحويلات العمال الوافدين إلى الخليج في نمو الاقتصاد الهندي والباكستاني. فالاتحاد الأوروبي يتفق بشكل أساسي مع دول مجلس التعاون الخليجي على الأدوار السياسية التي تلعبها تلك البلدان في منطقتهم. وهذا يشمل دورهم في قارة جنوب آسيا، فضلًا عن مكافحتهم للتطرف

والإرهاب. وتتضمن المجالات التي يُحتمل أن تكون أكثر إثارة للجدل هي عدم الانتشار ونزع السلاح. فعلى سبيل المثال، حافظت المملكة العربية السعودية على علاقات وثيقة مع باكستان حتى عندما كانت البلاد تخضع لعقوبات واسعة النطاق من التحاد الأوروبي بسبب تجاربها النووية في نهاية التسعينيات. وفي هذا الصدد، لا تزال العديد من دول مجلس التعاون الخليجي لديها علاقات عسكرية وأمنية مع باكستان، وهو تطور ينظر إليه الاتحاد الأوروبي بدرجة من الشكك والريبة. ومع ذلك، فلا تزال دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي يتبنيان بشكل عام وجهات نظر مشتركة فيما يتعلق بالهند وباكستان.

الخلاصة

لقد أبقت دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على علاقات إيجابية قوية مع مجموعة متنوعة من القوى الإقليمية دون مواجهة أي طرف للآخر. فدول مجلس التعاون الخليجي تنظر لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع إيران بكثير من الشك والارتياب، حيث يمنح الاتحاد الأوروبي إيران فرصة افتراض حسن النية في العديد من القضايا الرئيسية المثيرة للقلق. وفي المقابل، لا يمكن الزعم بالأمر نفسه فيما يتعلق بتركيا والهند وباكستان.

وفي الوقت نفسه، يُمكن للاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي العمل على تطوير المحادثات الثنائية بينهما لتشمل العلاقات الإقليمية، ومعرفة كيفية استفادة كل طرف من الآخر، من خلال تعزيز تعاون أوثق. فعلى سبيل المثال، تقدم دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي العديد من المساعدات الإنمائية والإنسانية للهند وباكستان، وهو الأمر الذي غالبًا ما يمكن التعزيز من كفاءته في حالة مناقشة نهج مشترك بين الطرفين والاتفاق عليه. إن وجود مثل هذا التنسيق سيعمل أيضًا على إزالة العقبات والخلافات المحتملة في مختلف القضايا الأخرى.

* مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف

دول الخليج وتعزيز علاقات الطاقة مع الهند السوق الأهم لصادرات النفط والغاز

المعادلة الخليجية - الإقليمية الجديدة للطاقة: ٤ تحديات و٤ مرتكزات للشراك

في أكتوبر ٢٠١٧م، عززت شركة «أرامكو السعودية» استثماراتها النفطية في الهند بافتتاح مكتب جديد لشركتها تحت اسم «أرامكو آسيا الهند». وسيضطلع هذا المكتب بمهماتٍ كبيرة تتمثل في جذب مزيد من المُصنِّعين والمستثمرين الهنود للمشاركة في برنامج «أرامكو السعودية» لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء)، كما سيركز هذا المكتب أيضًا على تأهيل عدد أكبر من موردي السلع والمنتجات التي تحتاج إليها شركة «أرامكو السعودية» في مشاريعها وأعمالها، فضلاً عن تعزيز تعاون الشركة في مجال البحوث والتطوير مع الخبراء الهنود، وتلبية الطلب على النفط الخام والمنتجات البترولية في الهند، التي تستورد حوالي ٨١ ٪ من احتياجاتها النفطية عبر الاستيراد. كما ستتطلع «أرامكو آسيا الهند» أيضًا إلى فرص للاستحواذ على حصص في مشروعات للتكرير والبتروكيماويات في الهند، خاصة وأن الشركة الأم «أرامكو السعودية» تسعى لجذب مشترين لجزء من أسهمها التي سيتم طرحها العام الأولي العام الجاري.

د. أحمد قنديل

وفي تطور آخر لا يقل أهمية، وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، في ١٠ فبراير ٢٠١٨م، في أبو ظبي، اتفاقية امتياز حقل "زاكوم السفلي" البحري بين شركة «بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)» وشركة «النفط والغاز» الهندية، وذلك خلال اللقاء الذي تم بين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ونارندرا مودي رئيس وزراء الهند. وبموجب هذه الاتفاقية، سوف يحصل ائتلاف من شركات هندية عاملة في مجال النفط والغاز على حصة ١٠ ٪ في امتياز حقل "زاكوم السفلي" في إمارة أبو ظبي، مقابل رسم مشاركة بقيمة ٢,٢ مليار درهم (٥٩٨ مليون دولار)، على أن تسري هذه الاتفاقية لمدة ٤٠ عامًا، ويبدأ العمل بها اعتبارًا من ٩ مارس ٢٠١٨م. وتعد هذه أول مرة تشارك فيها شركات النفط والغاز الهندية في امتيازات الموارد الهيدروكربونية في إمارة أبو ظبي، مما يعكس "نضج العلاقة الاستراتيجية طويلة الأمد" بين الإمارات والهند، وفقا لما أكد عليه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، كما أنه يأتي تماشيًا مع برنامج «أدنوك» لتوسيع نطاق الشراكات واستراتيجيتها المتكاملة ٢٠٣٠م، للنمو الذكي.

ويعكس هذان التطوران في العلاقات الخليجية -الهندية ديناميكيات جديدة في المعادلات الخليجية-الإقليمية في مجال الطاقة. حيث أصبحت هذه العلاقات تتجاوز التصدير والاستيراد للنفط والغاز الطبيعي (وهو ما جعل الهند مثلا تستورد في العام الماضي نحو ٥٨ ٪ من وارداتها من النفط، و٨٨ ٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من دول الخليج العربي) إلى الاستثمارات المشتركة في مشروعات جديدة تحقق المصالح المتبادلة بين دول الخليج العربي ودول جوارها الإقليمي.

تفسيرات متعددة

ويفسر عدد من الخبراء هذا التوجه الجديد في المعادلات الخليجية الإقليمية في مجال الطاقة، بعدد من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها ما يلي:

أولا، يشهد اقتصاد الطاقة العالمي اليوم تغيّرات غير عادية من شأنها أن تؤثر في سيناريوهات الطلب والعرض والأسعار في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تزداد أهمية دول الجوار بالنسبة لدول الخليج العربي (وخاصة الهند وباكستان وغيرها من

يشهد اقتصاد الطاقة تغيّرات تؤثر في سيناريوهات الطلب والعرض والأسعار ما زاد من أهمية دول الجوار لدول الخليج

الدول الآسيوية كالصين واليابان). فمن ناحية، أمّنت التطبيقات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إنتاج الغاز الصخري والنفط الصخري في الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يمكن واشنطن، في السنوات القليلة المقبلة، من تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة. وبينما سيكون من الممكن للولايات المتحدة خفض واردات النفط والغاز من منطقة الخليج، ستكون هناك زيادات كبيرة نسبيًا في الطلب على إمدادات الطاقة من جانب الهند ودول آسيا الأخرى. وفي ضوء هذه التقديرات، كان من الطبيعي أن تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز علاقاتها في مجال الطاقة مع دول الجوار الآسيوية بشكل عام والهند بشكل خاص، لأنها ستصبح قريبًا من أهم الأسواق التجارية لصادراتها النفطية والغازية. ومما يعزز من هذا الاتجاه النمو الاقتصادي في الهند والصين وزيادة تعويلها على واردات الطاقة، بالتوازي مع انخفاض اعتماد الغرب على هذه الواردات.

ثانيًا، تمرّ دول مجلس التعاون الخليجي بتغيّرات كبيرة، حيث تتجه معظم دول المجلس، في الوقت الراهن، إلى توجيه مزيد من الاستثمارات لتصنيع المنتجات النفطية والبتروكيماويات للحصول على قيمة مضافة من مواردها الخام. كما تتجه هذه الدول أيضًا نحو تنويع اقتصاداتها وتستثمر بكثافة في تطوير بنيتها التحتية ومرافق الرعاية الاجتماعية. وهذه التغيرات المتسارعة في دول الخليج تحتاج إلى ضخ استثمارات هائلة، كما تتطلب أيضًا خبرات فنية وبشرية عالية، يمكن أن تساهم فيها دول الجوار، وفي مقدمتها الهند والصين وباكستان وغيرها، خاصة مع التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتنويع التعاقدات على الصعيد الدولي من خلال تبنّي سياسات قوية نحو "الاتجاه شرقًا". وفي هذا السياق، يرى كثير من صانعي القرار في الدول الخليجية إن الترتيبات الحالية الخاصة بعملية البيع والشراء بين دول مجلس التعاون ودول الجوار، فيما يتعلق بالنفط والغاز، والتي عادةً ما تكون على أساس عقود بآجال محددة، يمكن أن تساهم في إفساح المجال أمام مزيد من العلاقات المهمة القائمة على الاستثمارات والمشروعات المشتركة في قطاعات الطاقة والصناعة والبنية التحتية والخدمات. وهو الأمر الذي يعد مدخلاً جديدًا ومهمًا في المعادلات الخليجية-الإقليمية الجديدة في مجال الطاقة.

ثالثًا، أصبحت مسألة أمن الطاقة قضية معقدة، حيث باتت تتطلب نهجًا مختلفًا إذا أرادت دول العالم أن تتجنب الوقوع بين مطرقة تزايد (أو تراجع) الطلب على الطاقة، وسندان تحقيق أهداف مكافحة التغير المناخي. فالتحدي الذي تواجهه الحكومات وصناعة الطاقة حاليًا ليس مجرد "استمرار الإنارة"، من خلال تأمين خطوط الإمداد من الدول المنتجة للطاقة إلى الدول المستهلكة للطاقة، وليس مجرد "الحصول على دخل" من خلال تأمين أسواق لبيع النفط والغاز من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، وإنما أصبح يتطلب استراتيجية محكمة، تضمن أيضًا تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون (المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض) بتكلفة معتدلة لمكافحة ظاهرة التغير المناخي العالمي. وفي هذا السياق، يشهد العالم تحولاً تاريخيًا في إمدادات الطاقة من الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري إلى مزيج أكثر تنوعًا من إمدادات الطاقة، تحتل فيه الطاقة النظيفة والبديلة (كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح) مكانة متزايدة. وهنا يشار، على سبيل المثال، إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة في السعودية باتت منصة استثمارية جاذبة لكبرى شركات العالم، في وقت تتجه فيه المملكة إلى تحقيق أقصى معدلات الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، في ضوء «الرؤية السعودية ٢٠٣٠»، وهي الرؤية الوطنية الطموح التي ستنقل اقتصاد البلاد إلى مرحلة ما بعد النفط. حيث تسعى المملكة إلى تحقيق أهداف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، المتمثلة في توليد ٩,٥ جيجاواط من الكهرباء باستخدام الطاقة المُتجددة، بحلول عام ٢٠٢٣، وتوليد ٣,٤٥ جيجاواط من الكهرباء المُنتجة من الطاقة المتجددة -بصفتها هدفًا مرحليًا- بحلول عام ٢٠٢٠م، ضمن برنامج «التحوّل الوطني ٢٠٢٠»، وفي إطار «الرؤية السعودية ٢٠٣٠». وفي ضوء هذه الأهداف والإمكانات التي تتمتع بها المملكة في مجال الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية، توقع مجلس الأعمال السعودي-الهندي، إطلاق شراكات في مشروعات تستهدف الاستثمار في مجالات الطاقة الشمسية خلال الأعوام المقبلة، بقيمة تقديرية تزيد عن ١٠٠ مليار دولار. وهو الأمر الذي سوف يتيح المزيد من فرص التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة، من خلال رأسمال دول مجلس التعاون الخليجي والموارد البشرية والخبرات الفنية لدول الجوار الإقليمي في مثل هذه المشروعات.

رابعًا، تزايد الطلب الهندي على موارد الطاقة من منطقة الخليج في المستقبل، الأمر الذي يحتم عليها إقامة علاقات

قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الاستحواذ على احتياطات هيدروكربونية في دول الخليج نفسها، وهو ما ظهر في اتفاقها المذكور سابقًا مع أبو ظبي. ويبدو أن حكومة مودي تدرك ذلك، نظراً لجهود الهند المبذولة لإقامة شراكات أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الاستثمارات المشتركة وغيرها من المشاريع التي تتطلب التزامات كبيرة على المدى الطويل من كلا الجانبين. فخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى السعودية في شهر أبريل ٢٠١٦م، اتفق البلدان على "تحويل" طبيعة العلاقات من علاقة بين مشتري وبائع إلى "شراكة حقيقية" تركز على الاستثمارات والمشاريع المشتركة في مجمعات البتروكيماويات، والبحوث والتطوير، والتنقيب في الهند والسعودية، وغيرها من الدول. وعندما زار مودي الإمارات لاحقًا في أغسطس ٢٠١٥م، ناقشت الدولتان فكرة إنشاء احتياطي نفطي استراتيجي في الهند.

مستقبل واعد ولكن

في ضوء العوامل الأربعة المذكورة سابقًا، يمكن تفهم جانب كبير من طبيعة العلاقات الخليجية الإقليمية الجديدة في مجال الطاقة، الذي يعتبر القوة الدافعة لهذه العلاقات، خاصة مع تربع دول مجلس التعاون الخليجي على عرش أكبر منظومة مُصدِّرة للنفط والغاز الطبيعي المسال في العالم. وفي ضوء ذلك، يتوقع كثير من الخبراء أن تستمر هذه العوامل في لعب دور مهم في تشكيل المعادلات الخليجية-الإقليمية الجديدة في مجال الطاقة في السنوات القادمة، خاصة مع مساعي دول مجلس التعاون الخليجي لتأمين أسواق مستقرة لصادراتها من الطاقة، وتنفيذ برامجها للتنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية والخبرات الفنية اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية بها. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تحرص دول الجوار الإقليمي، وفي مقدمتها الهند، على تعزيز العلاقات مع دول الخليج لما لها من مكانة استراتيجية بارزة. فعلى سبيل المثال، تعتبر دول الخليج في الوقت الحالي الشريك التجاري الأول للهند نتيجة تنامي اعتماد نيودلهي على واردات الطاقة، وتزايد صادراتها إلى أسواق الخليج، علاوة على وجود نحو ٧ ملايين مواطن هندي يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي، ويحوِّلون إلى بلادهم مبالغ مالية تصل إلى نحو ٤٠ مليار دولار سنويًا. أضفْ إلى ذلك المخاوف الأمنية المشتركة بين دول الخليج ودول الجوار الإقليمي، والتي تتعلق بالتهديد المتنامي للإرهاب، والقرصنة البحرية. ومن ناحية أخرى، تحتاج معظم دول الجوار الإقليمي (كالهند وباكستان مثلا) إلى استثمارات ضخمة في قطاعات البنية التحتية والطاقة، لتحديثها بحيث يمكنها تسهيل النشاط الاقتصادي على المستوى المطلوب من الكفاءة. وهذه الاستثمارات يمكن أن تأتي إلى هذه الدول عن طريق دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك الموارد (نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميًا)، وتتطلع إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية من خلال الاتجاه شرقًا. ومما يزيد من فرص حدوث ذلك الصعود الاقتصادي المرتقَب للهند على مدى العقدين القادمين.

ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن المعادلات الخليجية الإقليمية الجديدة في مجال الطاقة يجب أن تأخذ في الاعتبار عددًا من القيود المهمة التي قد تعرقل تطوير العلاقات الخليجية الإقليمية في المدى المنظور، لعل من أبرزها ما يلي:

أولا، زيادة الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي وخفض العمالة الآسيوية في معظم دول الخليج، وهو ما قد يؤثر سلبيا على العلاقات بين هذه الدول ودول جوارها الإقليمي. حيث من المتوقع أن يدفع تزايد معدل البطالة والتباطؤ الاقتصادي، المستمر في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع أسعار النفط عالميًا، دول مجلس التعاون الخليجي نحو التركيز على زيادة مشاركة مواطنيها في القوى العاملة، مما سيخفّض، على الأرجح، اعتماد تلك الدول على العمالة الأجنبية، وهو ما سوف يؤثر بدرجات متفاوتة على العمالة الهندية والباكستانية، خاصة أولئك ذوي المهارات المنخفضة، الأمر الذي قد يكون من شأنه التأثير سلبيًا، وبدرجات متفاوتة، على العلاقات السياسية الخليجية الإقليمية.

ثانيًا، ليس من السهل على الشركات الجديدة (من الهند وباكستان وغيرها من دول الجوار) دخول قطاع المشروعات في منطقة الخليج العربي؛ نظرًا إلى بيئة السوق التنافسية والمعايير الصارمة المطلوب توافرها فيما يتعلق بالجودة والتسليم.

ثالثًا، مساعي كل من إيران وروسيا لمنافسة دول الخليج العربي في الأسواق المجاورة، من خلال وضع أنفسهم في مقدمة مصدري الطاقة للإيفاء باحتياجات دول الجوار الإقليمية، وخاصة الهند، ولاسيما في مجال الغاز الطبيعي المسال.

روسيا وإيران تعدان إطارًا قانونيًا لتوريد الغاز الطبيعي من إيران إلى الهند وسيبدأ العمل به العام الحالي عبر خط أنابيب طوله ١٢٠٠ كم

خفض العمالة الآسيوية في دول الخليج يؤثر سلبًا على العلاقات مع هذه الدول ويدفع لتزايد البطالة والتباطؤ الاقتصادي

هذا بالإضافة إلى أن كارتل الغاز الطبيعي المسال (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وأستراليا) يسارع هو الآخر في استكشاف قدرات استيعاب أسواق الطاقة في آسيا. فعلى سبيل المثال، صرح وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك مؤخرا، بأن روسيا وإيران سوف تعدان إطارًا قانونيًا لمشروع يهدف إلى توريد الغاز الطبيعي من إيران إلى الهند، وسوف يبدأ العمل به خلال عام ٢٠١٨م. كما أشار الوزير الروسي إلى أن شركة غازبروم الروسية تخطط لإنتاج الغاز الطبيعي في إيران، وستبني خط أنابيب غاز طوله ١٢٠٠ كم (٧٥٠ ميل) يمتد من إيران إلى الهند، وسيُنفذ المشروع بمشاركة شركات إيرانية وباكستانية وهندية.

رابعًا، وجود عدة عوامل قد تعوق تطوير العلاقات السياسية القوية بين دول الخليج والهند، لعل من أهمها تنامي العلاقات الهندية الإيرانية والعلاقات الهندية الإسرائيلية. فمن ناحية، يثير تنامي العلاقات السياسية والاقتصادية بين دلهي وطهران مخاوف العديد من عواصم دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من معارضة الهند في الأمم المتحدة لبرنامج إيران النووي. وتتبع هذه المخاوف من قناعة لدى العديد من دوائر صنع القرار الخليجي بأن توسع المصالح الهندية في طهران، نتيجة رفع العقوبات الدولية عنها ووجود فرص تجارية واستثمارية هائلة معها، سيدفع دلهي في الغالب إلى التخلي عن حيادها واستقلاليتها الاستراتيجية في مواجهة زيادة التوتر السعودي - الإيراني، نتيجة استمرار طهران في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار. ومن ناحية أخرى، تثير علاقات الهند الوثيقة مع إسرائيل، وتحديدًا التعاون في مجال الدفاع العسكري الذي دُشن مع بدايات العقد الأخير من القرن الماضي؛ استياء دول الخليج العربي، فضلاً عن وجود شكوك بين دول الخليج بشأن موقف الهند من دعم القضية الفلسطينية، ووجود اتهامات لدلهي من حين لآخر بالصمت أمام الظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون.

سبل تعزيز العلاقات الخليجية -الإقليمية

لطالما مثّلت منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة لدول الجوار الجغرافي (مثل الهند وباكستان وغيرها) طوال عقود؛ فقد كانت مصدر موارد الطاقة، والوظائف، والحوالات المالية، فضلاً عما تتمتع به من مكانة دينية عظيمة في نفوس ملايين من مواطني هذه الدول. كما تقع بطبيعة الحال، في أحد الأجزاء الأكثر استراتيجية في المحيط الهندي، أي على حدود الممرات البحرية التي تعبر فيها إمدادات الطاقة وغيرها من السلع بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. ومن هذا المنطلق، تقترح هذه الدراسة عدد من التوصيات في سبيل تقوية وتعزيز العلاقات الخليجية الإقليمية، تتمثل في الآتي:

(١) ضرورة تبني نظرة أبعد من النهج التجاري والاقتصادي البحت من أجل تطوير العلاقات الخليجية -الإقليمية. فقد حان الوقت لتعزيز التفاهمات السياسية والروابط الاستراتيجية بين دول الخليج ودول الجوار الجغرافي جنبًا إلى جنب مع تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري. وفي هذا الإطار لابد من تعزيز التعاون في المجالين العسكري والأمني، على غرار ما جرى في السنوات الأخيرة، عندما زادت البحرية الهندية من زياراتها إلى موانئ دول الخليج، وأجرت مناورات مشتركة مع القوات البحرية الخليجية، وعملت على مأسسة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. وإلى جانب ذلك، توجد أيضًا فرص كبيرة للتعاون في مجالات مثل حماية خطوط الاتصال، وردع القرصنة، ومنع تهريب المخدرات والأسلحة.

(٢) قد يكون من الأسهل والأفضل لدول الخليج التعامل مع دول الجوار الجغرافي لها، بشكل جماعي وليس بشكل ثنائي، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٣) النهج المتوازن من جانب دول الخليج في التعامل مع دول الجوار، نظرًا للطبيعة المعقدة للوضع السياسي بين هذه الدول. فقد يكون من الحكمة بالنسبة لدول الخليج الاستمرار في اتباع علاقات متوازنة مع كافة الفاعلين الرئيسيين في الجوار الإقليمي، خاصة في ضوء الخلافات الهندية الباكستانية، والهندية الصينية.

(٤) الاستعداد لفترات طويلة من التوتر بين دول الجوار الإقليمي، خاصة بين الهند وباكستان، نظرا لأن دول الخليج لديها مصالح مشتركة ضخمة مع هذه الدول، كما أنه ليس من المرجح أن يتم تهدئة هذا التوتر في المستقبل القريب.

* رئيس برنامج دراسات الطاقة وخبير العلاقات الدولية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

قراءة في كتاب:

"التحرير الصحفي" أصوله ـ أنماطه ـ صياغته

صدر مؤخرًا عن دار المعارف بالقاهرة كتاب (التحرير الصحفي: أصوله ـ أنماطه ـ صياغته) للمؤلف الصحفي والإذاعي إبراهيم خلف، تناول الكتاب عرض تجربة عملية واقعية للمؤلف الذي تخرج في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ثم التحق للعمل بإذاعة القرآن الكريم بالقاهرة، ثم عمل محررًا وعضوًا بهيأة تحرير الموسوعة العربية العالمية بالرياض منذ عام ١٩٩٣م، ثم التحق للعمل بصحيفة عكاظ السعودية ، وعمل في عدة مواقع صحفية ، خاض خلالها تجارب الصياغة الصحفية بكل فنونها، ومن ثم وضع هذه التجارب في قالب كتاب التحرير الصحفي لتكون مادة ثرية لراغبي تعلم مهارات الصياغة الصحفية والتعامل مع التحرير الصحفي كما رصدتها التجربة العملية.

آراء حول الخليج - القاهرة

ويقول المؤلف: الدرس الأكاديمي يختلف عن المطبخ الصحفي ومعايشة الحدث وصياغته والتحديات التي تواجه المحرر داخل جسم الجريدة، وهذا يمثل تطبيقًا فعليًا للدرس الأكاديمي بل يزيد عليهن لأن المحرر يواجه ظروفًا إبداعية معقدة يوجد لها المخرج والحلول التي ربما يتناولها الدرس الأكاديمي فيما بعد ويؤصلها واقعيًا.

ويشتمل الكتاب على مقدمة وثلاثة فصول، الأول (الصحافة: الدور والتأثير والتاريخ) ويتضمن مدخل تعريفي بالصحافة بوجه عام من وجهة نظر علمائها، وكذلك تأثيرها ودورها التاريخي.

والفصل الثاني (فن الصياغة الصحفية وأهمية الديسك الصحفي) ويتضمن مرحلة الصياغة الصحفية أو التحرير الصحفي أو التصحيف، ويتناول أهمية جهاز الصياغة " الديسك" وما يقوم به محرروه من عملية إعادة تحرير المادة الصحفية، ودور محرر الصياغة وأهميته في تميز صحيفته وذيوعها، وتقديم المادة الصحفية بأسلوب شيق وجذاب وسهل ومفهوم.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان (الأشكال الصحفية) وحدد المؤلف خمسة أشكال صحفية هي: الخبر ـ التقرير ـ الحديث ـ التحقيق ـ المقال، وتناول المؤلف الفرق بين كل شكل من هذه الأشكال الصحفية والتعريف بها وطرق صياغتها مع تقديم نماذج واقعية لهذه الأشكال.

ويهدف المؤلف من وضع هذا الكتاب إفادة القارئ العادي والمتخصص في فن التحرير الصحفي، فهو يعتبر أن الدراسة الأكاديمية النظرية لا تكفي في العمل بمجال التحرير الصحفي، حيث يمكن أن يقدم التعليم الأكاديمي المدخل إلى العمل الصحفي، ثم تأتي التجربة الميدانية العملية لتصقل الموهبة والدراسة الأكاديمية معًا.

وقول المؤلف: تعلمت الكثير من فنون الصحافة وفن التحرير الصحفي وصناعة الكلمة على يد أساتذة وخبراء صحفيين وإذاعيين يعود لهم الفضل جميعًا بعد الله في ضبط البوصلة الصحفية وتوجيه الكلمة وصياغة الأخبار.

وقدم المؤلف في نهاية الكتاب عدة ملاحق تضمنت بعض القوانين والتشريعات الصحفية والإعلامية، ومواثيق الشرف حتى يتعرف من يلتحق بهذه المهنة بحقوقه وواجباته، كذلك توضح أهمية المسؤولية الاجتماعية الملقاة على كاهل كل من يتصدى للعمل الصحفي خاصة والعمل الإعلامي عامة.

التعاون الإقليمي: الشراكات والمأسسة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

العلاقات الدولية المعاصرة جزء من تركيبة المجتمع الدولي الذي تشكل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث انقسم العالم إلى معسكرين آنذاك هما المعسكر الغربي والشرقي، وبينهما ظهر تكتل ثالث هو مجموعة دول عدم الانحياز بزعامة مصر والهند ويوغسلافيا، ولكن هذا التجمع لم يصمد كثيرًا بعد رحيل مؤسسيه (عبد الناصر ونهرو وتيتو) ودخلت الكثير من دوله في حالات الاستقطاب.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت تكتلات اقتصادية كبرى في مختلف قارات العالم بين الدول المتجاورة جغرافيًا، أو المتوافقة اقتصاديًا وسياسيًا، ولجأت هذه الدول إلى تعديل تشريعاتها لكي تنسجم مع التعامل الجماعي "التكتلات"، وشمل ذلك تنازل الدول عن جزء من السيادة الوطنية لحساب السيادة الجماعية، أو لحساب المصالح الجماعية، وجاءت اتفاقية التجارة العالمية لتتجاوز الحدود وأملت شروطها دون استئذان، واستعدت الدول لذلك تجاوبت معها حتى لا تكون خارج سرب التبادل التجاري الدولي، فاتفاقية منظمة التجارة العالمية تهدف إلى تحرير التجارة وإزالة القيود الجمركية والضرائب وغيرها على السلع والخدمات.

والدول العربية جزء من المجتمع الدولي ولا تستطيع أن تتعامل في التجارة بمعزل عن العالم حيث بلغت قيمة التجارة العربية الدولية عام ٢٠١٦م، ما قيمته ٤٥٩٢ مليار دولار، مقارنة بمبلغ ١٧٠٧ مليار دولار عام ٢٠١٥م،وجاء انخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية إلى ٧٩٦,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦م، مقارنة بمبلغ ٨٥٦,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م، ما يعني أن حجم الصادرات العربية تناقص بما نسبته ٧٪ خلال عام بسبب انخفاض أسعار النفط، وهذا المؤشر يقود إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وهو ما تعمل على تحقيقه الدول النفطية حاليًا من خلال الخطط الاقتصادية بعيدة المدى.

وهنا يجب على الدول العربية وخاصة الخليجية أن تتوجه إلى بدائل اقتصادية وإنتاجية آمنة مع تطبيق معايير الجودة بغية قبولها في عضوية التكتلات الاقتصادية الكبرى، أو تفعيل السوق العربية المشتركة، ولذلك على الدول العربية مجتمعة اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق شروط المنافسة، وحتى تكون منتجة لا مستهلكة فقط، وهذا يتطلب توطين اقتصادات المعرفة والصناعات الاستراتيجية المدنية والعسكرية، مع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول، والاستعداد بالتعليم والبحث العلمي والتدريب والتأهيل على ضوء الأهداف المتوقعة ومتطلبات سوق العمل ومراعاة الكيف وليس الكم بين الخريجين، وأن يتم تخصيص نسبة من أرباح المصانع والشركات للأبحاث والتطوير الإنتاجي وتحقيق المنافسة.

والجدير بالذكر، أنه من المفيد الشراكة مع الدول ذات التجارب الناجحة في الصناعة من خلال الشراكات سواءً كانت عربية - عربية (بينية)، أو الدول المتقدمة في هذا المجال وخصوصًا الدول التي قطعت شوطًا على مضمار التقدم الصناعي، مثل الهند، الصين، وكوريا الجنوبية، إضافة إلى اليابان ودول الاتحاد الأوروبي، لاكتساب الخبرات والاطلاع على التجارب والنتائج التي تحققت.

وهذه التجربة تتطلب تكامل عربي وجهد مشترك قائم على المأسسة من جهة، وعلى التكامل وفقًا للمزايا النسبية لكل دولة لتحقيق تكامل إنتاجي لا تنافسي من جهة أخرى، وهذا يتطلب إعادة صياغة التشريعات الحاكمة للاستثمار، وتوفير بيئة تشريعية حديثة مرنة توفر الحركة لرؤوس الأموال، و الاستفادة من الخبرات، و مقومات الإنتاج ومستلزماته، على أن يتم ذلك تحت إطار اتفاقيات ثنائية عربية، أو اتفاقية جماعية تحت مظلة جامعة الدول العربية شريطة تفعيلها في إطار مؤسسي يضمن الديمومة، وهنا تأتي الإشارة إلى ضرورة التنازل عن أجزاء من السيادة الوطنية لصالح العمل الجماعي، وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات وتوفير مرونة التعامل الالكتروني مع المستثمرين، وتوحيد الجهات التي يتعاملون معها، وتقديم التسهيلات والحوافز المالية، وتيسير حركة إجراءات التصدير والاستيراد، والإعفاءات الجمركية، ومنع الازدواج الضريبي.

مع ضرورة الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة بما يوفر أجور الشحن، وفي حال تحقيق هذه الشروط، سوف يتحقق ما تريده الدول العربية خاصة إذا علمنا أن حجم التجارة العربية البينية لم يتجاوز ١٠٢ مليار دولار عام ٢٠١٦م، في حين بلغت الصادرات العربية للعام نفسه ما قيمته ٧٩٦,٤ مليار دولار، وقيمة الواردات ٧٩٥,٨ مليار دولار.

إن الدول العربية مجتمعة تتمتع بإمكانيات ضخمة ولديها عقول قادرة على الإبداع، وفي حال تضافرت جهودها وقررت التكامل الاقتصادي سوف يكون الطريق ممهدًا أمامها لتحقيق نتائج عالية وفي مدى زمني معقول، وتحقيق تكامل عضوي بين الدول والرفاهية للشعوب.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مؤسسة الفكر العربي
ARAB THOUGHT FOUNDATION

برعاية صاحب السموّ الشيخ محمّد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

فكر 16 دبي

FIKR 16 DUBAI 2018

12 - 10 أبريل

#فكر16

Arab Thought Foundation

تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار

أرامكو السعودية
saudi aramco

إثراء ithra
مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي
مبادرة أرامكو السعودية

مجموعة المرجان
AL MURJAN GROUP

sky NEWS عربية | مؤسسة دبي للإصلاحات DUBAI CURES | الحياة | البيان | الاتحاد | الوطن | النهار
LBC | الصباح | الرياض | الأيام | عمان | النهار
الإمارات | مركز الخليج للأبحاث | الجزيرة | الإمارات اليوم | الرؤية | الشرق
الثقافية | الرأي THE JORDAN TIMES | المستقبل www.almustaqbal.com | الصراط | الاقتصاد والأعمال Al-Iktissad Wal-Aamal | الأنباء | أراء
البلد | العين | 24 | النهار | الاقتصادي | 24 الشارقة SHARJAH | 24/7 EMIRATES | البوابة صحافة بشكل ثاني | عمون
خليجية

www.arabthought.org | T +961 1 99 71 00 | F +961 1 99 71 01 | info@arabthought.org

المشاركة بناءً على دعوة مُسبقة